وزارة التعـاون الدولـي
Ministry of International Cooperation

الشراكات الدولية لتحقيق التنمية المستدامة

صياغة المستقبل

في ظل عالم متغير

التقرير السنوي ٢٠٢٠

“RIGHT WE WRITE”

@RaniaAlMashat

ملخص المحتويات

كلمة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي ٦

مقدمة
الدكتورة رانيا المشاط ١٠

الفصل الاول:
مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية لدفع الشراكات الدولية ١٢

بالتعاون متعدد الأطراف نحقق أهدافنا ١٤

دبلوماسيتنا الاقتصادية في عالم تتغير فيه موازين القوى الاقتصادية ١٦

الفصل الثاني:
جائحة كورونا ٥٠

استراتيجية مصر للاستجابة وإعادة البناء ٥٢

الفصل الثالث:
القطاعات ٦٠

الطريق نحو المستقبل: ٦٢
سيناريو التنمية في مصر

الصحة ٦٤
تحقيق التنمية الاقتصادية بالاستثمار في صحة المواطن

الزراعة والأمن الغذائي ٧٦
تنمية مراحل قطاع الزراعة من المزرعة للمستهلك

المساواة بين الجنسين ٨٨
التمكين الاقتصادي للمرأة ضرورة تنموية

التعليم ١٠٤
نحو نظم تعليمية تدعم تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة

البنية التحتية ١١٢
بنية تحتية لاقتصاد مستدام

وسائل النقل ١٢٢
وسائل نقل أكثر استدامة وأمنًا

الطاقة ١٣٠
تبني المعايير البيئية للتحول نحو الاقتصاد الأخضر

المياه ١٣٨
اللاعب المحوري في التنمية الاقتصادية

الشركات الصغيرة والمتوسطة ١٤٤
إطلاق الإمكانات الكامنة للاقتصاد المصري

وظائف الغد ١٥٢
الرقمنة والابتكار والاستدامة سمات أساسية في وظائف المستقبل

التحول الرقمي ١٥٨
الاقتصاد الرقمي يحرك جهود التعافي العالمية

سيناء ١٦٦
فصص تنموية استثنائية

مشاركة القطاع الخاص ١٧٢
القطاع الخاص قاطرة تنمية رئيسية في الاقتصاد المصري

الفصل الرابع:
الحوكمة ١٧٦

الشفافية، المساءلة، الحوكمة ١٧٨
الطريق إلى التأثير الفعال

الفصل الخامس:
قارة أفريقيا ١٨٢

إطلاق العنان لإمكانات أفريقيا ١٨٤

الفصل السادس:
إعادة تدشين استراتيجيات البناء ١٩٠

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ١٩٢

الفصل السابع:
الشراكات ٢٠٤

شراكات فعالة لتعزيز جهود التنمية المستدامة ٢٠٦
شراكات شاملة و مبتكرة

الفصل الثامن:
الدفع بالتعاون متعدد الأطراف ٢١٦

قصة مصر التنموية حاضرة في المحافل الدولية ومرونة الاقتصاد المصري محل إشادة ٢١٨

الفصل التاسع:
المشاركة النشطة في الإعلام الدولي ٢٢٤

الفصل العاشر:
التعاون متعدد الأطراف من خلال المنصات الرقمية ٢٢٨

الملحق:
اتفاقيات التمويل التنموي في ٢٠٢٠ ٢٣٨

كلمة فخامة الرئيس
عبد الفتاح السيسي

أمام الدورة ٧٥ للجمعية العامة للأمم المتحدة

إن مصر بحكم تاريخها وموقعها وانتمائها الأفريقي والعربي والإسلامي والمتوسطي وباعتبارها عضواً مؤسساً للأمم المتحدة لديها رؤيتها إزاء النهج الذي يتعين اتباعه لتحسين أداء وتطوير فاعلية النظام الدولي متعدد الأطراف مع التركيز بشكل أخص على الأمم المتحدة. فتؤمن مصر إيماناً راسخاً بأن دفع جهود التنمية يعد شرطاً أساسياً لتعزيز السلم والأمن الدوليين ولإقامة نظام عالمي مستقر وهو أفضل السبل لمنع التطرف والحد من النزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية.

ولقد دعمت مصر اعتماد أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واضطلعت بدور محوري لدعم جهود السكرتير العام لإصلاح المنظومة التنموية إيماناً منها بأهمية تعزيز قدرة المنظمة على تحقيق تلك الأهداف الطموحة مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الجهود تعتبر خطوة أولية مهمة على الطريق الصحيح، يجب أن تتبع هذه الجهود خطوات إضافية تساعد البلدان على تقليل الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية، ومعالجة مشكلة تمويل التنمية.

ولعل الأزمة الطاحنة التي فرضتها جائحة فيروس «كورونا» المستجد تستوجب توفير الدعم للدول النامية خاصة الأفريقية من خلال تقديم حزم تحفيزية لاقتصاداتها وتخفيف أعباء الديون المتراكمة عليها والاستفادة من الأدوات المتاحة لدى مؤسسات التمويل الدولية بما يساهم في خلق بيئة مواتية تساعد تلك الدول على احتواء آثار الجائحة والتعامل مع المشكلات القائمة كالإرهاب، والهجرة غير المنتظمة، ومعالجة أسباب النزاعات.

أما على الصعيد الاقتصادي، فالحق أنه لولا الدعم الذي أولاه شعب مصر إلى مؤسسات الدولة لما كان ممكناً اجتياز المراحل الصعبة والمضنية لبرنامج الإصلاح الهيكلي والذي كان لنجاحه إسهام كبير في تحصين الاقتصاد وتحجيم خسائره جراء جائحة فيروس «كورونا». كما أننا من بين عدد قليل من الدول التي استطاعت تحقيق معدلات إيجابية للنمو رغم الجائحة بالإضافة إلى السيطرة على معدلات التضخم وتراجع البطالة إلى أدنى مستوياتها منذ عشرين سنة.

و إذا كانت مجرد البيانات والإحصاءات لا تصور حجم ما يتم تحقيقه في مصر، فإن أفضل شاهد ودليل هو الإنجازات الملموسة والمستمرة: إقامة المشروعات القومية الكبرى في مجالات البنية الأساسية وتوفير المسكن اللائق والطاقة ، وخاصة إنتاج الطاقة المتجددة التي تعد إسهاماً مباشراً لصون حق المواطن في عيش كريم. لطالما كانت عمليات الإصلاح الهيكلي غير مستقرة بسبب تداعياتها السلبية على بعض فئات المجتمع. لذا قمنا بصياغة برامج اجتماعية تستهدف من هم أقل دخلًا لتوفير الحماية اللازمة لهم وتخفيف آثار الإصلاحات عليهم في إطار تضامني يحفظ كرامتهم.

في الوقت نفسه ، حرصنا على إعطاء الأولوية للرعاية الصحية باعتبارها حقاً رئيسياً ، حيث بدأت مصر بالفعل في تنفيذ برنامج التغطية الصحية الشاملة لجميع مواطنيها. و بالتوازى نجحنا في إطلاق أكبر حملة مسح طبي في التاريخ للكشف عن التهاب الكبد الوبائي «سي» والأمراض غير المعدية والقضاء عليها، وتقديم العلاج المجاني للحالات المكتشفة. كما تم إطلاق مبادرات لإنهاء قوائم الانتظار للعمليات الجراحية الحرجة، ودعم صحة المرأة، وعلاج الأمراض المختلفة التي تصيب الأطفال حديثي الولادة وتلاميذ المدارس بشكل خاص.

وإذا كان «الألم يولد من الألم» فلعلنا نجد في الأزمة الراهنة ما يدفعنا لبث روح جديدة في جهودنا الحثيثة لتفعيل العمل الدولي متعدد الأطراف ودور الأمم المتحدة كقاطرة له.

إن مصر، كعضو مؤسس لهذه المنظمة وبما لها من إسهام في صناعة الحضارة الإنسانية منذ فجر التاريخ لن تدخر جهداً في سبيل تحقيق رؤية التجديد والإصلاح بناء على اقتناع راسخ ويقين ثابت أن «الأرض تسع الجميع» طالما كان نبذ الصراعات، وصنع وبناء السلام، والتعاون الدولي هي الأسس الحاكمة للعلاقات بين الدول والشعوب من أجل تحقيق التنمية والأمن والاستقرار والرفاهية للأجيال الحالية والقادمة على حد سواء.

فخامة الرئيس
عبد الفتاح السيسي
رئيس جمهورية مصر العربية

المقدمة

مقدمة

إن الطريق نحو ما نطمح إليه، والواقع الحالي، يروي لنا قصة؛ وفي مصر تُخلق قصة تنموية مُلهمة، قصة المرونة والتعافي والانطلاق، وكما يقول المثل الصيني في كتاب كلاسيكيات الشعر(شيجينغ): «الإصلاح رسالة مُستمرة بغض النظر عن إنجازات الماضي»؛ لذا بدأ الاقتصاد المصري في مرحلة التحول من خلال إجراء إصلاحات شاملة، تهدف إلى تعزيز النمو المستدام والشامل والأخضر.

كان عام ٢٠٢٠ استثنائيًا بكل المقاييس، حيث واجه العالم فيه تحديات لم تحدث من قبل، بسبب جائحة كورونا التي تخطت الحدود الجغرافية، وأودت بحياة الكثيرين، وانتقل تأثيرها للجوانب المالية والاقتصادية والاجتماعية؛ لكنه العام الذي أبرز أهمية التعاون متعدد الأطراف، لتصبح الجائحة فرصة للعالم لتصحيح المسار والعمل بابتكار وتوجيه طاقاته نحو البناء .

صياغة المستقبل في ظل عالم متغير

ونحن نودع عامًا ونستقبل عامًا جديدًا، فإننا نسعى لسرد ما قمنا به من مبادرات وشراكات ذات تأثير مستدام وفعال، لذلك فإن تقريرنا السنوي لعام ٢٠٢٠ يستعرض «الشراكات الدولية لتحقيق التنمية المستدامة»، للإثني عشر شهرًا الماضية من التعاون الإنمائي الفعال، من خلال تنفيذ أربعة التزامات رئيسية هي: المشاركة والمواءمة والسرعة والمساءلة، بما يعزز الجهود التنموية الوطنية .

التقدم من خلال العمل المشترك

منذ بداية العام وضعت وزارة التعاون الدولي، إطارًا يضم الأطراف ذات الصلة من القطاعين الحكومي والخاص فضلا عن المجتمع المدني، لخلق نهج مُتكامل لدعم الجهود التنموية، من خلال تبني الدبلوماسية الاقتصادية بمبادئها الثلاثة.

- منصة التعاون التنسيقي المشترك، التي يتم تنظيمها بشكل دوري بمشاركة شركاء التنمية مُتعددي الأطراف والثنائيين، والجهات المعنية من الدولة، لخلق تواصل فعال من أجل تسريع وتيرة برامج التمويل التنموي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- مطابقة التمويل التنموي مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، لكافة المشروعات الجارية والمستقبلية ضمن محفظة وزارة التعاون الدولي .
- سرد المشاركات الدولية، من خلال ثلاثة عوامل رئيسية هي المواطن محور الاهتمام والمشروعات الجارية والهدف هو القوة الدافعة .

لم تمنعنا جائحة كورونا من المضي قدُمًا نحو إنجاز أهدافنا ودعم خطة التنمية الوطنية ٢٠٣٠، ومن خلال الدبلوماسية الاقتصادية، أبرمت وزارة التعاون الدولي اتفاقيات تمويل تنموي بقيمة **٩,٨ مليار دولار** خلال عام ٢٠٢٠، بواقع **٦,٧ مليار دولار** لقطاعات الدولة التنموية، و **٣,١ مليار دولار** لمشروعات القطاع الخاص.

نسعى من خلال هذه الاتفاقيات لدفع الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية، تمهيدًا لنمو شامل ومستدام يساهم فيه القطاع الخاص، ويتوافق مع الثلاثة عوامل: **المواطن** محور الاهتمام، **المشروعات** الجارية، و**الهدف** هو القوة الدافعة .

يتشكل في ظل جائحة كورونا، تاريخٌ جديدٌ للعالم، نلمس فيه التقنيات الحديثة، وفرص جديدة، تبرهن على أهمية التعاون متعدد الأطراف في تحقيق النمو المستدام .

نستمر في بث الأمل وتقديم المساعدة كوننا من صناع القرار وجزء من مجتمع واحد

لقد كان الأداء الاقتصادي والتنموي لجمهورية مصر العربية مُتميز خلال هذا العام، واستطاعت الدولة المصرية أن تتخذ قرارات اقتصادية، وعقد شراكات تنموية قوية، دعمت النمو رغم الجائحة، وهو ما قوبل باحتفاء وإشادة من مؤسسات التمويل الدولية.

وما كان لهذا الأداء أن يتحقق إلا برؤية واضحة وقوية للقيادة السياسية للبلاد مُتمثلة في فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، الذي مهد لنا الطريق للقيام بالدبلوماسية الاقتصادية من خلال الدبلوماسية السياسية المتوازنة، هذا بالإضافة إلى شغف ومثابرة زملائي الوزراء، بقيادة دولة رئيس الوزراء، الدكتور مصطفى مدبولي، حيث عملنا بشكل جماعي وتنسيق مستمر لصياغة المشروعات التي تدعم خطة التنمية الوطنية للدولة ٢٠٣٠، ودعمها من خلال الشراكات الدولية الناجحة.

ولا يفوتني أيضًا، أن أتوجه بالشكر لجميع العاملين في وزارة التعاون الدولي، على ما بذلوه من مجهود استثنائي، مواجهين في ذلك التحديات التي عانى منها العالم خلال هذا العام؛ لقد أظهروا لنا جميعًا كيف يمكننا - من خلال العمل الدؤوب - تحويل التحديات إلى فرص، لنمضي قدُمًا نحو ما نطمح إليه.

وختامًا، إن التعاون متعدد الأطراف هو السبيل الوحيد الذي علينا انتهاجه، لتسريع وتيرة التنمية، والبناء على ما أنجزناه، والانطلاق نحو مستقبل أفضل؛ ودائما ما أقول إن التعاون متعدد الأطراف في مفهومه يشبه تمامًا الرياضة، فهو قادرٌ على إرساء روح التكامل بين الدول رغم المنافسة؛ ومن خلال الدبلوماسية الاقتصادية يمكننا تخيل أطرًا جديدة لتمكين المجتمعات وإلهامها وجني ثمار التنمية المستدامة للعالم بأسره.

معاً، نمهد الطريق نحو المستقبل.

الدكتورة رانيا المشاط
وزيرة التعاون الدولي بجمهورية مصر العربية.

مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية لدفع الشراكات الدولية

بالتعاون مُتعدد الأطراف نحقق أهدافنا

ماذا نفعل وإلام نهدف؟

أولاً: بناء الشراكات التنموية لتحقيق تعاون إنمائي فعال

دائمًا ما تتطلب الأوقات الاستثنائية، إجراءات استثنائية أيضًا، لذلك فإننا نؤكد على التزامنا بتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في جمهورية مصر العربية؛ ونسعى بكل جهد لتوظيف كافة الإمكانات المتاحة في حدود القرار الجمهوري المنظم لمهام وزارة التعاون الدولي .

إن القرار الجمهوري رقم ٣٠٣ لعام ٢٠٠٤ يحدد أهداف ومهام وزارة التعاون الدولي بوضوح .

أولا: **تنمية وتدعيم علاقات التعاون الاقتصادي بين جمهورية مصر العربية والدول والمنظمات الدولية والإقليمية.**

ثانيًا: **اقتراح معايير وضوابط الاقتراض الخارجي والحصول على المنح الأجنبية.**

حيث يتم استخدام التمويلات التنموية التي يتم توفيرها في القطاعات ذات الأولوية التي تضمن تحقيق المشروعات المخطط لها، حتى نستطيع المضي قدمًا نحو أجندة التنمية الوطنية ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

ثالثًا: **متابعة الجهات المحلية المقترضة في الاستخدام والسداد، وكذلك متابعة الجهات المستفيدة من المنح الأجنبية في الاستخدام .**

وتعتبر المتابعة محور أساسي لضمان تنفيذ المشروعات بفاعلية وكفاءة من خلال مراقبة التطور والمتابعة المستمرة .

أخيراً وليس آخراً، **إدارة العلاقات الاقتصادية لجمهورية مصر العربية مع المنظمات وهيئات ومؤسسات التعاون الاقتصادى والمؤسسات المالية الدولية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.** ؛ وذلك بهدف إقامة الشراكات الناجحة لإقامة اقتصاد دائري وتحقيق التنمية من خلال التعاون متعدد الأطراف.

برؤية من شأنها دفع عجلة التقدم نحو التنمية المستدامة

ثانياً: ترجمة مهام الوزارة لرؤية واضحة لدفع التقدم نحو الأهداف التنموية

عِقْدٌ فقط يفصلنا عن عام ٢٠٣٠؛ تسع سنوات لا يسعنا فيها إلا أن نعمل بجد ودأب في مختلف القطاعات؛ لنكون داعمين لتحقيق مستقبل أفضل؛ وتعتبر الشراكات الدولية والتعاون متعدد الأطراف من أجل تحقيق التنمية المستدامة هو المحرك الأساسي للتغيير والوفاء بعهودنا نحو البشرية لنوفر لهم رعاية صحية وطاقة نظيفة وتعليم جيد.

وانطلاقًا من ذلك، فإن رؤيتنا ترتكز بشكل أساسي حول الدفع باتجاه اقتصاد محوره المواطن، حيث ينافس الاقتصاديون والخبراء في جميع أنحاء العالم حاليًا سياسات جديدة لمواجهة تحديات العالم المستقبلية عقب جائحة كورونا، من خلال التركيز بشكل أكبر على المواطن.

وتكمن أهمية التعاون متعدد الأطراف، في أنه يوفر فرصًا لتبادل الخبرات والتعلم من النجاحات والإخفاقات، بما يسهم في تصميم سياسة وطنية بناءة تحقق التكامل بين جميع شركاء التنمية، ودعم نمو الاقتصاد المصري وأجندة التنمية ٢٠٣٠ وبما يتسق مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة .

تبنت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها جمهورية مصر العربية، أهداف التنمية المستدامة، باعتبارها دعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر وحماية كوكب الأرض من آثار التغيرات المناخية وضمان تمتع البشرية بالسلام والازدهار بحلول عام ٢٠٣٠، وترامنا مع ذلك أطلقت مصر أيضًا رؤيتها التنموية لعام ٢٠٣٠، التي تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يتسق مع أهداف التنمية المستدامة .

وتكتسب أهداف التنمية المستدامة، أهمية من كونها توحد صف العالم على تحقيقها، وتضع حدًا للتحديات مثل الجوع والفقر وعدم المساواة بين الجنسين، وهنا يأتي دورنا .

وإننا جميعًا نعلم ضرورة الحفاظ على الزخم في الإجراءات السياسية اللازمة للتخلص من حالة عدم اليقين، والتقدم نحو إعادة البناء بشكل أفضل، من خلال تبني مفاهيم الاقتصاد الدائري، الذي يحافظ على موارد البيئة ويقلل من الهدر، أثناء سعي الدول لتحقيق التنمية .

إن الوقت الحالي يشهد جيلا مختلفًا في كل شيء على مستوى العالم، في تفكيره، وسلوكه، وانفتاحه، واستخدامه لوسائل الاتصال والتكنولوجيا، التي تربط العالم أكثر من أي وقت مضى.

"تسعى وزارة التعاون الدولي للعمل من خلال مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية لدفع آفاق التعاون مع شركاء التنمية مُتعددي الأطراف، والثنائيين، والحكومات، وصانعي القرار، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لدعم أجندة التنمية الوطنية، التي تتسق مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، في سبيل تحقيق الاقتصاد الدائري".

الدكتورة رانيا المشاط

«الفاعلية» و«الكفاءة» عاملان أساسيان لدعم جهودنا التنموية

ثالثًا: تحويل الرؤى إلى أفعال

شركات تنموية من أجل تعاون إنمائي فعال.

نسعى من خلال عملنا لتحقيق النتائج، وأيضًا قياس تأثيرها على المواطنين وانعكاساتها على حياتهم، وذلك يعني متابعة المستفيدين من كل هدف من أهداف التنمية المستدامة .

لتحقيق ذلك، يجب أن يكون التعاون الانمائي فعالاً وشاملاً ومتكاملاً، لتسخير وتنسيق جهود التنمية مع الشركاء متعددي الأطراف والثنائيين، وذلك من خلال منصة التعاون التنسيقي المشترك .

«الفاعلية».. كلمة السر في التعاون متعدد الأطراف

الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال هي عبارة عن منصة تجمع شركاء التنمية متعددي الأطراف لتعزيز فعالية جهود التنمية من قبل جميع الجهات الفاعلة، لتحقيق نتائج طويلة الأمد تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويعتمد عمل الشراكة العالمية على أربعة مبادئ للتعاون الإنمائي الفعال بما في ذلك ملكية الدولة والتركيز على النتائج والشراكات الشاملة والشفافية والمساءلة المتبادلة.

تم الاتفاق على هذه المبادئ في عام ٢٠١١ من قبل أكثر من

١٦٠

دولة وأكثر من

٥٠

منظمة في اتفاقية شراكة بوسان، وهي نتيجة المنتدى الرابع رفيع المستوى حول فعالية المساعدات في بوسان ، كوريا الجنوبية.

وتدعم الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، من خلال تعزيز تبادل المعرفة واتباع النهج الفعال، وإتاحة المجال للتعلم، ودعم مشاركة القطاع الخاص وتعزيز الزخم السياسي حول التعاون الإنمائي الفعال.

وتساعد هذه الشراكة على تتبع التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهذا يحقق الهدف السابع عشر: عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف، والذي يتمثل في تعزيز الشراكات التنموية بين شركاء التنمية متعددي الأطراف لدعم الأهداف واحترام سياسات الدول والقيادة لتنفيذ هذه الأهداف فعليًا

إطار تقييم جولة الرصد الثالثة للشراكة العالمية للتعاون الإنمائي الفعال لعام ٢٠١٨

المبادئ	المؤشرات
تبني الأولويات الإنمائية من جانب البلدان النامية	٥.أ القدرة على التنبؤ السنوي وأيضًا على المدى المتوسط بالتعاون الإنمائي
	٩.أ نوعية نظم الإدارة المالية العامة القطرية
	٩.ب الشركاء في التنمية يستخدمون نظمهم القطرية الخاصة
	١٠ مساعدات غير مقيدة
التركيز على النتائج	١.أ الشركاء في التنمية يستخدمون نتائج الأطر التي تقودها البلدان
	١.ب البلدان تعزز أطر نتائجها القطرية
الشراكات الإنمائية الشاملة للجميع	٢. منظمات المجتمع المدني تعمل في بيئة تزيد من مشاركتها ومساهمتها في التنمية إلى أقصى حد
	٣. نوعية الحوار بين القطاعين العام والخاص
الشفافية والمساءلة	٤. إتاحة المعلومات بشفافة عن التعاون الإنمائي للجمهور
	٦. إدراج التعاون التقني في الميزانية وإخضاعه لتدقيق البرلمان
	٧. تعزيز المساءلة المتبادلة بين الجهات الفاعلة الإنمائية من خلال الاستعراضات الشاملة
	٨. لدى البلدان أنظمة التتبع توزيع المخصصات العامة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

من أجل التنفيذ الناجح لمهام الوزارة ورؤيتها ، تم إطلاق منصة التعاون التنسيقي المشترك خلال أبريل الماضي تحت شعار «شراكات دولية من أجل تعاون إنمائي فعال»، وهي أول منصة تجمع شركاء التنمية متعددى الأطراف والثنائيين، وضمت أكثر من ١٢٠ مسؤولاً من ٤٥ مؤسسة دولية وحكومة لمناقشة إستراتيجية مصر للاستجابة وإعادة البناء.

خلال الإجتماع، قدمنا نتائج الدراسة التي تم إعدادها حول الشراكات العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال لعام ٢٠١٨ ، والتى بدورها أبرزت تحسن أداء التعاون الإنمائي فى مصر على مر السنين.

عرض تقديمي كامل: bit.ly/MOICxGPEDCxSurveyResults

إن النتائج دائمًا ما تدعم تحقيق المواءمة بين أهداف شركاء التنمية والأولويات الوطنية للتنمية، وتساعد على إمكانية التنبؤ بشكل الشراكات المستقبلية، ومعالجة الفجوات، والتعبئة والمشاركة الفعالة مع القطاع الخاص، وإقامة شراكات متعددة مع الأطراف ذات الصلة، وتقوية التعاون الإنمائي .

تقدم مصر في مؤشرات التعاون الإنمائي الفعال

تعزيز الملكية

- أحرزت مصر تقدما بنسبة **٦١٪** لتصبح أكثر قدرة على التنبؤ السنوي بمعدلات الصرف ليرامج التعاون الإنمائي.
- شهدت مصر انخفاضا في قدرتها على التنبؤ بخطط إنفاق برامج التعاون الإنمائي على المدى المتوسط بنسبة **٨٪**.
- استطاعت مصر زيادة معدل استخدام شركاء التنمية للبيانات القومية والإحصاءات الحكومية بنسبة **٣٥٪**.
- شهدت مصر ارتفاعا في المساعدات غير المشروطة بنسبة **٢٢٪**.

التركيز على النتائج

- تتميز قدرة مصر على تخطيط وإدارة برامج التعاون الإنمائي بالجودة العالية بنسبة **(٩٣٪)**.
- يلتزم شركاء مصر في التنمية بالأولويات الوطنية إلى كبير بنسبة **(٧٣٪)**.
- ارتفعت معدلات استخدام أطر النتائج الوطنية من قبل شركاء التنمية بنسبة **٠.١٠**.

- تحدد الأولويات والأهداف والمؤشرات
- تحتوي على معلومات عن الميزانية والتكلفة
- توفر تقارير مرحلية منتظمة
- تتلائم مع أهداف التنمية المستدامة

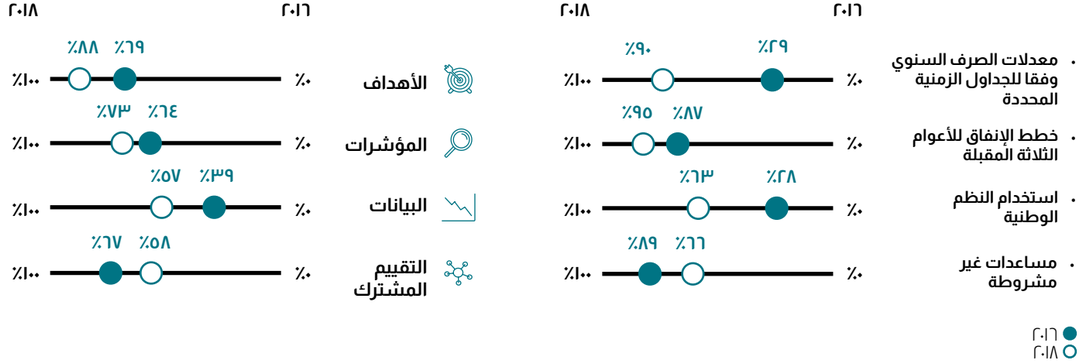

الشفافية والمسئولية المشتركة

- تلتزم مصر بإتاحة المعلومات المتعلقة بالتعاون الإنمائي للجمهور بنسبة ٧٠٪
- شهدت نسبة برامج التعاون الإنمائي الخاضعة للرقابة البرلمانية تقدما بنسبة ٩١٪
- قامت مصر بوضع أنظمة شفافة لتتبع المخصصات المالية العامة الموجهة للمساواة بين الجنسين وتمكينة والتي تعكس كل شروط مؤشر ٥-ج للأهداف التنمية المستدامة.
- تم تعزيز مبدأ المسئولية المتبادلة من خلال إجراء مراجعات دورية وشاملة لتحقيق مبدأ المساءلة.

شفافية التعاون الإنمائي

٧٠٪

المراقبة البرلمانية للتعاون الإنمائي

٩١٪

- سياسات شاملة للتعاون الإنمائي
- أهداف لقياس الفاعلية على مستوى الدول
- تقييمات مشتركة دورية
- تقييمات شاملة وتشمل الجهات الفاعلة غير الحكومية
- نتائج التقييمات متاحة للجمهور

لقد حققت جمهورية مصر العربية، تحسنًا ملموسًا في جميع مؤشرات إطار الرصد والتقييم تقريبًا، حتى أنها تجاوزت متوسط درجات أقرانها من البلدان الأخرى ذات الدخل المتوسط والمنخفض.

أهم النتائج

	مصر		دول ذات الدخل المتوسط والمنخفض
الجودة الكلية لإطار النتائج الوطنية	٩٣٪	<	٨٠٪
مدى استخدام شركاء التنمية الأطر النتائج القطرية	٧٣٪	<	٦٤٪
استخدام شركاء التنمية للنظم القطرية	٦٣٪	=	٦٣٪
قدرة التنبؤ على المدى الطويل للتعاون الإنمائي	٩٠٪	=	٩٠٪
قدرة التنبؤ على المدى المتوسط للتعاون الإنمائي	٨٧٪	<	٧٥٪

"نحن لا نفكر فقط في العودة إلى ما اعتدنا عليه، ولكن نطمح أن نتقدم نحو عالم جديد؛ نرسي فيه قواعد العمل المشترك حتى يتثنى لنا إعادة البناء بشكل أفضل".

الدكتورة رانيا المشاط

الدكتورة رانيا المشاط وزيرة التعاون الدولي، تعليقًا على حصول مصر على أعلى نسبة تنفيذ لمنصة إعداد التقارير الوطنية لأهداف التنمية المستدامة (SDGs) بنسبة ٥٠٪ في المنطقة ، وفقًا لتقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

"الالتزامات تكون واضحة فقط إذا تم إعلانها وعرضها بشفافية، نواصل جهودنا للتقدم نحو أهداف التنمية المستدامة ونسرد قصتنا من خلال المواطن هو محور الاهتمام، والمشروعات الجارية، والهدف هو القوة الدافعة".

كما أكدنا سابقًا، حيثما تكون «الفاعلية» يمكن رصد النتائج وتقييمها؛ ومن خلال رصد وتقييم نتائج التعاون الإنمائي الفعال، يكون هناك دافع حقيقي نحو التغيير والتحول، لذلك فإن متابعة وتقييم استخدام التمويلات التنموية تعتبر جزءًا رئيسيًا من مهمة الوزارة.

تسببت جائحة كورونا في إلحاق اضطراب شديد بعالمنا، ورغم ذلك فإن التعافي هو الهدف الرئيسي الذي يجب أن نركز عليه، ولقد استطاعت مصر أن تنتقل من استراتيجية الاستجابة لإعادة البناء والتعافي .

ومن خلال منصات التعاون التنسيقي المشترك التي تضم كافة الأطراف ذات الصلة، يبرز أهمية مفهوم التعاون متعدد الأطراف، والعمل المشترك، لدعم قدرة البلدان على تحقيق التقدم.

بشكل عام إن ترسيخ التعاون الإنمائي الفعال والشامل يتطلب الدفع والعمل من خلال مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية لتحقيق نتائج فعالة .

دبلوماسيتنا الاقتصادية في عالم تتغير فيه موازين القوى الاقتصادية

تمهد الاقتصادات الناشئة والنامية الطريق لعالم جديد تتغير فيه موازين القوى الاقتصادية، لذلك فإن الاقتصاد العالمي يتغير بشكل سريع وغير مسبوق؛

وعلى مدار عقود طويلة رُسخت أسس هذا التحول، حيث ارتفع نصيب الاقتصادات الناشئة في تدفقات التجارة الدولية من ٢٦٪ في عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٤٢٪ في عام ٢٠١٠، وتمثل الآن ثلث التجارة العالمية، وفقًا لتقرير إحصاءات التجارة الدولية ٢٠١٥الصادر عن منظمة التجارة العالمية .

كما ارتفعت محاولات التكامل ليس فقط العالمي، ولكن على المستوى الإقليمي أيضًا، حيث توجد حاليًا خارطة طريق موجدة لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تهدف إلى تسريع النمو الاقتصادي الشامل في المنطقة.

تُعرَّف خارطة الطريق هذه بـ«وثيقة نظام اقتصادي واجتماعي جامع للأطراف ذات الصلة»*، والتي تركز على فكرة التعاون بين القطاعين العام والخاص للدفع نحو اقتصاد واع اجتماعيًا ويراعي المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة .

ويتحقق ذلك من خلال التركيز على ٧ مبادئ: صياغة سياسات اقتصادية شاملة، وتحفيز التكامل الاقتصادي، وإعادة تشكيل النظم التعليمية، وتسخير الثورة الصناعية الرابعة، وتعزيز الاستدامة البيئية، وتخفيف المخاطر الصحية العالمية، والالتزام بالحوكمة الرشيدة والمرنة. والبلدان التي تتبنى هذه المبادئ وتعززها وتنفذها ستحقق التقدم الذي تهدف إليه، في حين أن جائحة كورونا قد خلقت شكوكًا حول مستقبل التعاون متعدد الأطراف، لكنها أظهرت أننا بحاجة لمزيد من الابتكار للمضي قدمًا .

لقد أصبح الابتكار ضرورة للاستمرار، لذا فإن الوقت الراهن هو أنسب وقت لتقديم نوع متجدد من التعاون متعدد الأطراف عن طريق خلق نظام اقتصادي عالمي يتزايد فيه الحوار والمرونة والاتصال والشفافية والشراكات الهادفة التي في نهاية المطاف تخدم غايات وأهداف الإنسانية.

* المصدر: منظمة التجارة العالمية، تقرير إحصاءات التجارة الدولية ٢٠١٥.
* راجع الفصل السادس - إعادة تدشين استراتيجيات البناء.

فيه التعددية ويظهر فيه المزيد من الفاعلين في مجال التنمية نجد أننا نحتاج إلى إعادة التفكير في نظرتنا تجاه الدبلوماسية؛ لذلك لا ينبغي أن تعني الدبلوماسية بالضرورة الأمن القومي أو الأمور السياسية، ولا ينبغي أن تشمل التجارة والاستثمار أهداف السياسة الخارجية، فقط .

الدبلوماسية في أساسها تهدف إلى تضافر الجهود للتعاون الإنمائي الفعال لمواجهة التحديات غير المسبوقة في العالم، مثل انعدام الأمن الغذائي، وتغير المناخ، لترك بصمة واضحة في حياة البشر.

بالنسبة لنا تتعلق **«الدبلوماسية الاقتصادية»** بتوحيد جميع الجهات الفاعلة العاملة في مجال التنمية، الحكومات والمؤسسات متعددة الأطراف والقطاع الخاص والمجتمع المدني نحو تحقيق أهداف الأمم المتحدة السبعة عشر للتنمية المستدامة.

ثانياً، نحن بحاجة إلى وضع **مبادئ جديدة**، لأن التعاون غير ممكن بدون الحوكمة، ولهذا السبب نحتاج إلى زيادة التركيز على الحوار والاتصال والشفافية، من أجل دفع التعاون مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين .

من أجل ذلك وضعت مصر مبادئ جديدة في ممارسة الدبلوماسية الاقتصادية لتغيير التفكير بشأن التعاون الإنمائي الفعال، بحيث يكون شامل وتكاملي يخدم الأجيال القادمة.

وتعمل وزارة التعاون الدولي على تعزيز «الدبلوماسية الاقتصادية» من خلال ثلاثة مبادئ رئيسية حتى تدفع نحو إعادة البناء بشكل أفضل وأكثر فاعلية في خضم جائحة كورونا؛ وهذه المبادئ هي أولا: منصة التعاون التنسيقي المشترك مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين؛ ثانيًا: مطابقة التمويل التنموي لأهداف التنمية المستدامة؛ وثالثًا: سرد المشاركات الدولية ومحاورها الثلاثة المواطن محور الاهتمام، المشروعات الجارية، الهدف هو القوة الدافعة .

تعزيز الثقة:
منصة التعاون التنسيقي المشترك تحقق تكامل الجهود التنموية

الثقة هي المحرك الذي يدفع التعاون الإنمائي إلى الأمام.

أطلقت وزارة التعاون الدولي، أول منصة للتعاون التنسيقي المشترك بين شركاء التنمية مُتعددي الأطراف والثنائيين «الشراكات العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال» في أبريل ٢٠٢٠، ومن خلال المنصة التي عقدت افتراضيًا بمشاركة أكثر من ١٠٠ من ممثلي شركاء التنمية، تمكنا من الوقوف على الأولويات في مختلف القطاعات وتحديد أهدافنا بعناية في العديد من القطاعات الأساسية لاسيما قطاع الصحة.

الهدف الرئيسي للمنصة هو تعزيز الشراكات لتحقيق نتائج تركز على تحديد أولويات المشروعات التنموية، من خلال المشاورات التفاعلية والتشاركية المنتظمة مع جميع شركاء التنمية، بما يضمن الموائمة والتكامل بين التدخلات الإنمائية بهدف تعظيم الأثر وتحقيق الاستدامة، وإتاحة الفرصة للاستفادة من تجاربنا ومواجهة المخاطر وتسخير قوة التفاعل الجماعي.

منذ إطلاق المنصة، نظمت وزارة التعاون الدولي عددًا من ورش العمل التشاركية في قطاعات متعددة مثل الصحة وقطاع الأعمال العام ومشاركة القطاع الخاص في التنمية ، والتنمية الريفية والزراعية ، والنقل ، ومحفز سد الفجوة بين الجنسين.

رؤى دقيقة:
مطابقة التمويل التنموي للأهداف الأممية للتنمية المستدامة

تعد الرؤى الدقيقة والتفصيلية مهمة لتحديد الأهداف وضمان المساهمة المثلى لمشروعات التعاون الإنمائي في أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

لذلك أجرت وزارة التعاون الدولي أول عملية مطابقة لجميع المشروعات الجارية والتمويلات التنموية من كافة شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، لتحديد مدى تطابقها مع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة وضمان المساهمة المثلى لهذه المشروعات في تحقيق الأهداف الأممية.

تتضمن حافظة التعاون الخاصة بنا كلًا من التمويل للمشروعات السيادية وكذلك التمويل للقطاع الخاص ، وكذلك المشروعات التي نُفذت من قبل الأمم المتحدة ووكالاتها.

ومن خلال هذه العملية استطعنا، معرفة عدد المشروعات التي تعمل على تحقيق كل هدف من أهداف التنمية المستدامة وحجم التمويلات التي تم توفيرها لهذه المشروعات، على سبيل المثال الهدف الأول: القضاء على الفقر، والهدف الخامس: المساواة بين الجنسين، والهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف؛ كل هدف من هذه الأهداف تمت معرفة المشروعات التي تنفذ لتحقيقه وحجم التمويل .

سرد المشاركات الدولية:
ترويج قصة مصر التنموية في المحافل الدولية

مع تبنى رؤية سرد قوية ومنظمة، يسهل التكاتف من أجل تحقيق أهداف التنمية.

لا ترتكز الدبلوماسية الاقتصادية على النتائج فحسب، بل على قيم التضامن وخدمة الإنسانية. وبما أن القضايا التي يواجهها العالم حاليًا عالمية، فقد وحدنا جميع جهودنا الإنمائية في إطار سرد موحد لتعبئة المجتمع الدولي نحو أهداف التنمية. بعبارة أخرى؛ يساعدنا ذلك في صياغة لغة مشتركة للتواصل وفهم بعضنا البعض بوضوح من أجل المضي قدمًا نحو تحقيق الأهداف الأممية .

وتقوم رؤية سرد المشاركات الدولية على ثلاثة عوامل: المواطن محور الاهتمام والمشروعات الجارية والهدف هو القوة الدافعة.

المواطن محور الاهتمام: نحن ملتزمون بجعل المواطن محور الاهتمام وتحسين سبل الحياة من خلال إطلاق إمكانات رأس المال البشري لدفع عجلة التنمية إلى الأمام.

وتلتزم الشراكات التنموية بالعمل على تحسين حياة المواطنين وتحديد الفجوات في المجالات المختلفة والعمل عليها من خلال العمل مع الأطراف ذات الصلة بما يضمن إطلاق الإمكانات الكامنة للاقتصاد المصري .

المشروعات الجارية: يتم تنفيذ المشروعات عبر قطاعات متعددة بما في ذلك التعليم والنقل وتحلية المياه والطاقة المتجددة وريادة الأعمال وتمكين المرأة، وكافة القطاعات التي تتسق مع أجندة التنمية الوطنية.

وتستهدف كافة المشروعات التي تم تنفيذها أو تلك الجارية أن تحقق أهداف التنمية المستدامة؛ وتهدف وزارة التعاون الدولي من خلال سرد المشاركات الدولية لعرض هذه المشروعات بشفافية كوسيلة لتعزيز الثقة في جهود تحقيق التنمية المستدامة.

الهدف هو القوة الدافعة: نقوم بإبرام شراكات هادفة من أجل أن تكون أهداف التنمية المستدامة هي المحركات الرئيسية لتحقيق نمو مستدام وشامل في عالم سريع التغير.

ويقوم الهدف في المشروعات التي نسعى لتنفيذها بدور استراتيجي؛ فهو يعزز التعاون متعدد الأطراف مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، ويدفعنا نحو العمل الجاد نحو تحقيق النمو المستدام .

الانطلاق للأمام، من أجل تحقيق تعافي مرن

لقد حان الوقت لنتحدث عن فرص إعادة بناء التعافي المرن، والمضي قدمًا من خلال الدبلوماسية الاقتصادية، لتمكين المجتمعات، وتحقيق التنمية المستدامة للعالم بأسره.

ترسيخ مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية

حان الوقت لصياغة المستقبل

حزم التمويل لمختلف قطاعات الدولة والقطاع الخاص من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢٠

واتفقت وزارة التعاون الدولي على تمويلات تنموية بقيمة **٩,٨ مليار دولار** لتمويل مختلف قطاعات التنمية، منها **٦,٧ مليار دولار** للقطاعات التنموية الحكومية و**٣,١ مليار دولار** للقطاع الخاص، كما هو مبين في الجدول التالي:

القطاع	القيمة (بالمليون دولار)	شركاء التنمية
دعم الموازنة	٦٣٨	صندوق النقد العربي
إسكان اجتماعي وشبكات المياه والصرف الصحي	١٤١٧	الصندوق العربي . البنك الدولي . الصندوق الكويتي . بنك التنمية الإفريقي . المانيا . البنك الاوروبى
النقل والمواصلات	١٧٩٤	الوكالة الفرنسية . بنك الاستثمار الأوروبي . البنك الأوروبي . الصين . الصندوق الكويتى
الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة والبترول	٦٧٧	الوكالة الفرنسية . بنك التنمية الإفريقي . البنك الاوروبى
المشروعات الصغيرة والمتوسطة	٤٥٧	صندوق الأوبك . الصندوق العربي . البنك الدولى . المانيا . بنك التنمية الافريقى
المرأة	٧	أسبانيا . كندا
التجارة والصناعة	١١	ايطاليا . المانيا
الحوكمة	٦٨	الولايات المتحدة . أسبانيا . البنك الدولى . الصين
التعليم والتعليم العالي	٢٥٢	الولايات المتحدة . الصندوق السعودي . كوريا . ايطاليا . المانيا
التضامن	٥٠٥	البنك الدولى . المانيا . ايطاليا
الصحة	٤٧٧	البنك الدولي . الصندوق العربي . الولايات المتحدة . اليابان . كندا . بنك التنمية الإفريقي
التنمية المحلية	٨٩,٩	البنك الاوروبى لاعادة الاعمار والتنمية
الزراعة و التموين و الري	١٠٠	الوكالة الفرنسية للتنمية. البنك الاوروبى لاعادة الاعمار والتنمية. الولايات المتحدة الامريكية. صندوق الاوبك للتنمية الدولية. المانيا
البيئة	٢٠٨	البنك الدولي . المانيا
القطاع الخاص	٣١٩١	البنك الاوروبى لاعادة الاعمار والتنمية - بنك الإستثمار الأوربي - مؤسسة التمويل الدولية - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي - الوكالة الفرنسية للتنمية بنك التنمية الإفريقي
الإجمالي	**٩٨٩١**	

سيتم مناقشة المزيد عن كل من هذه القطاعات في الفصول القادمة.

المبدأ الأول:
منصة التعاون التنسيقى المشترك

تعاون،
تكامل،
فاعلية

"اليوم، أصبحت المفردات المتعلقة بالتعاون والتكاتف والمشاركة أكثر أهمية من أي وقت مضى؛ إن الأمر كله يتعلق بإحداث فرق من خلال التعاون - حتى لو كان ذلك افتراضيًا - على أسس المشاركة والتحفيز والاستعداد للبناء من أجل مستقبل مستدام لمصر".

الدكتورة رانيا المشاط

منذ إطلاق أول منصة تعاون تنسيقى مشترك في أبريل ٢٠٢٠ ، نظمت الوزارة عدة اجتماعات تنسيقية مع الوزارات لتحديد الأولويات الوطنية التي تحتاج الدولة للعمل عليها؛ تتضمن بعض هذه المشروعات تخطيطاً طويل الأجل وبعضها سريع وفوري،

كما تم إجراء العديد من اللقاءات الافتراضية مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، حول قطاعات الصحة وقطاع الأعمال العام، والتنمية الزراعية والريفية والنقل، بالإضافة إلى إطلاق محفز سد الفجوة بين الجنسين هذا العام.

يعد تسخير قوة الجهد الجماعي والالتزام العالمي بالقيم العالمية المشتركة أمرًا أساسيًا لبناء اقتصاد أكثر مرونة يمكنه الاستمرار في تحمل التحديات. لذلك فإن التمويل المتفق عليه هذا العام يخدم جميع قطاعات التنمية بالدولة، حيث يشمل قطاعات الإسكان الاجتماعي وشبكات المياه والصرف الصحي والنقل والكهرباء والطاقة المتجددة والشركات الصغيرة والمتوسطة والمرأة والتجارة

والصناعة والحوكمة والتعليم والصحة والبيئة.

سيتم مناقشة المزيد عن كل من هذه القطاعات في الفصول القادمة.

خلال ٢٠٢٠ تم عقد ٥ اجتماعات ضمن منصة التعاون التنسيقي المشترك لقطاعات حيوية، في سبيل تنسيق وتكامل الجهود، مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، وكذلك الجهات الحكومية لدعم الخطة التنموية للدولة .

منصة التعاون التنسيقي المشترك

الصحة

تلبية الاحتياجات العاجلة لقطاع الصحة لمواجهة جائحة كورونا وتطوير خدمات الرعاية الصحية

في ظل جائحة كورونا، شكلت الصحة الجزء الأكبر من التفكير لدى العالم؛ واستجابة لذلك، لجأت وزارة التعاون الدولي إلى وسائل مرنة ومبتكرة للمضي قدما والاستجابة الطارئة لجهود مكافحة الوباء، رغم ظروف الإغلاق والعمل عن بعد؛ حيث تعاملت الوزارة وشركاؤها متعددو الأطراف والثنائيون سريعًا مع الوضع الجديد، وتم عقد اجتماع افتراضي، لتنسيق مسارات العمل الفوري للتصدي لجائحة كورونا، للوفاء بالأولويات التي حددتها وزارة الصحة والسكان، بما في ذلك المعدات اللازمة للمستشفيات التي تتراوح من أجهزة التنفس إلى الأقنعة.

نتيجة للاجتماع الأول ضمن منصة التعاون التنسيقي المشترك مع شركاء التنمية متعددى الأطراف والثنائيين، تلقينا ردودًا إيجابية من العديد من الشركاء بشأن الطلبات الصادرة عن وزارة الصحة والسكان لمكافحة التأثير الفوري للجائحة .

"لقد لاحظنا المشاركة القوية من قبل القيادة السياسية في مكافحة جائحة كورونا في مصر؛ نتفهم أيضاً تدابير التباعد الاجتماعي القوية التي تم اتخاذها وفقًا لأفضل الممارسات العالمية؛ لاحظنا أيضًا التقرير الأخير الصادر عن بعثة منظمة الصحة العالمية إلى مصر والذي يسلط الضوء على الإدارة القوية لتفشي المرض وإغلاق نقاط الدخول والتوثيق الجيد للمراقبة وتتبع المخالطين، وعملية الإحالة والإدارة السريرية المنظمة. برنامج الوقاية من العدوى ومكافحتها، وتوسيع نطاق قدرة الإختبار الموثوقة، والاستخدام الجيد لقنوات الاتصال وبعث الرسائل الصحيحة".

ماريانا ويبر،
المدير الإقليمي للبنك الدولي في مصر واليمن وجيبوتي.

كان لفيروس كورونا جانب إيجابي، حيث دفع صانعي السياسة للتفكير بطرق مبتكرة، وفرض الوباء الحاجة إلى تعاون متعدد الأطراف، حيث لا يمكن لأي دولة المواجهة بمفردها، سيتم تناول المزيد بشأن فيروس كورونا في الفصل القادم فهناك ما هو أكثر عن الصحة من مجرد الوباء. وعندما ننظر إلى قطاع الصحة فإننا نجده وثيق الصلة بالعديد من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف الثاني: القضاء على الجوع، والهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاهية، والهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية، والهدف السابع: الطاقة النظيفة بأسعار معقولة، والهدف الحادي عشر: والمدن المجتمعات المحلية المستدامة، والثالث عشر: العمل المناخي، وهو ما تم أخذه فى الاعتبار، جنبًا إلى جنب مع التعاون مع الشركاء لدفع التنمية المستدامة والشاملة إلى الأمام.

في عام ٢٠٢٠، اتفقنا على أكثر من **٤٧٧ مليون دولار** من تمويل التنمية إلى قطاع الصحة من شركاء التنمية متعددي الأطراف بما في ذلك البنك الدولي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبنك التنمية الأفريقي والشركاء الثنائيين بما في ذلك اليابان وكندا؛ لقد أعاد فيروس كورونا تأكيد أهمية تعزيز قطاع الرعاية الصحية في جميع البلدان.

"يعد تعزيز خدمات الرعاية الصحية أولوية وطنية لمصر؛ وأحد الأمثلة الرائعة لذلك هو مشروع التأمين الصحي الشامل بالشراكة مع البنك الدولي، والذي يشمل التغطية الإلزامية للمواطنين بمشاركة القطاع الخاص".

الدكتورة رانيا المشاط

قطاع الأعمال العام

تعزيز التعاون بين الأطراف ذات الصلة لدعم قطاع الأعمال العام

لسد فجوة التمويل، يجب تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ ويعد دعم القطاع الخاص في مصر عاملًا أساسياً في بناء مجتمعات تتمتع بالمرونة الاقتصادية وتحقيق التنمية الشاملة، وهو ما تساهم فيه وزارة التعاون الدولي، من خلال تعزيز الجهود مع المؤسسات الدولية التي توفر التمويلات التنموية للقطاع الخاص.

على سبيل المثال، وافق البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، على العديد من حزم التمويل للبنوك المحلية في مصر لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي تشكل العمود الفقري لاقتصاد الدولة.

ويهدف البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية إلى دعم القدرة التنافسية للقطاع الخاص في مصر من خلال سلاسل قيمة أقوى، وتحسين وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة للتمويل، وتحسين التكامل الاقتصادي وزيادة الفرص للنساء والشباب.

وتم توفير حوالي **٤٥٧ مليون دولار** للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من صندوق الأوبك للتنمية الدولية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي؛ ومن خلال تعاون ثنائي مع ألمانيا.

في عام ٢٠٢٠، تلقى القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة تمويلات تنموية بقيمة

٣,٢ مليار دولار

من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وبنك الاستثمار الأوروبي، ومؤسسة التمويل الدولية وغيرها من المؤسسات، وتتسق هذه التمويلات مع الهدف الثامن: العمل اللائق والنمو الاقتصادي والهدف التاسع: الصناعة والابتكار والبنية التحتية.

ومن أمثلة البنوك التي حصلت على تمويلات تنموية: البنك الأهلي المصري الذي حصل على نحو ٩٥١ مليون دولار من بنك الاستثمار الأوروبي، و٢٠٠ مليون دولار من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، كما تلقى بنك مصر نحو ٨٩٢ مليون دولار من بنك الاستثمار الأوروبي و ٢٠٠ مليون دولار من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

كما تعمل مؤسسة التمويل الدولية على توسيع أنشطتها في مصر كوسيلة لتشجيع المزيد من الأنشطة المشاركة من القطاع الخاص عندما يتعلق الأمر بمشروعات التنمية المستدامة.

إن إشراك القطاع الخاص في صنع القرار ومشروعات التنمية يجلب أفكارًا جديدة إلى الطاولة ويساعد في تجديد الشركات المملوكة للقطاع العام. كما يمكن للشركات العاملة في القطاع الحكومي الاستعانة بالمواهب والكوادر القادمة من القطاع الخاص كوسيلة للتعاون ودفع جهود التنمية .

"نحن سعداء للغاية بمبادرة الوزارة لإنشاء منصة لشركاء التنمية متعددي الأطراف والتي تساعد على زيادة الجهود المنسقة والعمل بين المؤسسات الدولية. أظهر الاجتماع الثاني حول مشاركة القطاع الخاص في التنمية زيادة الحوار لتحديد أولويات الدولة فعليًا وهو مفتاح لتطوير مختلف القطاعات بناءً على خبرة كل مؤسسة، ووضع التأثير على حياة الناس في صميم جهودنا؛ سيساعد هذا في تجنب ازدواجية العمل وتحقيق نتائج وتأثير أسرع في تنمية الاقتصاد المصري."

هايك هارمجارت، المدير الإداري لجنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

الزراعة

تعزيز الأمن الغذائي من خلال مشروعات التنمية الزراعية والريفية

تمثل التنمية الزراعية والريفية في مصر عنصرًا أساسيًا من عناصر الخطط التنموية، لاسيما وأن مصر عرفت على مدار تاريخها بأنها بلدًا زراعيًا، وفي ظل جائحة كورونا اكتسب قطاع الزراعة أهمية استثنائية نظرًا لدوره في تحقيق الأمن الغذائي، واستقرار المجتمعات في أوقات الأزمات .

وتتناول التنمية الزراعية مبادرات مثل تمكين المرأة ومكافحة تغير المناخ وإنشاء مصادر طاقة نظيفة ومياة نظيفة وغير ذلك الكثير، تبلغ محفظة التمويل التنموي الجارية الموجهة للتنمية الزراعية أكثر من

٥٤٥ مليون دولار

لتنفيذ ١٣ مشروعًا بالتعاون مع شركاء التنمية.

بشكل عام، تغطي هذه المشروعات في الزراعة العديد من أهداف التنمية المستدامة، مثل الهدف الأول: القضاء على الفقر، الهدف الثاني: القضاء على الجوع، الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاهية، الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين ، الهدف الثامن: العمل اللائق والنمو الاقتصادي، الهدف العاشر: الحد من عدم المساواة،

الحادي عشر: المدن والمجتمعات المحلية المستدامة، الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان والهدف الثالث عشر: العمل المناخي.

وخلال عام ٢٠٢٠، وقعت وزارة التعاون الدولي تمويلا بقيمة

١٢ مليون دولار

في قطاع التنمية الزراعية والتجارة والصناعة مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والوكالة الفرنسية للتنمية وإيطاليا.

خلال الاجتماع الثالث ضمن منصة التعاون التنسيقي المشترك، لشركاء التنمية مُتعددي الأطراف والثنائيين حول التنمية الريفية والزراعية، قال وزير الزراعة واستصلاح الأراضي السيد القصير، إن هناك جهوداً كبيرة تبذل من القيادة السياسية والدولة في الاهتمام بقطاع الزراعة، أهمها التوسع الأفقي في الأرض الزراعية وتطوير الري لتشمل النظم الحديثة والاعتماد على مصادر متعددة من المياه مثل معالجة مياه الصرف الزراعي والمياه الجوفية وحصد مياه الأمطار والسيول وغيرها.

هذا إلى جانب المشروعات الوطنية الضخمة التي أطلقتها الدولة في هذا المجال ، ومنها التوسع الأفقي وتطوير البنية التحتية ذات الصلة مثل الطرق والطاقة، وتتويع مصادر المياه، بالإضافة إلى تبني عدة برامج مثل مشروع البتلو، وغيره من البرامج التي تستهدف محاربة الفقر وبناء القدرات وتحسين جودة الغذاء وتوفير فرص العمل وتحقيق التنمية في عموم الدولة.

"نتوقع نقلة في قطاع الزراعة من خلال التنسيق مع وزارة التعاون الدولي وشركائها في التنمية".

وزير الزراعة السيد القصير

مما لا شك فيه أن إحدى طرق الحد من انتشار فيروس كورونا هي الزراعة؛ حيث أن تحقيق الأمن الغذائي وتقليل الفاقد والمهدر من الغذاء ودعم المزارعين بالمعدات الحديثة يسهم في تطوير القطاع ويحسن معدلات التوظيف وصحة المواطنين.

كما تعتبر الزراعة قطاعًا حيويًا عندما يتعلق الأمر بالتنمية الوطنية حيث تمثل جزءاً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي لمصر بنسبة ١٤٪ وتوفر ٢٨٪ من فرص العمل و ٥٥٪ من العمالة الريفية في مصر. يساعد تطوير هذا القطاع المزارعين فى تلبية متطلبات الإقتصاد.

ويمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التنمية الزراعية والريفية، وخلق الشراكات بين القطاعين العام والخاص بما يمد الأراضي الزراعية بالتقنيات الحديثة ويحسن إنتاجية الأراضي الزراعية، ويعزز تمكين السيدات في الريف على مستوى فرص العمل والتعليم.

أكد وليد لبدي ، المدير مؤسسة التمويل الدولية لمصر وليبيا واليمن (IFC) ، أن جمع شركاء التنمية من خلال منصة شركاء التنمية كان مهماً للغاية لخلق حوار حول حشد الدعم لأولويات التنمية الرئيسية في مصر ، مضيفاً أن مؤسسة التمويل الدولية تتطلع إلى العمل مع الحكومة المصرية وشركاء التنمية لدعم الإستثمار الزراعي المستدام للقطاع الخاص.

وارتفعت إيرادات مصر من المنتجات الزراعية

٢٠٪

مقارنة بعام ٢٠٠٩، **بينما زادت صادرات الخضروات وحدها بنسبة**

٤٠٪

خلال نفس الفترة.

النقل

تكامل الجهود الدولية لتوفير التمويلات التنموية نحو التحول للنقل المستدام

في يوليو ٢٠٢٠، دعت وزيرة التعاون الدولي شركاء التنمية مع وزير النقل إلى المنصة الثالثة لشركاء التنمية متعددى الأطراف، أولويات التمويل لقطاع نقل مستدام.
ويعتبر النقل النظيف والشامل وكذلك تسهيل نقل البضائع لتعزيز أعمال القطاع الخاص، أولوية بالنسبة لمصر، لتأثيره المباشر على المجتمع من خلال تسهيل الربط بين الناس والبضائع؛ ويساهم القطاع بنسبة ٤.٦٪ في الناتج المحلي الإجمالي ويوفر حوالي ٦.٢٪ من الوظائف.

بالإضافة إلى ذلك ، تخدم السكك الحديدية وحدها ما يقرب من ٥٠٠ مليون مسافر سنويًا ، بمعدل ١.٤ مليون يوميًا.

تشمل محفظة النقل الحالية الإجمالية لمشروعات التنمية مع وزارة التعاون الدولي ٣٠ مشروعًا قيد التنفيذ بقيمة ٥ مليارات دولار ، ممولة من قبل مؤسسات دولية مختلفة مثل بنك الاستثمار الأوروبي، ومجموعة البنك الدولي، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى شركاء التنمية الثنائيين مثل حكومة الصين واليابان وكوريا وفرنسا. كما تم الاتفاق على

١,٨ مليار دولار

هذا العام لتمويل التنمية لقطاع النقل في مصر مع الوكالة الفرنسية للتنمية وبنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية؛ مع شريك التنمية الثنائية الصين.

الفريق كامل الوزير، وزير النقل، أشاد بجهود التعاون مع شركاء التنمية لمصر في قطاع النقل، من خلال تمويل العديد من مشروعات البنية التحتية لقطاع النقل، والتي انعكست في تقدم ترتيب مصر في مؤشرات التنافسية العالمية في مختلف التقارير، مؤكداً أهمية المشروعات التي تنفذها الوزارة لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة وتأثيرها على تحسين ربط الخدمات للناس.

وتركز استراتيجية وزارة النقل بشأن شبكة السكك الحديدية على تطوير بنيتها التحتية من إشارات ومحطات ومعابر وقاطرات وسيارات؛ وفيما يتعلق بالمترو، كان التركيز على استكمال خطوط الشبكة، وتجديد الخطين الأول والثاني، وتوسيع وسائل النقل الكهربائية، مثل القطار الكهربائي المستقبلي والقطار الأحادي (المونوريل) والقطار السريع.

كما تعمل الوزارة على تطوير الموانئ وفق خطة شاملة تهدف إلى تعزيز المناولة والصادرات والواردات، وربط الموانئ البحرية بالموانئ البرية والمحاور اللوجستية لتسهيل التجارة ومناولة البضائع، مع الاستمرار في تطوير شبكة النقل الداخلي في مصر والذي بدوره شهد قفزة كبيرة على مدى السنوات الست الماضية.

تسهيلا لمشاركة القطاع الخاص في المشروعات التنموية، تستثمر الحكومة في إنشاء قطار كهربائي يربط بين دمياط والمنصورة الجديدة عبر دمياط الجديدة وجمصة، وتجديد الخط الثاني لمترو الأنفاق، وتوفير ٣٢ سيارة/ قطارات للخط الأول للمترو، بالإضافة إلى تنفيذ أعمال البنية التحتية لخط LRT عبر الطريق الدائري، وإنشاء محطة متعددة الأغراض وإجراء دراسات الجدوى للموانئ البرية والمحاور اللوجستية (ميناء الطور - تطوير مركز بركين اللوجستي) - مركز قسطل اللوجستي - مركز السلوم اللوجستي).

وفي نوفمبر ٢٠٢٠ شهدت وزارة التعاون الدولي توقيع العقود التنفيذية لتمويل مشروعي أول قطار كهربائي يمتد من العاشر من رمضان إلى العاصمة الإدارية الجديدة (المرحلتين الثانية والثالثة)،

"يقوم النقل الفعال والمتاح للجميع والمستدام بدور رئيسي في التنمية الإقليمية؛ إن الاستثمار في البنية التحتية للنقل بالشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص بدفع النمو الاقتصادي الشامل".

الدكتورة رانيا المشاط

وتدشين الخط الرابع لمترو أنفاق القاهرة الكبرى، بقيمة

١,٦ مليار دولار

بتمويل من دولتي الصين واليابان، بما يدعم البنية التحتية لقطاع النقل ويحقق الربط بين المدن، ويعزز جهود التنمية المستدامة.

ومما لا شك فيه أن عقد الشراكات الناجحة بين القطاعين الحكومي والخاص لتنفيذ مشروعات النقل أمرٌ ضروريٌ، لتحقيق أفضل أداء، وذلك اتساقًا مع توجيهات القيادة السياسية التي تشجع مشاركة القطاع الخاص في الجهود التنموية.

إن تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص أمرًا هامًا لتعزيز الاستثمارات في مشروعات النقل؛ يلتزم بنك الاستثمار الأوروبي بدعم خطط تطوير البنية التحتية للحكومة المصرية ، من خلال محفظة تعاون قوية في قطاع النقل".

فلافيا بالارا، مديرة العمليات لدول الجوار ببنك الاستثمار

ويحقق تطوير قطاع النقل الهدف الحادي عشر: المدن والمجتمعات المحلية المستدامة والهدف التاسع: الصناعة والابتكار والبنية التحتية. وسيساعد تطوير قطاع النقل على الانتقال من الاستخدام المكثف للسيارات الخاصة إلى وسائل نقل أكثر كفاءة ونظيفة. هذا ما ستبدو عليه مدن المستقبل المستدامة.

تمكين المرأة

تنسيق الجهود الدولية تحت مظلة «محفز سد الفجوة بين الجنسين

تمكين المرأة، يعزز الأداء التنموي للمجتمع على كافة المستويات

"إن التمكين الاقتصادي للمرأة يأتي في صميم برنامج مصر لإعادة البناء بشكل أفضل، حيث نرى تأثيره على الناتج المحلي الإجمالي والإنتاجية وكمحفز لدفع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة إلى الأمام".

الدكتورة رانيا المشاط

وأطلقت وزارة التعاون الدولي والمجلس القومي للمرأة، بالاشتراك مع المنتدى الاقتصادي العالمي «محفز سد الفجوة بين الجنسين» في يوليو ٢٠٢٠.
وهو الأول من نوعه في أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، ويعد نموذج تعاون بين القطاعين العام والخاص، تم تدشينه لاتخاذ إجراءات استباقية لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، من خلال خلق سياسات مبتكرة لتعزيز المساواة بين الجنسين والتنوع والدمج والحراك الاقتصادي من خلال خطة عمل مدتها ثلاث سنوات، والتي تعد أساسية لأجندة الإصلاح في مصر.

وسيتواصل محفز سد الفجوة بين الجنسين، مع ما يصل إلى ١٠٠ شركة من القطاع الخاص في مختلف القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى خبراء المجتمع المدني الذين يهدفون إلى اعتماد سياسات وخطط لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة في مختلف المجالات وعلى جميع المستويات.

كما يجمع الجهات الفاعلة ذات الصلة لتقييم ما يتم تنفيذه، بالإضافة إلى تطوير سياسات وخطط عمل قائمة على حصر الاحتياجات لمعالجة جميع أوجه القصور التي تعيق المشاركة الاقتصادية الكاملة والمتساوية للإناث، بالطبع، كل هذا يرتبط إرتباط وثيق بالهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ؛ المساواة بين الجنسين.

"إن مشاركة المرأة أمر بالغة الأهمية، وإذا تم تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في مصر، فإن الناتج المحلي الإجمالي سيرتفع بنسبة ٣٤٪".

الدكتورة رانيا المشاط

لا يمكن تحقيق المساواة بين الجنسين بدون شراكات قوية، ومن خلال وزارة التعاون الدولي، يتم تنفيذ حوالي ٣٤ مشروعًا، بقيمة ٣,٣ مليار دولار، مع شركاء تنمية مختلفين لتحقيق أهداف المساواة بين الجنسين، موجهة لأكثر القطاعات المستهدفة بما في ذلك الصحة (٢٠٪) والتعليم (١٤٪) والشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر (١٥٪).

وفي أغسطس ٢٠٢٠، استضافت وزارة التعاون الدولي والمجلس القومي للمرأة والمنتدى الاقتصادي العالمي أول منصة تعاون تنسيقي مشترك حول «محفز سد الفجوة بين الجنسين».

وشهدت المنصة مشاركة أكثر من ٨٠ مشاركًا من البنك الدولي، والبنك الأوروبي لإعادة الأعمار والتنمية، والوكالة الفرنسية للتنمية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والأمم المتحدة ووكالاتها هذا بالإضافة إلى الحكومات الأجنبية، بما في ذلك سفارة المملكة المتحدة وكندا والصين وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا وغيرهم.

ولضمان نتائج أفضل، يقوم المحفز بإنشاء هيكل لجمع الأطراف ذات الصلة، للمشاركة في ثلاث مراحل: بدء المشروعات، وتسهيل المناقشات لتحديد أولويات الإجراءات وفقًا للأهداف الرئيسية، وقياس التأثير وفقًا للأهداف والمقاييس المحددة قبل الموافقة النهائية.
وقدمت الدكتورة مايا مرسي ، رئيسة المجلس القومي للمرأة، إلى المجتمع الدولي الخطوط العريضة لبرنامج المحفز للمساعدة في إشراك جميع شركاء التنمية؛ لفهم وتشكيل مسارات مبتكرة للنمو نحو التكافؤ بين الجنسين.
وتضمن العرض تقارير ومتابعة سياسات وإجراءات دعم وتمكين المرأة التي اتخذتها الحكومة المصرية في ظل الجائحة، والتي تستجيب لاحتياجات المرأة، وتعد مصر هي أول دولة تقدم استجابة ومتابعة خاصة بالمرأة في منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا، وفقًا لتقرير هيئة الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

تحفيز القطاع الخاص تؤهله للقيام بدور محوري في الجهود التنموي لاسيما المبادرات المتعلقة بتمكين المرأة .

في عام ٢٠٢٠ ، تلقت المشروعات، التي تحقق المساواة بين الجنسين ٧ ملايين دولار لتمويل التنمية من إسبانيا وكندا، وتشمل حافظة التعاون الإجمالية للهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة ١٣ مشروعًا بقيمة ٨٢ مليون دولار ، بنسبة ٣٢٪.٠ من تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية.

"محفز سد الفجوة بين الجنسين، هو برنامج متكامل يتضمن التشريع والثقافة كأركان متوازية، بالإضافة إلى التمكين الاجتماعي والحماية والتمكين السياسي. في حين أن التمكين الاقتصادي يعتبر الركيزة الأساسية، فإن خلق بيئة آمنة في عالم العمل للمرأة أمر حيوي للمساعدة في تحقيق ذلك".

الدكتورة مايا مرسي رئيسة المجلس القومي للمرأة

المبدأ الثاني: مطابقة التمويل التنموى بالأهداف الأممية للتنمية المستدامة

التقدم نحو تحديد الأولويات التنموية

إن البشر يؤمنون دائمًا بالنتائج الملموسة، لاسيما عندما يتعلق الأمر بأهداف التنمية المستدامة، لذلك أنشأت الوزارة إطارًا لمطابقة التمويل التنموي بالأهداف الأممية للتنمية المستدامة.

ويعني هذا الإطار تصنيف التمويل الإنمائي من قبل شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، وفقًا للمشروعات المختلفة وربطه بالأهداف الأممية للتنمية المستدامة، بما يضمن تخصيص الموارد في المكان المناسب وللهدف السليم. وتعد هذه الدراسة هي الأولى من نوعها، ومن خلالها تم تصنيف المشروعات وفقًا للأهداف والغرض منها والتأثير المطلوب، وسيتم تطبيق هذا الإطار على كل مشروع مستقبلي من أجل تحديد الأهداف وقياسها بشكل فعال.

وتشمل هذه المشروعات الهدف ١ القضاء على الفقر ، الهدف ٥ المساواة بين الجنسين ، الهدف ١٠ الحد من أوجه عدم المساواة، الهدف ١٢ الإنتاج والاستهلاك المسؤولان ، الهدف ١٣ العمل المناخى وكذلك الهدف ١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

النتائج بالأرقام

تم توجيه أكثر من ٥٠٪ من مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل أساسي نحو المناطق الأكثر احتياجًا لمكافحة كافة أشكال الفقر، حيث يعتبر تحجيم الفقر على رأس أولويات الدولة حيث أن العمل في هذا المجال سيساعد في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، على سبيل المثال لا الحصر القضاء على الجوع والتعليم الجيد والمياه النظيفة والصرف الصحي والمساواة بين الجنسين.

نتيجة الدراسة التي أجريناها اتضح أن أهداف التنمية المستدامة: السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية؛ والسابع: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة؛ والتاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، استحوذت على النسبة الأكبر من محفظة التمويل التنموي الجارية، حيث وُجه ما قيمته ٦٢٪ من التمويلات لهذه الأهداف الثلاثة، وهو ما دفع مصر لتحقيق أداءً ملموساً ومتميزاً في المجالات المتعلقة بهذه الأهداف .

وتبلغ المحفظة الجارية للوزارة

٢٥,٦ مليار دولار

لتنفيذ حوالي

٣٧٧ مشروع

لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، يساهم هذا النهج المتسق لمطابقة التمويل لأهداف التنمية المستدامة في إثراء السرد بشكل عام.

بناء إطار مؤسسي: مساهمة أهداف التنمية المستدامة

القيمة بالمليون دولار

الهدف السابع طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	٥,٩٥٠	**الهدف الثامن** العمل اللائق ونمو الاقتصاد	١,٠٧٥
الهدف التاسع الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	٥,٧٣٧	**الهدف الثاني** القضاء التام على الجوع	٤٨٦
الهدف السادس المياه النظيفة والنظافة الصحية	٤,٩٩٩	**الهدف الثالث عشر** العمل المناخي	٣٦٥
الهدف الرابع التعليم الجيد	٢,٣٦١	**الهدف السادس عشر** السلام والعدالة والمؤسسات القوية	٢٤٠
الهدف الحادي عشر مدن ومجتمعات محلية مستدامة	١,٤٩٧	**الهدف الخامس** المساواة بين الجنسين	٨٢
الهدف الثالث الصحة الجيدة والرفاه	١,٤٤٣	**الهدف الثاني عشر** الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	٤٥
الهدف الأول القضاء على الفقر	١,٣٢٨	**الهدف السابع عشر** عقد الشراكة لتحقيق الأهداف	٢٠

المبدأ الثالث:
سرد الشراكات الدولية.

المواطن هو جوهر قصتنا التنموية

مع السرد الفعال للقصص التنموية عالميًا، تنجح محاولات تعبئة الموارد لتحقيق أهداف التنمية؛ إن الدبلوماسية الاقتصادية لا تقوم فقط على النتائج، بل على قيم التضامن وخدمة الإنسانية.

إن القضايا التي يواجهها العالم حاليًا واحدة، لذلك ركزنا جميع جهودنا الإنمائية في إطار سرد موحد لتعبئة المجتمع الدولي نحو أهداف التنمية.

ويعمل مبدأ سرد المشاركات الدولية على الترويج للقصص التنموية، وتحسين حياة المواطنين، من خلال تسليط الضوء على قصة التعاون الناجحة لمصر مع شركائها والتي ساعدت في تعزيز النمو الشامل بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وترتكز على ثلاثة عوامل رئيسية .

رؤيتنا ترتكز على المواطن والمشروعات والهدف

من المهم التأكيد على أن هذا السرد يهدف إلى أن يكون بمثابة إطار شامل يضمن أن يستند أي تعاون مستقبلي إلى سرد متسق ومتكامل بين مصر وجميع شركائها متعددي الأطراف والثنائيين.

ولكي يتمكن شركاؤنا في التنمية والمجتمع الدولي من متابعة مبادراتنا ومشروعاتنا التنموية، أطلقت وزارة التعاون الدولي "Weekly Digest" في يونيو ٢٠٢٠ وهو تقرير يسلط الضوء على قصة التنمية في مصر ضمن إطار مبدأ سرد المشاركات الدولية.

المواطن محور الاهتمام

جعلت مصر الاستثمار في المواطن أولوية قصوى، حيث أن المساهمة في رأس المال البشري جزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة للبلاد. تلتزم كل شراكة بتحسين حياة الشعب المصري، وتحدد الفجوات القائمة وتقدم مساعدة مُتعددة القطاعات لملايين المستفيدين من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تدفع المصريين نحو تحقيق إمكاناتهم الكاملة.

من أجل التغيير، تحمل هذه الكلمات والعبارات الكبيرة معنى، وقد أثبتت بالفعل فعاليتها؛ إن وجود "المواطن كمحور الاهتمام" في كل مشروع وخطة يعني أن أولئك الذين تأثروا بمواقف معينة سيصبحون جزءًا من التغيير؛ مع قيام الجميع بدور في التنمية المستدامة، فإنهم في نفس الوقت يحققون "إمكاناتهم الكاملة"؛ ونسعى لتلبية احتياجاتهم للوصول لعدد أكبر من المواطنين

هناك حوالي ٣٧٧ مشروعًا قيد التنفيذ ضمن محفظة وزارة التعاون الدولي الجارية، يبلغ مجموعها حوالي ٢٥.٦٦٢ مليار دولار، والكثير من هذه المشروعات تعمل على تمكين الفئات الضعيفة والأكثر احتياجًا.

المشروعات الجارية

تم تنفيذ مشروعات عبر قطاعات مُتعددة بما في ذلك التعليم، والنقل، وتحلية المياه، والطاقة المتجددة، وريادة الأعمال، وتمكين المرأة، من بين قطاعات أخرى؛ المشروعات المنجزة والجارية متسقة مع كل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر للأمم المتحدة.

تهدف وزارة التعاون الدولي من خلال إطار الاتصال الخاص بها إلى عرض المشروعات وتأثيرها على المجتمعات بشفافية كوسيلة لتعزيز أهداف التنمية المستدامة وتعزيز المصداقية،
وعندما يتعلق الأمر بالمشروعات التي تعمل عليها الوزارة بالتعاون مع المؤسسات الأخرى، فإن هذه المشروعات بمثابة وسيلة للاستمرار في الاقتراب من رؤية العالم التنموية ٢٠٣٠.

الهدف هو القوة الدافعة

لقد كانت شراكاتنا الهادفة دافعًا لتحقيق نمو مستدام وشامل وأكثر مرونة في عالم سريع التغير، وأدى إلى تعميق العلاقات مع شركائنا في التنمية.
يلعب الهدف في مشروعاتنا أدوارًا استراتيجية مهمة، حيث يحدد مجال مشروعاتنا من خلال التعاون مع شركائنا متعددي الأطراف والثنائيين، فضلًا عن السماح لنا بتشكيل إمكانات النمو لدينا.

ويضطلع كل مشروع بأهداف استراتيجية محددة وينتج عنه نوعًا من التأثير الأكبر الذي يستمر مدى الحياة والذي سيساعد على نمو مصر المستدام.
لكن الأمر لا يتعلق فقط بالنمو، فالهدف هو القوة الدافعة لأنه يجعل كل تطوير مؤثر، ينعكس هذا في أهداف التنمية المستدامة لأنها تعمل على تحقيق التقدم في مصر والعالم.
هذه الأهداف تخلق سياقًا للمشروعات المختلفة المطروحة وتجعل تأثيرها أكثر وضوحًا، وهذا يساعد على تحقيق تنمية شاملة ودائرية للقطاعات المختلفة في مصر.

PEOPLE • PROJECTS • PURPOSE

الهدف | المشروعات | المواطن

"ما وراء الغذاء": قصة عن الدمج والاستدامة

أحد الأمثلة على سرد القصص الإبداعية في إطار سرد المشاركات الدولية هو فيلم «ما وراء الغذاء» لبرنامج الأغذية العالمي. احتفالًا بالذكرى السنوية الـ٧٥ للأمم المتحدة ، أنتجت الوزارة بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي فيلمًا قصيرًا بعنوان "ما وراء الغذاء" يعرض محفظة التعاون بين مصر وبرنامج الأغذية العالمي فيما يتعلق بتحويل المجتمعات إلى مجتمعات صحية وشاملة ومستدامة.

"الطعام له تأثير قوي، فهو يعزز السلام والاستقرار ويخلق الفرص، حتى يمهد الطريق لمستقبل أكثر إشراقًا".

برنامج الأغذية العالمي

قامت وزارة التعاون الدولي إلى جانب برنامج الأغذية العالمي منذ فترة طويلة في تنمية المجتمعات الريفية ودعم المزارع المحلية في صعيد مصر؛ بشكل عام، ساعد التعاون مع برنامج الأغذية العالمي في تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة في المقام الأول: "القضاء على الجوع".

"مسترشدين بمبادئنا: المواطن والمشروعات والهدف، فإننا نتطلع إلى أبعد من ذلك لتوفير فرص أفضل للجميع".

الدكتورة رانيا المشاط

في سبتمبر ٢٠٢٠، قمنا بتوسيع مشروعاتنا مع برنامج الأغذية العالمي بسبب جائحة كوفيد-١٩ لأن الدعم كان مطلوبًا، بالإضافة إلى الإشراف على المشروعات التنموية المختلفة في محافظتي الأقصر وقنا كجزء من تنمية المجتمعات الريفية وصعيد مصر، ليستهدف البرنامج الوصول لمليون مزارع في ٥٠٠ قرية بحلول ٢٠٢٣.

تشمل هذه المشروعات تعزيز تمكين المرأة، وإنشاء مدارس مجتمعية، والتأكد من حصول العائلات على أنظمة غذائية صحية.

رابط الفيديو : https://youtu.be/uzzMoS5k-wPc

مشروعات التعاون الدولي مع برنامج الأغذية العالمي

إطار سرد المشاركات الدولية

٥٨٦ مليون دولار

قيمة محفظة التعاون الجارية بين التعاون الدولي وبرنامج الأغذية العالمي

المواطن محور الاهتمام

- تعزيز قدرة صغار المزارعين
- إدخال نظم الري الحديث
- وزيادة الدخول وبناء المهارات
- تمكين المرأة اقتصاديًا
- إدخار المحاصيل المناسبة للمناخ بالمحافظة
- مكافحة عمالة الأطفال
- الحد من خسائر المزارعين
- تعزيز الابتكار وتبادل المعرفة

المشروعات الجارية

- مركز الأقصر التنسيقي لتعزيز المرونة والابتكار
- برنامج بناء قدرة صغار المزارعين على الصمود — ٦٣ قرية في ٥ محافظات
- المدارس المجتمعية الذكية — ١٣٤ مدرسة في الأقصر

الهدف هو القوة الدافعة

المرأة الريفية: رائدات التغيير

مثال آخر فى إطار سرد المشاركات الدولية هو مشروع القطن، بالتوازى مع الدعم المستمر الذي تقدمه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) حيث تم إطلاق المشروع احتفالاً باليوم العالمى للمرأة الريفية في ١٥ أكتوبر. هذا المشروع يشمل تحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية الزراعية.

يضع مشروع القطن التابع لليونيدو النساء في مقدمة كل مشروع زراعي لضمان استدامة المجتمعات الريفية (المواطن محور الإهتمام). بشكل عام ، يهدف مشروع القطن إلى تحسين المهارات الفنية وريادة الأعمال للشابات المصريات وهذا بدوره يخلق ١٠٠٠ فرصة عمل أخرى (المشروعات الجارية).

وجدير بالذكر أن الهدف من المشروع هو بوضوح التأكد من مشاركة المرأة بشكل كامل وفعال؛ وهذا بدوره يمنح ويعزز تكافؤ الفرص للمرأة في قطاع الزراعة من خلال دمج النساء في منظومة الإنتاج وزيادة دخل المرأة؛ إلى جانب مشروع تمكين المرأة، يساعد هذا حتماً في فرض ممارسات زراعية حديثة ومرنة.

رابط الفيديو :https://twitter.com/MOICEgypt/status/1316738520938094599

"المرأة الريفية هي الخط الأمامى لاقتصادنا. وفي يوم المرأة الريفية نحتفل بدورها في إحداث التغيير والتزامنا بالتنمية المستدامة والشاملة".

الدكتورة رانيا المشاط

الفتيات هن مستقبل مصر

في اليوم العالمي للفتيات #DayofTheGirl ، كانت رسالتنا هي: الفتيات هن مستقبل مصر؛ نهدف إلى إطلاق العنان لقوتهن الداخلية ومساعدتهن على أن يصبحن القوة الدافعة للتغيير.

بينما تضم محفظة الوزارة الموجهة بشكل مباشر لتحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة: المساواة بين الجنسين ١٣ مشروعًا بقيمة ٨٢ مليون دولار، وخلال ٢٠٢٠ وقعت الوزارة اتفاقيات تمويل تنموي لذات الغرض بقيمة ٧ ملايين دولار مع أسبانيا وكندا.

يساعد أحد المشروعات التي تم تطويرها مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الفتيات الصغيرات على التفوق في وظائف العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، حيث تركز مدارس العلوم والتكنولوجيا بشدة على العلوم والرياضيات والهندسة والتكنولوجيا وتسمح للفتيات من صعيد مصر وغيرها من المحافظات الانضمام للمدرسة طوال أيام الأسبوع والعودة في العطلات الرسمية لمنازلهن، وهو ما يعمل على تغيير النظرة الحالية التي تخصص هذه المجالات للذكور فقط .

تحدثت الفتيات اللواتي ظهرن في الفيلم الذي تم إعداده حول المشروع عن فرصة الحصول على التعليم في مثل هذه المجالات، وكيف كافحن في البداية للحصول على موافقة أولياء أمورهن، مع الأخذ في الاعتبار أنه كان عليهن العيش بعيدًا عن المنزل ،أيضاً عبرن عن آمالهن وأهدافهن المهنية، وإلى ماذا يطمحون .

رابط الفيديو : https://www.facebook.com/watch/?v=215863232885533

ليس المهم ماذا نبني، ولكن كيف نبني

لكي تزدهر المجتمعات نحتاج إلى ظروف معيشية مرنة وشاملة وملهمة ثقافيًا، واستكمالًا لسرد المشاركات الدولية، قمنا بزيارة تفقدية لمشروعات تنمية سيناء، والتي تتضمن واحدة من أكبر مشروعات معالجات مياه الصرف الصحي في العالم، وأحدث مشروعات التنمية العمرانية والريفية .

مهمة فريق عمل سرد المشاركات الدولية

كيف نريد أن نرسم مكانة مصر وما هي القصة التي نرويها؟

تسير الجهود التنموية مع مبدأ سرد المشاركات الدولية جنبًا إلى جنب، فمع كل مشروع تنموي وكل سياسة، هناك قصة يتم سردها، سواء كان الأمر يتعلق بكيفية ظهور هذه القصة أو بالمواطنين أو المشروع نفسه

هناك دائما قصة.

فريق عمل سرد المشاركات الدولية، التابع للوزارة، هو مجموعة عمل تم تكوينها مع جميع شركائنا في التنمية لضمان التوافق والتنسيق والتكامل، في إطار سرد وترويج القصص التنموية؛ في البداية؛ قام كل شريك في التنمية بترشيح شخص واحد ليكون جزءً من فرقة العمل المعنية بسرد الشراكات الدولية.

يستهدف الفريق توثيق وترويج ونشر القصص التنموية تحت مظلة العوامل الثلاثة الأساسية (المواطن والمشروعات والهدف)؛ وله أربعة مهام أساسية: إعداد المحتوى المشترك، ومركز المعرفة، وصياغة أهداف التنمية المستدامة، وتفعيل إطار التواصل الاستراتيجي .

العنصر الأول «إعداد المحتوى المشترك»، تهدف الوزارة إلى تدشين نظام متكامل لفريق عمل سرد المشاركات الدولية من خلال توفير واستكشاف حلول متعددة لتوثيق قصص التنمية وعرض المبادرات المحلية الجديدة وتبادل المحتوى النهائي، بينما يركز "مركز المعرفة" على متابعة الحملات، واستخراج الرؤى ، وإعداد تقارير تقارير دورية عن عمل الفريق وما تم إنجازه .

وثالثًا صياغة أهداف التنمية المستدامة: من خلاله يتم وضع إطار لتحديد مدى توافق المشروعات مع الأهداف التنموية للمساهمة في تحقيق رواية وسرد تنموي قوي؛ ورابعًا تفعيل خطط التواصل الاستراتيجي، من خلال ثلاث ركائز: "إطار العمل" و"التعاون" و"قياس الأثر ونشره"؛ من خلال هذا العنصر يتم تفعيل خطط السرد مع شركاء التنمية، والعمل على مضاعفة تأثير هذه القصص وتوسيع نطاق التجارب الناجحة ونشرها على أوسع نطاق .

ولأن وزارة التعاون الدولي تسعى لنشر التجارب الناجحة على أوسع نطاق، قامت من خلال ركيزة "التعاون" بتدشين نظام إلكتروني يتيح المجال لإضافة المصادر وتلقي الأسئلة والاستفسارات، لتيسير عملية التفاعل؛ ومن خلال ركيزة التأثير، يسعى فريق العمل لتعظيم مضاعفة تأثير القصص التنموية بشتى الوسائل الممكنة .

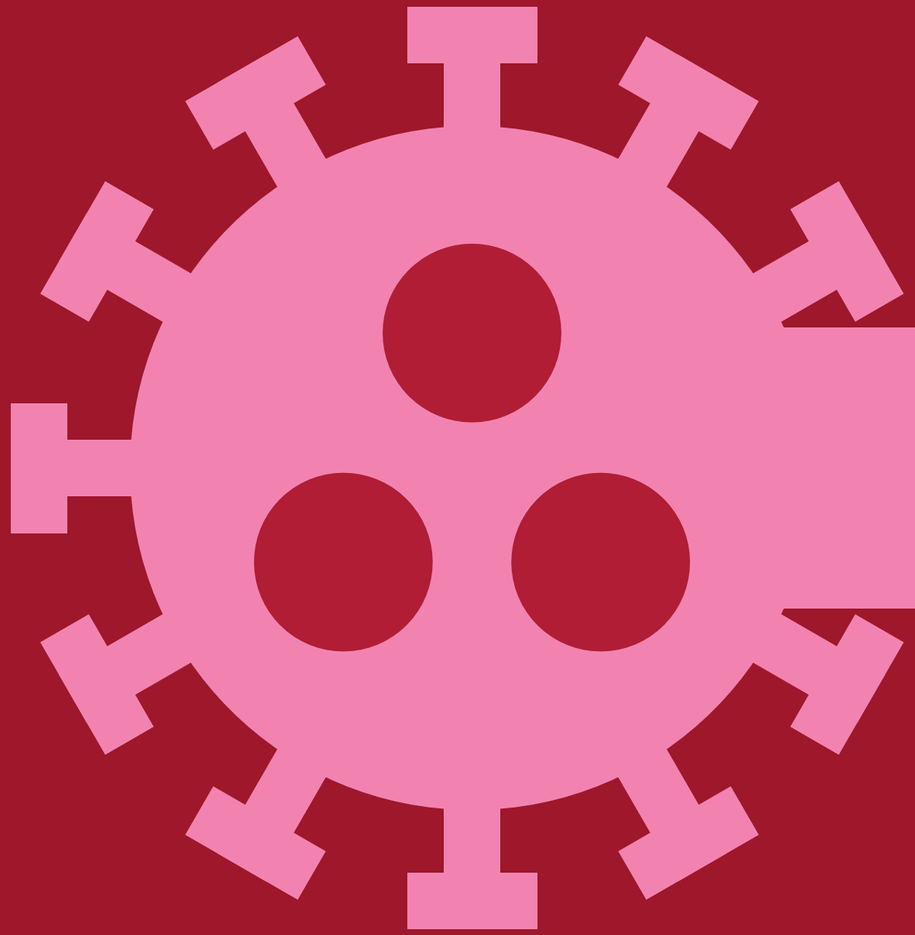

جائحة كورونا

استراتيجية مصر للاستجابة وإعادة البناء

لقد كان ٢٠٢٠ عامًا مليئًا بالتحديات التي واجهت العالم، لكنه أيضًا كان عامًا للفرص، التي يتطلب اقتناصها، العمل بمرونة وسط الأزمة العالمية.

في ١١ مارس ٢٠٢٠ أعلنت منظمة الصحة العالمية أن كوفيد-١٩ أصبح وباءً، ومع تسجيل أول حالة في مصر وبدء انتشار الوباء، اتخذت الحكومة قرارات بتعليق العملية التعليمية واستمرارها عن بعد، والإغلاق الجزئي لدور العبادة والمرافق غير الحيوية، وأماكن الترفيه.

مع ظهور جائحة كورونا في مصر، وتزامنًا مع الإجراءات التي اتخذتها الدولة للسيطرة على الوباء، دعت وزارة التعاون الدولي جميع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين لعقد اجتماع ضمن منصة التعاون التنسيقي المشترك، لاستعراض استراتيجية مصر للاستجابة وإعادة البناء لمواجهة فيروس كورونا.

"المرونة تكمن في قدرتنا على الصمود والتكيف والتعافي من الاضطرابات أو التغيرات المفاجئة فهي الطريقة الوحيدة للاستمرار حيث أنها تقود التحول إلى إعادة البناء بشكل أفضل".

الدكتورة رانيا المشاط

مصر: الإستجابة وإعادة البناء

"نعمل في الحكومة على محاور ثلاثة هي الحماية والتوفير والتقدم..
حماية السكان من انتشار الفيروس.
توفير التمويل والمساعدات النقدية للأسر لتلبية طلباتهم الاستهلاكية والسيولة للشركات لتجاوز الأزمة.
التقدم من خلال تسريع الإصلاحات الهيكلية أثناء وبعد فيروس كوفيد-١٩".

الدكتورة رانيا المشاط

إجراءات الحكومة للسيطرة على الوباء مع بداية الجائحة

في أبريل ٢٠٢٠، حددت الدولة أكثر من ٢٧ مختبرًا على الفور في جميع أنحاء البلاد لديهم القدرة على اكتشاف الحالات كما تم إضافة معامل جامعية إضافية. كما تم تدشين تعاون مع منظمة الصحة العالمية لتوسيع نطاق برامج الوقاية من العدوى ومكافحتها، لمنع انتقال العدوى وحماية المرضى والعاملين في القطاع.

رفعت الدولة قدرات قطاع الصحة ليتمكن من تنفيذ ما يقرب من ٢٠٠ ألف اختبار كورونا في غضون أسبوعين، إلى جانب حملة تعقيم متكررة لمدة ١٥ يوماً يتم تنفيذها في المدن والقرى لوقف انتشار الفيروس؛ علاوة على نشر الوعي، تم أيضاً توفير كل ما هو لازم لعلاج الفيروس وهذا يشمل المعدات من أجهزة التنفس الصناعي إلى الأقنعة ومعدات الحماية الشخصية.

من أجل مزيد من الاستعداد والجاهزية، تم إنشاء مستشفيات عزل تضم أكثر من ٢٠٠٠ سرير و ١٠٠٠ سرير لوحدات العناية المركزة و٤٠٠ جهاز تنفس صناعي لزيادة القدرة الاستيعابية في حالة زيادة الحالات.

جزء من مكافحة الفيروس يتعلق أيضاً بالمعلومات والاستعداد والحوكمة. وهذا يعني أن الأولويات الرئيسية تمثلت في مكافحة الشائعات بقيادة رئيس الوزراء وتنفيذها من خلال وزارة الصحة والسكان، واطلاع المواطنين على المستجدات، والعمل المشترك للوصول إلى الفئات السكانية الضعيفة .

تقليل حدة الركود الاقتصادي ومعالجة الآثار الاقتصادية السلبية للوباء

من بين الإجراءات التي اتخذتها مصر للتخفيف من حدة الآثار الاقتصادية للوباء هي دعم القطاع الخاص بطرق مختلفة، حيث تم خفض سعر الفائدة، وتأجيل وتخفيف دفع الضرائب على العديد من الشركات، وإطلاق مبادرات بفائدة ميسرة للقطاعات الحيوية.

قررت الحكومة المصرية تأجيل ٥٠ مليار جنيه مصري تمثل قيمة الضريبة العقارية المستحقة على المصانع والمنشآت السياحية لمدة ثلاثة أشهر. وفي مجال العقارات، تم تخصيص ٥٠ مليار جنيه مصري لتمويل الوحدات السكنية لمتوسطي الدخل بقروض ميسرة تسدد على ٢٠ عامًا، كما تم توجيه ٢٠ مليار جنيه مصري لتنشيط البورصة و ٤ مليار جنيه مصري لرفع حد الإعفاء الضريبي من ٨٠٠٠ جنيه مصري إلى ١٥٠٠٠.

علاوة على ذلك، تم تخصيص ١ مليار جنيه مصري للرعاية الصحية من أجل توفير المعدات اللازمة، و ١٥ مليار جنيه مصري لمساعدة المزارعين في بداية الموسم، و ٨,٧ مليار جنيه مصري للاحتياجات السلعية والخدمية الملحة، و ٤ مليار جنيه مصري لدعم قطاعات الصحة والتعليم والتضامن الاجتماعي.

فيما يتعلق بخدمات التجارة والتصدير، خُفض سعر الغاز الطبيعي والكهرباء لجميع الأنشطة الصناعية، وتوفير ١ مليار جنيه للمصدرين في إطار دعم الصادرات.

كما سعت الحكومة المصرية للتخفيف من حدة التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للوباء، من خلال توفير الدعم النقدي للعمالة غير المنتظمة، وهو ما ساعد في تخفيف وطأة الوباء على هذه الفئة، والتسريع من وتيرة جهود الشمول المالي، حيث تم ضم نحو ١,٥ مليون عامل للمنظمة الرسمية وقواعد بيانات الدولة.

الاستعداد للمستقبل

إعادة تصور الوضع الطبيعي: التعامل مع التحديات الاجتماعية / الاقتصادية الفورية

١ القوى العاملة
٢ الإصلاح الاجتماعي
٣ الشمول المالي
٤ المساواه بين الجنسين

- التخفيف من التأثير على القوى العاملة غير المنظمة من خلال تشريعات حماية العمالة وإعانات البطالة.
- طرح أجندة الحماية الاجتماعية والسلامة الاجتماعية.
- تسريع الشمول المالي وأجندة الإصلاح الرقمي.
- قيادة التمكين الاقتصادي للمرأة

استمرار الإصلاحات الفرص التي خلقتها جائحة كورونا

يمثل الوباء أولًا وقبل كل شيء تحدياً إنسانياً، إلا أنه يمكن أن يعرقل العالم عن التقدم نحو تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، لذلك مضت الحكومة في تنفيذ العديد من الإصلاحات الهيكلية المخطط لها، المتعلقة بشبكات الحماية الاجتماعية، والشمول المالي، والرقمنة، والتي تسارعت وتيرتها رغم جائحة كورونا.

تأثير كوفيد-١٩ على جميع اهداف التنمية المستدامة

تسريع وتيرة الاستجابة العالمية لمكافحة أزمة كوفيد ١٩

يجب ألا يتسبب كوفيد-١٩ في تباطؤ تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

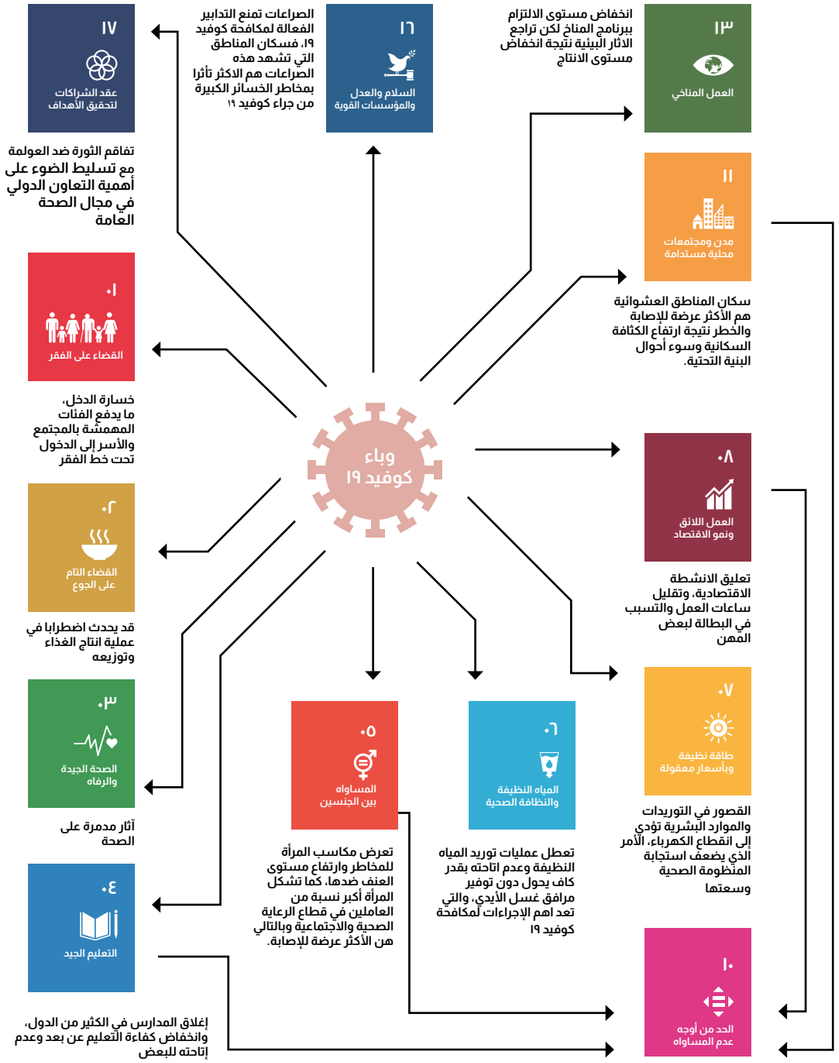

المصدر: إدارة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والادارية

في مقابلة مع ريتشارد كويست من سي إن إن، صرحت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، بأن جائحة كورونا كان لها أثر إيجابي على سلوك صانعي السياسات، ووتيرة الإصلاحات؛ في مصر يمكن ملاحظة ذلك من خلال إجراءات تضمين العمالة غير المنتظمة في القطاع الرسمي وتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية.

رابط الفيديو: https://www.youtube.com/watch?v=98H5vBJv2mM

مما لا شك فيه أن الجائحة دفعت صانعي السياسات ومجتمعات الأعمال والشعوب للتفكير المبتكر، وفي مصر دفعت الجائحة نحو تسريع وتيرة الإصلاحات، ودفع جهود التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة من خلال التعاون متعدد الأطراف.

وخلال الندوة الافتراضية التي نظمها معهد الشرق الأوسط بعنوان «جائحة كورونا وإجراءات الإغلاق: التحديات التي تواجه اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، أكدت وزيرة التعاون الدولي، أن الإجراءات التي تهدف إلى التخفيف من تأثير الوباء لم تعطل جهود التنمية؛ كما أشاد بول سالم، رئيس معهد الشرق الأوسط، بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية للحد من انتشار الفيروس، مشيرًا إلى أن كوفيد-١٩ يجب أن يشكل حافزاً تاريخياً للتعاون الإقليمي.

رابط الفيديو: https://www.instagram.com/p/B-wj_Q9Hkrz/?utm_source=ig_web_copy_link

"لقد أنجزنا الكثير فيما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية ومن بينها الشمول المالي والرقمنة، ومن الدروس المستفادة خلال الجائحة هو أن الإصلاح عملية مستمرة".

الدكتورة رانيا المشاط

التعاون والمشاركة.. مفردات ضرورية لتجاوز الأزمة

بسبب جائحة كورونا، أصبحت المفردات المتعلقة بالتعاون والتضامن والمشاركة أكثر أهمية من أي وقت مضى، حيث شكل الوباء تحديًا محليًا وعالميًا، لكن التعاون متعدد الأطراف هو ما ساعد بعض البلدان على المضي قدماً رغم الوضع الطبيعي الجديد المتغير باستمرار، ورغم أن كل دولة تلقت صدمت كورونا بشكل مختلف، إلا أنه لم تُترك أي دولة بمفردها.

ونتيجة تنظيم أول اجتماع ضمن منصة التعاون التنسيقي المشترك، استطاعت وزارة التعاون الدولي أن توفر الاحتياجات العاجلة لقطاع الصحة لتنفيذ استراتيجية الاستجابة لمكافحة الفيروس، بالتعاون مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، سواء على مستوى أدوات الوقاية وأجهزة التنفس الصناعي وغيرها من المستلزمات.

وخلال الاجتماع أشاد العديد من شركاء التنمية باستراتيجية الحكومة المصرية للاستجابة وإعادة البناء، وأشاروا إلى أهمية الدور المحوري الذي تلعبه وزارة التعاون الدولي في توحيد الصف من أجل حوار فعال وسريع وقائم على الحلول.

"الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على استعداد لتقديم كل الدعم لمصر لضمان الحد من التأثير السلبي لفيروس كورونا على القطاع الزراعي".

دينا صالح، مديرة المكتب الإقليمي الفرعي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) التابع للأمم المتحدة في مصر ومنطقة الشرق الأوسط

"البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية يعمل بشكل عاجل في جميع أنحاء مصر لتقديم تمويلات بقيمة ١,٢ مليار دولار للشركات والبنوك التي تعاني من تأثير جائحة فيروس كورونا؛ لتوفير احتياجات العملاء ودعمهم برأس المال والتمويل التجاري".

الدكتورة هايك هارمجارت، المدير الإداري لمنطقة جنوب وشرق المتوسط بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

الإصلاح - التعافي - النهوض

مصر تواجه الصدمات

مصر ليست حديثة التعرض للأزمات وقد أظهرت مرونة على مدى العقد الماضي.

جائحة كورونا كانت ستشكل صعوبة كبيرة على الاقتصاد المصري، لولا تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي وطني شامل خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ مع صندوق النقد الدولي، دعم احتياطيات النقد الأجنبي للدولة، وحقق فائضًا أوليًا في الموازنة العامة للدولة، وهو ما ساهم في تحمل صدمة كورونا، وتمكين الاقتصاد المصري من تحقيق نمو إيجابي رغم الأزمة .

"نستمر في بث الأمل وتقديم المساعدة كصناع للقرار وجزء من مجتمع واحد؛ لقد أظهرت جمهورية مصر العربية مرونة خلال العقد الماضي في مواجهة التحديات. شراكاتنا الدولية تدعم قصة مصر التنموية".

الدكتورة رانيا المشاط

"نجحت مصر في تنفيذ مشروعات البنية التحتية في القطاعات ذات الأولوية مثل الكهرباء والطاقة المتجددة والنقل وتنمية القطاع الخاص؛ علاوة على ذلك، تم توفير خطوط الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما حفز النمو الاقتصادي".

الدكتورة رانيا المشاط

أكد تقرير "آفاق الاقتصاد الإقليمي" الصادر عن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والذي تم إطلاقه في سبتمبر ٢٠٢٠، أن الاقتصاد المصري يسير في المسار الصحيح للنمو بنسبة ٢٪ في عام ٢٠٢٠، والانطلاق بنمو ٥٪ في عام ٢٠٢١، لتصبح مصر هي دولة العمليات الوحيدة لدى البنك التي تفلت من الركود الذي حدث بسبب جائحة كورونا.

كما توقع صندوق النقد الدولي في عدد أكتوبر من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، زيادة معدل نمو الاقتصاد المصري إلى ٣٫٥٪ ، حتى تحافظ مصر على مكانتها بين الدول من حيث معدلات النمو في ظل موجة الانكماش الاقتصادي لأكبر الاقتصادات حول العالم مع استمرار تداعيات تفشي فيروس كورونا المستجد؛ وهو ما يعكس نجاح إجراءات الإصلاح الهيكلي والاقتصادي وخطة الحكومة في مواجهة التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد -١٩.

في مقابلة مع مانوس كراني من وكالة بلومبرج، قالت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، إن ما سيميز الدول عقب انتهاء جائحة كورونا، هو مدى محاولة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي ساعدت الاقتصاد على تمهيد الطريق للتشغيل والنمو الشامل، موضحة أنه قبل الوباء وخلاله وبعده، اتسم أداء الحكومة المصرية بالمرونة والابتكار لتقوية الاقتصاد حتى يكون قادرًا على مواجهة الأزمات.

رابط للفيديو: https://www.youtube.com/watch?v=xgU9a2h3pcU

القطاع الخاص

الطريق نحو المستقبل: قصة مصر التنموية

"نسعى لخلق قصة تنموية استثنائية محورها المواطن، ونتعاون من أجل تحقيق هدف مشترك".

الدكتورة رانيا المشاط

في هذا الفصل، يمكنكم الاطلاع على تفاصيل العديد من المشروعات في مختلف القطاعات الحيوية مثل الصحة وريادة الأعمال والزراعة والأمن الغذائي والمساواة بين الجنسين والنقل والتعليم والطاقة، والتي تم تنفيذها من خلال التمويلات التنموية التي وفرتها وزارة التعاون الدولي، من شركاء التنمية مُتعددي الأطراف والثنائيين لكل من القطاعين العام والخاص، والتي تعزز الجهود الوطنية نحو تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

دوافع النجاح والتقدم

نستمد عوامل النجاح والتقدم من ركائز رؤية سرد المشاركات الدولية:

المواطن محور الاهتمام

نضع المواطن دائمًا نصب أعيننا في كل مرحلة من مراحل المشروع، بداية من الإعداد إلى التنفيذ للتأكد من تحقيق الأهداف المرجوة والاستفادة القصوى. نحن ملتزمون بالدفع نحو تحسين حياة المواطنين في مصر، من خلال توفير التمويلات التنموية في مختلف القطاعات، لسد الفجوات، وإطلاق الإمكانات الكامنة للاقتصاد.

كما نسعى دائما للتأكد من تحقيق الأثر المرجو من المشروعات المنفذة من خلال المتابعة والتقييم، لنحقق أقصى فائدة للمواطنين بالتعاون مع الأطراف ذات الصلة.

المشروعات الجارية

من خلال التمويلات التنموية ننفذ العديد من المشروعات في قطاعات مُتعددة منها التعليم، والنقل، وتحلية المياه، والطاقة المتجددة، وريادة الأعمال، وتمكين المرأة؛ ذلك من خلال التعاون الإنمائي الفعال مع الأطراف ذات الصلة من القطاع الحكومي والخاص والمجتمع المدني.

الهدف هو القوة الدافعة

أهداف التنمية المستدامة هي محركنا الرئيسي نحو الوصول للنمو الشامل والمستدام وسط عالم سريع التغير، ومن خلال المسئولية المشتركة نحو تحقيق الأهداف نقوم بتعبئة الموارد وحشد الجهود لدعم أجندة التنمية الوطنية ٢٠٣٠.

إن أهداف التنمية المستدامة دائمًا ما تدفعنا نحو الكفاءة في الأداء، وإنجاز المهام، لضمان الاستمرارية والنجاح في تنفيذ المشروعات والمتابعة بعد التشغيل .

الصحة

تحقيق التنمية الاقتصادية بالاستثمار في صحة المواطن

"إن الاستثمار في قطاع الرعاية الصحية هو جزء لا يتجزأ من استراتيجيات حكومات العالم لتحقيق التنمية".

الدكتورة رانيا المشاط، خلال المائدة المستديرة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول الاستثمار والتنمية المستدامة.

رابط الفيديو: https://www.youtube.com/watch?v=bt_WblTjrGo

ومما لا شك فيه أن صحة المواطنين يجب أن تأتي أولًا قبل أي شيء آخر، وبينما يسعى العالم لإعادة البناء في أعقاب جائحة كوفيد-١٩، فإننا يجب أن نستغل هذه الفرصة لإعادة النظر في قطاع الرعاية الصحية وتطويره بما ينعكس على تحسين الصحة والازدهار في مجتمعاتنا.

من خلال سرد الشراكات الدولية: المواطن والمشروعات والهدف، نبدأ قياس إمكاناتنا لمواجهة تحديات المواطنين من خلال وضع **المواطن** محور الاهتمام، ونصيغ **مشروعات** تهدف إلى تحسين صحة الفرد على مستويات عديدة، سواء من خلال توفير الخدمات الأساسية أو تعزيز أنماط الحياة الصحية. أخيرًا، مع **الهدف**، نتأكد من أننا نحقق العديد من أهداف التنمية المستدامة بحيث تخلق مشروعاتنا التنموية عالماً أفضل وأكثر استدامة.

المواطن محور الاهتمام

تحسين صحة المواطنين

تبدأ استراتيجيتنا انطلاقًا من التركيز على الفرد، ومن خلال وضع المواطن محور الاهتمام، نركز على تجاوز مرحلة الاكتفاء بتوفير خدمات الرعاية الصحية إلى مرحلة حماية المواطنين وتعزيز أنماط الحياة الصحية - وذلك بمثابة حجر الأساس لبناء مجتمع صحي.

المشروعات الجارية

تعاون إنمائي فعال في قطاع الصحة

نفذنا العديد من المشروعات، لتحقيق هدفنا في بناء مجتمع أكثر صحة، من خلال المشاركة متعددة الأطراف مع شركاء التنمية ومختلف الجهات المعنية في المجتمع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر للأمم المتحدة.

ووفرت وزارة التعاون الدولي في عام ٢٠٢٠ تمويل تنموي بقيمة

٤٧٧ مليون دولار

لدعم قطاع الرعاية الصحية، مع شركاء التنمية من بينهم البنك الدولي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبنك التنمية الأفريقي واليابان وكندا.

اتفاقيات لوزارة التعاون الدولي مع شركاء التنمية القطاع الصحة

٠٣

الصحة الجيدة والوفاه

مليون دولار	
البنك الدولي	٤٥٧,٩
الوكالة الفرنسية للتنمية	١٧
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	١١,٢
اليابان	٩,٣
اليونيسيف	٧,٧٤
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	٣,٢
كوريا الجنوبية	٠,٩
كندا	٠,٥
بنك التنمية الأفريقي	٠,٥

وضمن برنامج الاستجابة الطارئة لجهود مكافحة فيروس كورونا قدم البنك الدولي

٥٠ مليون دولار

لمصر في ١٧ مايو ٢٠٢٠، ضمن جهوده العالمية لدعم البلدان الأعضاء.

ركز المشروع على مجالات الدعم العاجلة التي حددتها خطة الاستجابة الوطنية للفيروس، من خلال عدة محاور (١) **شراء وتوزيع** المعدات والإمدادات الطبية اللازمة (٢) **تدريب** العاملين (٣) **إدارة** عمليات المراكز المخصصة للحجر الصحي والعزل والعلاج (٤) **دعم** فرق الاستجابة السريعة لتعقب المخالطين للحالات المصابة (٥) **تطوير** منصات لتحسين الوعي العام بالوقاية من الفيروس (٦) **متابعة** وتقييم استراتيجيات التباعد الاجتماعي.

"نقدر الجهود التي بذلتها مجموعة البنك الدولي في هذه الأوقات الاستثنائية، من خلال توفير تمويل لدعم جهود التأهب والحوكمة في نظام الرعاية الصحية في مصر، إن زيادة الإنفاق على قطاع الرعاية الصحية يمهد الطريق لتحقيق انتعاش اقتصادي شامل بعد فيروس كورونا وهو ما يمثل أولوية وطنية".

الدكتورة رانيا المشاط

"تحرك البنك الدولي بسرعة لمساعدة مصر على تعزيز استجابتها لمكافحة للوباء وتطوير أنظمة الرعاية الصحية. ومن خلال دعمنا نعزز جهود حماية الأسر الأكثر احتياجًا والأكثر ضعفًا ومساعدة الدولة في تنفيذ استراتيجيات الطوارئ وتعزيز المرونة الاقتصادية".

مارينا ويس، المدير الإقليمي للبحث الدولي في مصر واليمن وجيبوتي

ووفر الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي مثال آخر للاستجابة السريعة لجهود مكافحة الوباء حيث تم تخصيص

٣,٢ مليون دولار

لتمويل التنمية في مصر من خلال دعم قطاع الرعاية الصحية.

كما قدمت الوكالة الفرنسية للتنمية مبلغ

١٧ مليون دولار

لشراء معدات طبية ووقائية، لدعم جهود مكافحة الوباء. علاوة على ذلك ، تم توقيع اتفاقية مع اليابان في أكتوبر ٢٠٢٠ لمنحة بقيمة

٩,٤ مليون دولار

ستستخدم في توفير الأجهزة والمستلزمات الطبية اللازمة للمستشفيات لمكافحة الفيروس.

ولأن الجائحة كانت دعوة لتعزيز التعاون متعدد الأطراف، في سبيل تلبية احتياجات الدول للبقاء على قيد الحياة، قدمت الوكالات المتحدة الأمريكية ٢٥٠ جهاز تنفس للحكومة المصرية لدعم جهود مصر لمكافحة الوباء. ويعد التبرع بالمعدات المتخصصة الحديثة استجابة لمساهمات الحكومة المصرية بالمساعدات الطبية للولايات المتحدة للمساعدة في بداية انتشار الجائحة.

"إن شراكة مصر مع الولايات المتحدة تعكس روح المسؤولية الجماعية والتضامن المتبادل لصالح مجتمعينا".

الدكتورة رانيا المشاط

وحددت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الصحة والسكان والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ٢٤ مستشفى في ١٢ محافظة تحتاج إلى أجهزة التنفس الصناعي والموظفين المدربين على استخدامها على الفور لعلاج المرضى الذين يعانون من آثار كوفيد-١٩.

"في وقت مبكر من الجائحة، قدمت مصر للولايات المتحدة تبرعاً بمعدات الحماية الشخصية حتى يتمكن عمال الرعاية الصحية لدينا من حماية أنفسهم، لقد أتاحت لنا الصناعة الأمريكية أن نرد الجميل اليوم باستخدام هذه الأجهزة المتطورة المنقذة للحياة".

السفير جوناثان كوهين، سفير الولايات المتحدة في مصر.

ووقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة كندا اتفاقية بقيمة

٥٠٠ ألف دولار

لدعم قدرات الفحص والاختبار في مصر.

"تفخر كندا بدعم استجابة مصر للجائحة، وتعد جميع مشروعاتنا الحالية دعماً إما لاستجابة صحية أو لاستجابة اجتماعية واقتصادية لجائحة كورونا".

السفير جيس داتون - السفير السابق لكندا في مصر.

ولأن الصحة والأمن الغذائي ضروريان لحياة الإنسان، وبدون أحدهما لا يتحقق الآخر، فقد قام بنك التنمية الأفريقي في مايو ٢٠٢٠ بتقديم منحة مساعدات طارئة لمصر بقيمة

٥٠٠ ألف دولار

للمساهمة في توفير الإمدادات الغذائية الضرورية للفئات الضعيفة، المتضررة بشدة من كوفيد-١٩.

تعاون الأطراف ذات الصلة لتطوير قطاع الرعاية الصحية

في أول إطلاق افتراضي لمشروع تنموي، وقعت وزارة التعاون الدولي مع حكومة الولايات المتحدة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة التضامن الاجتماعي والهلال الأحمر المصري في ٨ يونيو ٢٠٢٠ اتفاقية بقيمة

٣,٢ مليون دولار

لصالح مبادرة جديدة تدعم شبكة الهلال الأحمر المصري المكونة من ٣٠ متطوع ومتخصص في الرعاية الصحية. كما جمعت المبادرة جميع الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص للعمل على تلبية احتياجات القطاع التي بدورها ساعدت في المساهمة في التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي في مصر.

"تتطلب الاستجابة الفعالة لتأثير كوفيد-١٩ بذل جهود ودمج موارد المنظمات الدولية لتوفير أقصى حماية ممكنة للفئات الأكثر ضعفاً والبشرية جمعاء".

الدكتورة نيفين القباج، وزيرة التضامن الاجتماعي

رغم أن جائحة كورونا عطلت خدمات الصحة النفسية في ٩٣٪ من البلدان، قدمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المساعدة للهلال الأحمر المصري في تقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للعاملين في مجال الرعاية الصحية لمواصلة جهودهم البطولية في خدمة الجمهور.

ما بعد جائحة كورونا..
استراتيجية تطوير قطاع الرعاية الصحية

إن تعميم التغطية الصحية الشاملة يعد جزءً لا يتجزأ من تحسين خدمات الرعاية الصحية عالية الجودة، ويتم تحقيق ذلك من خلال قرض للبنك الدولي بقيمة

٤٠٠ مليون دولار

تمت الموافقة عليه فى يوليو ٢٠٢٠ لدعم نظام التأمين الصحي الشامل في مصر. يشمل المشروع تغطية إلزامية للمواطنين ولأول مرة يوحد الجهود مع القطاع الخاص. كما يهدف إلى حماية الفئات الأكثر ضعفاً من ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية.

ويعد التوسع في خدمات الرعاية الصحية أولوية وطنية للحكومة المصرية، ومن المتوقع أن يساهم نظام التأمين الصحي الشامل في استكمال تركيز مصر على تحسين رأس المال البشري بصفتها من أوائل المتبنيين لمشروع رأس المال البشري التابع للبنك الدولي، بما يتماشى مع محور الصحة ضمن رؤية مصر للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

إن تعزيز أنماط الحياة الصحية في المجتمعات المحلية يعد حجر الزاوية في إستراتيجيتنا التنموية، حيث أننا نؤمن بأن ازدهار هذه المجتمعات يعتمد في المقام الأول على تمتع أفرادها بصحة جيدة وظروف معيشية جيدة.

ومن خلال مشروع "الاستثمار في رأس المال البشري في صعيد مصر"، سيُقدَّم الدعم لعدد ١٣٦ ألف أسرة فقيرة لتوفير احتياجاتها الغذائية والتعليمية للمساعدة في بناء قدرتها على التعامل مع الآثار الإجتماعية والإقتصادية لجائحة كوفيد-١٩. وكذلك من المزمع أن تُنفذ أنشطة التوعية في مجال التثقيف الغذائي على نطاق أوسع للوصول إلى ملايين المصريين في جميع أنحاء البلاد.

فضلًا عن ذلك، سيضمن المشروع إجراء الأمهات الحوامل والمرضعات لفحوصات طبية منتظمة في العيادات الصحية بعد حصولهن على المساعدة الغذائية.

"يسعدنا التعاون مع البنك الدولي، بالتنسيق مع وزارة التعاون الدولي، لدعم نظام التأمين الصحي الشامل في مصر، والذي سيوفر للمصريين الرعاية الصحية التي يحتاجون إليها بأسعار معقولة دون المعاناة من صعوبات مالية؛ كما سيدعم المشروع تحقيق استقرار طويل الأجل في التمويل الصحي وتقليل آثار التعرض للتقلبات الاقتصادية".

الدكتور محمد معيط وزير المالية

عزز البنك الدولي مشاركته في قطاع الصحة، على مر السنين، بما في ذلك «مشروع تطوير نظام الرعاية الصحية في مصر» الذي تم إطلاقه في سبتمبر ٢٠١٨، والذي دعم فحص ٥٢ مليون مواطن بخصوص التهاب الكبد الوبائي والأمراض غير المعدية؛ أيضًا وفر علاج مستمر لـ ٢.٢ مليون مريض، بالإضافة إلى دعم تحسين جودة الرعاية في ٦٠٠ مركزًا للرعاية الصحية و٣٠ مستشفى من الدرجة الثالثة؛ كما قام بالتدريب والتعاقد مع ٢٨٠٠ عامل صحي مجتمعي وحفز التدخلات في جانبي العرض والطلب لبرامج تنظيم الأسرة.

ولأن اعتماد نهج يراعي الدمج الاجتماعي في المجال الصحي مهم للغاية، فقد خصصت كندا، منحة بقيمة ٣.٥ ملايين دولار، لبرنامج «معالجة الفجوات بين الجنسين في الصحة الإنجابية وفي ممارسة الحقوق في مصر»، لرفع الوعي بأهمية تنظيم الأسرة، وزيادة فرص الحصول على خدمات تنظيم الأسرة وجودتها في بالمستوى المطلوب.

تستهدف المنحة تمكين المرأة وإشراك الرجال في تنظيم الأسرة، والتصدى للعقبات الاجتماعية والسلوكية التي تمنع الفتيات والنساء من الحصول على خدمات صحية جيدة، وينفذ مشروعات المنحة صندوق الأمم المتحدة للسكان من خلال توفير وسائل منع الحمل، وتطوير التوزيع في المناطق المستهدفة، وإدماج تنظيم الأسرة في النظام التعليمي.

وتدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، الحكومة المصرية في هدفها التنموي الوطني المتمثل في تعزيز تنظيم الأسرة وتمكين المرأة، والحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تخصيص

٣١ مليون دولار

لبناء قدرات موظفي وزارة الصحة والسكان بشأن توفير الخدمات التطوعية والمعلومات الكافية في سياق تنظيم الأسرة.

كما وقعت وزارة التعاون الدولي في يوليو ٢٠٢٠ مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ٦ اتفاقيات إضافية بقيمة

٩٠ مليون دولار

إحداها يدعم قطاع الصحة بمبلغ

١٠ ملايين دولار

تهدف إلى تعزيز برنامج تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية في مصر وزيادة فعاليته واستدامته.

الهدف هو القوة الدافعة

تحقيق أهداف التنمية المستدامة

من أجل دعم جهود الحكومة لتحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة: الصحة الجيدة والرفاه، فإن إجمالي التمويلات التنموية ضمن المحفظة الجارية لوزارة التعاون الدولي، المخصصة لقطاع الصحة تبلغ

١,٤ مليار دولار

لتنفيذ

٣٦ مشروعًا

بما يمثل

٥,٦٢%

من إجمالي التمويلات التنموية.

ورغم ذلك، فإن الصحة تسير جنباً إلى جنب مع العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى، مثل الهدف الأول: القضاء على الفقر، والهدف الخامس: المساواة بين الجنسين، فيما يتعلق بضمان حصول الأسر ذات الدخل المنخفض على رعاية صحية جيدة وفي ضمان حصول النساء على الدعم الصحي اللازم.

المشروعات السابق ذكرها مطابقة لأهداف التنمية المستدامة التالية:

- **الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه (الهدف الفرعي ٣.٤):** تعزيز الصحة العقلية وتوفير ظروف معيشية جيدة.
- **الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه (الهدف الفرعي ٣.٧):** تكامل الصحة الإنجابية من خلال إتاحة الحصول على خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، فضلا عن خدمات تنظيم الأسرة.
- **الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه (الهدف الفرعي ٣.٨):** ضمان الصحة الجيدة وظروف معيشية جيدة من خلال تعزيز الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة والأدوية الأساسية الآمنة بتكلفة مناسبة.
- **الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه (الهدف الفرعي ج.٣):** زيادة التمويل الصحي وتدريب القوى العاملة في المجال الصحي لبناء قدراتهم.
- **الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين (الهدف الفرعي أ.٥):** تمكين المرأة من الحصول على حقوق متساوية مع الرجال من الموارد الإقتصادية.
- **الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد (الهدف الفرعي ٨.٣):** تعزيز السياسات التي تدعم توفير وظائف لائقة.
- **الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف (الهدف الفرعي ١٧.٦):** تعزيز الشراكة العالمية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الشراكات متعددة الأطراف التي تشارك المعرفة والخبرة والتكنولوجيا والموارد المالية.

الزراعة والأمن الغذائي

تنمية مراحل قطاع الزراعة من المزرعة للمستهلك

تتمتع قارة أفريقيا بإمكانيات هائلة تدفعها لتكون سلة الغذاء بالنسبة للعالم أجمع، بينما تعتبر مصر هي بوابة قارة أفريقيا، حيث تتميز أيضًا بقدرات زراعية ضخمة؛ لذلك فإننا نرى أن الوصول لمستقبل مستدام في مصر سيكون أحد أهم عوامله تمكين المزارعين وتبادل المعرفة مع الأطراف ذات الصلة، لتحقيق نقلة نوعية في قطاع الزراعة .

إن قضية الأمن الغذائي لا تتعلق فقط بالاكتفاء من السلع الغذائية، لكنها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتمكين المجتمعات الريفية والمزارعين، لذلك فإن الدولة تنفذ العديد من المشروعات التي تركز على كافة أطراف المنظومة وليس فقط كيفية توفير السلع للمستهلكين.

تساهم الزراعة بنسبة ١٤.٥٪ في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد المصري، كما أن ٢٨٪ من القوى العاملة في الدولة من القطاع الزراعي، و٥٥٪ من فرص العمل في الريف بالقطاع الزراعي أيضًا، ووفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة فقد حقق القطاع الزراعي في مصر نموًا بنسبة ٢٠٪ في عائدات التصدير؛ كما أن مصر صُنفت من الدول التي لم تتأثر بشدة بجائحة كورونا، حيث استمرت في توفير إمدادات الغذاء وتصدير الحاصلات الزراعية رغم الظروف الصعبة التي يمر بها العالم .

تعتبر التنمية الزراعية والريفية جزءًا رئيسيًا من خطة مصر التنموية، وتسعى وزارة التعاون الدولي، لتعزيز هذه الاستراتيجية من خلال تكاتف كافة الأطراف ذات الصلة. وكما ذكرنا سابقًا فإن الزراعة تساهم بشكل كبير في مؤشرات الاقتصاد المصري، على كافة المستويات، وانطلاقًا استراتيجية وزارة التعاون الدولي، لتعزيز التعاون متعدد الأطراف، أطلقت خلال يوليو الماضي، منصة التعاون التنسيقي المشترك لقطاع الزراعة، وتم إجراء مناقشات حول تداعيات الوباء على الأمن الغذائي، وإمكانية تقديم أفكار مبتكرة لتوسيع نطاق الجهود في هذا القطاع باعتباره من القطاعات الحيوية على الصعيد العالمي والمحلي.

وتسعى وزارة التعاون الدولي من خلال آلياتها، تحقيق دفعة في قطاع الزراعة، تبدأ من تمكين صغار المزارعين، وإطلاق العنان لإمكانياتهم، مما يحقق أثرًا ملموسًا على النمو الاقتصادي.

في ٢٠٢٠، وزارة التعاون الدولي تمكنت من توفير

١٠٠ مليون دولار

للزراعة والري والتموين من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين البنك الاوروبي لاعادة الاعمار والتنمية، والوكالة الأمريكية للتنمية وصندوق أوبك للتنمية الدولية والوكالة الفرنسية للتنمية و ألمانيا.

المواطن محور الاهتمام

تمكين المجتمعات الريفية

تنطلق استراتيجيتنا لقطاع الزراعة من وضع صغار المزارعين والمجتمعات الريفية محور الاهتمام، لنعمل مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين على بناء قدراتهم وتحسين وصولهم إلى المعرفة والتمويل والأسواق الصحيحة، وتوفير القروض الصغيرة للسيدات لتمويل أنشطتهن، وتوفير الدعم الفني، وإتاحة فرص التعليم للأطفال، وهو ما يمكننا من تحقيق التحول الكامل في المجتمعات الريفية.

بجانب كل ما سبق فإن تعريف المزارعين على الأدوات التكنولوجية الحديثة أحد أهدافنا، لنمدهم دائمًا بالمعلومات الصحيحة حول الري والزراعة، لحماية الصحة العامة ودعم قدراتهم على زيادة إنتاجيتهم من الحاصلات، وإتاحة المزيد من فرص التصدير لأوروبا وشمال أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط.

المشروعات الجارية

تعزيز الأمن الغذائي

شاركت الدكتورة رانيا المشاط، في جلسة افتراضية رفيعة المستوى حول أهمية التعاون الإنمائي الفعال في مواجهة تداعيات جائحة كورونا، على القطاع الزراعي والأمن الغذائي. نظمها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بعنوان "الاستجابات الحكومية والمجالات الممكنة للعمل المنسق."

الوقت الحالي هو الأمثل لإطلاق استراتيجيات مشتركة وتعاون متعدد الأطراف، لتبادل الخبرات بين البلدان؛ على مدار أكثر من أربعة عقود قام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية التابع للأمم المتحدة، بتمويل

١٤ مشروعًا

في مصر بلغ إجمالي قيمتها

١,١١ مليار دولار

في مصر، لتصل إلى أكثر من ٧ ملايين من سكان الريف؛ ساعدت هذه الاستثمارات في تعزيز استراتيجيات مكافحة تغير المناخ، والتنمية الزراعية، وتحسين إنتاجية الأراضي، واستدامة الموارد الطبيعية، فضلًا عن تعزيز مشاركة القطاع الخاص.

وبدأت وزارة التعاون الدولي المناقشات بشأن توسيع استراتيجية التعاون المشترك مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، لتعزيز الأمن الغذائي. والتوسع في المشروعات التي تدعم قدرات المزارعين المصريين وتحسن وصولهم إلى المعرفة والتمويل والأسواق، فضلًا عن دعم المشروعات الصغيرة والممارسات الزراعية الذكية. كما يتم إعطاء الأولوية لإدماج النساء والشباب لضمان استدامة المجتمعات.

"إن الأمن الغذائي لا تقتصر أهميته على المستوى المحلي فقط، بل تتجاوزه لتشمل العالم بأسره، الأمر الذي يستلزم توظيف كافة الإمكانات والسياسات وتضافرها من أجل حماية الشعوب".

الدكتورة رانيا المشاط

واحتفالًا بأول يوم عالمي للتوعية بالفاقد والمهدر من الغذاء، أشادت الأمم المتحدة بجهود مصر بالشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة "الفاو" ووزارة الزراعة، في سبيل تعزيز مفاهيم الحفاظ على الغذاء وتحقيق التنمية الزراعية؛ وأعلنت وزارة التعاون الدولي عن مشروع مشترك لرقمنة القطاع وزيادة إنتاج المحاصيل من خلال تحسين الوصول إلى المعلومات وربط المزارعين بأسواق جديدة.

وفي أبريل ٢٠٢٠ وقعت مصر وإيطاليا اتفاقية بقيمة

٢,٧ مليون دولار

لمشروع الرعاية الاجتماعية بالأقصر في إطار برنامج مبادلة الديون بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة. ويستهدف المشروع تحقيق الدمج الاجتماعي، وتطوير المجتمعات الريفية، ودعم الأسر وطلاب المدارس الابتدائية في مدارس المجتمع من خلال توفير وجبات الطعام والتدريب المهني والتدريب على المهارات الحياتية.

رابط الفيديو : https://www.instagram.com/tv/B_N1Z3InzyS/?utm_source=ig_web_copy_link

كما وفر البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ٢٠٠ مليون دولار لمصر وأربع دول أخرى بمنطقة شرق البحر المتوسط وأوروبا الشرقية والبحر الأسود، يتم توجيه التمويل لتعزيز الزراعة المستدامة، ودعم قدرات المزارعين المحليين على التكيف مع تغيرات المناخ من خلال التطبيقات الذكية للزراعة، وتحويل سلاسل القيمة في قطاع الزراعة إلى "الزراعة الذكية" من خلال منهجيات جديدة تشمل إدارة المخاطر المتعلقة بتغير المناخ، وكذلك تمويل مشتريات بعض السلع الزراعية في البلدان المستفيدة من خلال مجموعة أولام الدولية الرائدة في مجال الزراعة، على أن تتولى الشركات المحلية التابعة للمجموعة تخزين وتوزيع هذه البضائع.

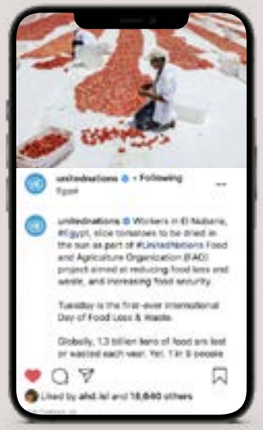

٢٤٣ مليون دولار محفظة التعاون الجارية مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إطار سرد المشاركات الدولية

المواطن محور الاهتمام

١,١ مليار دولار

محفظة التعاون التاريخية مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

١,٤ مليون

أسرة مستفيدة من مشروعات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

تحسين مستوى معيشة المواطنين

تنمية قدرات صغار المزارعين

مكافحة التغيرات المناخية

المشروعات الجارية

الإستثمارات الزراعية المستدامة وتحسين مستوي المعيشة

تعزيز القدرات التسويقية لصغار المزارعين في الريف

تعزيز القدرة علي المواءمة في البيئات الصحراوية

تطوير الري الحقلي في الأراضي القديمة

الهدف هو القوة الدافعة

مصر هي ثاني أكبر منتج طماطم مجففة بالشمس في العالم.

قصة التنمية الزراعية والريفية في صعيد مصر

تنفذ وزارة التعاون الدولي، من خلال التنسيق مع الجهات الحكومية، وشركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين عددًا من المشروعات التنموية في صعيد مصر بما يحقق التنمية الزراعية والريفية.

على سبيل المثال، بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية نجحت دار أمل للتسويق المتقدم والخدمات اللوجستية للأعمال الزراعية، في توفير ٧٨ ألف فرصة عمل وربط المزارعين بـ ٩ أسواق في محافظات سوهاج وقنا والأقصر وأسوان، وتطوير قدرات المزارعين فيما يتعلق بتطبيق التقنيات الزراعية وزيادة الإنتاجية.

وتنفذ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أيضًا مشروع قرية المحروسة للأمن الغذائي والصناعات الزراعية بمصر، والذي يقدم خدمات التدريب والمساعدة الفنية لأكثر من ٨ آلاف مزارع في سبع محافظات، ويساعد أكثر من ١٢ ألف امرأة وأسرهن في مجال التغذية، وتعزيز الأمن الغذائي لما لا يقل عن ١٤ ألف مزارع مصري في منطقة الصعيد، وهم من صغار الملاك عبر سبع محافظات محورية، ويشمل ذلك محافظات: أسيوط وأسوان وبني سويف والأقصر والمنيا وقنا وسوهاج.

وفي يونيو الماضي، أعلنت الوزارة عن اتفاقية بقيمة ٤,٤ مليون دولار مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، لدعم التنمية الزراعية والريفية لزيادة الدخل وفرص العمل في القطاع الزراعي في صعيد مصر والقاهرة الكبرى ودلتا النيل. ووجهت منحة إضافية بقيمة ٧٨٠ ألف دولار من الوكالة الفرنسية للتنمية تم التوقيع عليها في مارس إلى "تطوير أسواق الغذاء في مصر" لضمان جودة الإنتاج وتعظيم الاستفادة من المنتجات.

يعمل برنامج الأغذية العالمي بالتعاون مع مصر منذ عام ١٩٦٨ للاستجابة للاحتياجات الإنسانية وتمكين المجتمعات ومعالجة الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في البلاد.

وتعمل حاليًا الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأغذية العالمي في مصر للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣ على توسيع نطاق هذه الشراكة وتبني على الدروس المستفادة من الماضي، بهدف تحويل حياة ملايين المصريين من خلال تعزيز قدرة وصمود المزارعين، وتمكين المرأة، والاستجابة للعمل الإنساني.

ومؤخراً تم الإعلان عن توسيع الشراكة مع برنامج الأغذية العالمي لدعم أكثر من مليون مزارع حتى عام ٢٠٣٠؛ وسيدعم التوسع الأخير قدرات ٢٨٠ ألف مزارع صغير في ٦٤ قرية في محافظة الأقصر، بالإضافة إلى أربع محافظات أخرى في منطقة صعيد مصر؛ كما ستقدم المساعدة للمزارعين لتنظيم أنفسهم في مجموعات من ٧٠ شخصاً على الأقل في المجموعة الواحدة لتعزيز دمج الأراضي فيما بينهم ومضاعفة دخولهم.

"نحن فخورون بكوننا شريكًا قويًا للحكومة المصرية في تنفيذ البرامج التي تتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠؛ ونتيجة لهذا التعاون القوي، نحن قادرون على توسيع نطاق شراكتنا التنموية لمساعدة المزيد من المجتمعات، لا سيما في مثل هذه الأوقات الصعبة التي تسببت فيها جائحة كورونا".

منجستاب هايلي، ممثل ومدير برنامج الأغذية العالمي في مصر.

ويعمل برنامج الأغذية العالمي، على تحويل ١٣٩ مدرسة مجتمعية إلى مراكز لتقديم خدمات متكاملة في مجال التكنولوجيا لمكافحة عمالة الأطفال، وزواج الأطفال والفقر، ولبناء قدرات ريادية لعدد ١٠٢ ألف امرأة، لتحصل أكثر من ٣٣ ألف منهن على قروض صغيرة لبدء أعمالهن التجارية الخاصة من خلال مبادرة "نعم إنها تستطيع".

من بين المشروعات التي يتم تنفيذها من قبل وزارة الزراعة بالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي، مشروع وحدة الطماطم المجففة بحرارة الشمس في قرية البغدادي في الأقصر، والذي يسهم في زيادة مشاركة الإناث في مجال الزراعة، من خلال توظيف النساء فقط وتوفير ٢٠٠ فرصة عمل موسمية، مما يدفع نحو تمكين المرأة. ويسهم ذلك المشروع في حماية الأمن الغذائي من خلال خفض خسائر المحاصيل، مع رفع دخل المزارعين بنسبة ٣٠٪، ورفع القيمة السوقية للصادرات من تلك المحاصيل في مصر لضمان تعزيز استدامة العائلات والأسر.

القصص الإنسانية.. ما وراء جهود التنمية

"إن هذه المشروعات خلقت رابطًا بين المزارعين المحليين والعالم كما عززت الراوبط بيننا وبين أرضنا ووطننا".

المزارع خالد محمد، أحد المستفيدين من المشروعات المنفذة بقرية البغدادي

ويعد خالد هو شخص واحد من بين آلاف المستفيدين من هذه المشروعات، وسعينا لإظهار مكانة قارة أفريقيا كسلة خبز للعالم، وهذا لن يحدث إلا بالتعاون متعدد الأطراف والمشاركة بين الأطراف ذات الصلة والعمل بكل جد

وبمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة، أطلقت وزارة التعاون الدولي وبرنامج الأغذية العالمي فيلم "ما وراء الغذاء"، والذي يبرز أنشطة برنامج الأغذية العالمي في صعيد مصر لتحقيق التنمية الزراعية والريفية

وفي زيارة استمرت ثلاثة أيام قامت وزارة التعاون الدولي وبرنامج الأغذية العالمي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتفقد العديد من المشروعات بمحافظتي قنا والأقصر في صعيد مصر؛ وهنا يبرز الالتزام بالتعاون متعدد الأطراف استنادًا إلى رؤية سرد المشاركات الدولية (المواطن محور الاهتمام والمشروعات الجارية والهدف هو القوة الدافعة).

وخلال الزيارة تم تفقد عدد من المشروعات المنفذة لتمكين السيدات والفتيات في صعيد مصر، ودعم صغار المزارعين، وإمدادهم بالتكنولوجيا المتطورة والأدوات الحديثة للزراعة، وزيارة مدارس التنمية المجتمعية الذكية التي توفر التعليم للصغار والتدريب للأمهات، كما تم تفقد دار الأمر ومراكز الخدمات الزراعية المتكاملة، وكلها مشروعات تدعم تحقيق الأمن الغذائي

وخلال زيارة وزارة التعاون الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للأقصر، أشار المزارعون إلى أن تقنيات الزراعة الحديثة ساعدت في زيادة غلة محاصيلهم بنحو ٢٥٪ ، كما فعلت عائداتهم ، حيث انخفضت التكاليف بنسبة ١٥٪.

في أكتوبر ٢٠٢٠، مُنحت جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٢٠ لبرنامج الغذاء العالمي "لجهوده في مكافحة الجوع ، ومساهمته في تحسين ظروف السلام في المناطق المتضررة من النزاعات ، ولعمله كقوة دافعة في الجهود المبذولة لمنع استخدام الجوع كسلاح في الحرب والصراع ."

"الاستماع إلى القصص التي يرويها المزارعون والرائدات الريفيات، يُظهر الأثر الحقيقي للبرامج التنموية، لذلك فإن التنمية الزراعية المستدامة يجب أن تكون ركيزة أساسية في جهودنا نحو تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة".

الدكتورة رانيا المشاط

سلاسل القيمة الغذائية المستدامة

يعد التعامل مع الجهات ذات الصلة أيضاً طريقة أخرى لتحقيق الأمن الغذائي، لذلك تدعم منظمة العمل الدولية، بالشراكة مع وزارة التعاون الدولي، وغرفة الصناعات الغذائية في اتحاد الصناعات المصرية، قطاع الألبان في مصر من خلال مشروع مشترك لتوظيف الشباب "روابط".

مشروع تشغيل الشباب في مصر: خلق فرص عمل وتنمية القطاع الخاص "روابط" يتبع منظمة العمل الدولية وتموله الحكومة النرويجية بقيمة ٣.٧٨ مليون دولار، ويتم تنفيذه بالشراكة مع وزارة التعاون الدولي، ويهدف إلى تنمية سلسلة القيمة، من خلال الاستفادة من خبرات منظمة العمل الدولية وتجربتها في تعزيز العمل اللائق في الاقتصاد الريفي، والبناء على المبادرات السابقة التي ركزت على الريف في مصر وفي بلدان أخرى.

يعمل على تحفيز استثمارات القطاع الخاص في المناطق الريفية ودعم ريادة الأعمال وتنمية المهارات، لاسيما لصغار المنتجين، وهو ما يعزز فرص العمل اللائق، فضلا عن دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والنهوض بها، ودعم القدرات في قطاعات اقتصادية بعينها يتم اختيارها بعناية كقطاع الألبان في ريف مصر الذي يستهدفه المشروع.

وهنا يجب أن نركز على القصة التنموية التي يجب سردها، وهي تكامل مشاركة القطاع الخاص مع الشركات الرائدة التي تدمج الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر سلسلة القيمة ونساهم في تحسين ظروف السوق.

الهدف هو القوة الدافعة

تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع

إن جميع المشروعات المنفذة في قطاع الزراعة، تأتي لضمان تعظيم الأثر وتحقيق أهدافنا، فقد أجرينا مراجعة شاملة للأهداف الخاصة بالمشروعات، للتأكد من اتساقها مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة. فيما يلي بعض أهداف التنمية المستدامة التي تم دعم تحقيقها في مصر.

يشكل الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع ١.٨٩٪ من إجمالي محفظة التمويل التنموي الجارية للوزارة، بـ

١٧ مشروعاً

بقيمة

٤٨٦ مليون دولار

الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين تشكل ٠.٣٢٪ من محفظة التمويل التنموي الجارية من خلال

١٣ مشروعًا

بقيمة

٨٢ مليون دولار

علاوة على ذلك، يشكل الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة ٤.٢٪ من محفظة التمويل التنموي الجارية في

٤٢ مشروعًا

بقيمة

١,١ مليار دولار

- **الهدف الثاني: من أجل القضاء التام على الجوع (الهدف الفرعي ٢.١):** ضمان حصول الجميع، ولا سيما الأكثر احتياجًا، على طعام آمن وغذاء كافٍ.
- **الهدف الثاني: من أجل القضاء على الجوع (الهدف الفرعي ٢.٣):** مضاعفة الإنتاجية الزراعية ومضاعفة الدخل لدى صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء، من خلال حصولهم على المزيد من المعرفة والخدمات المالية، ووصولهم إلى الأسواق.
- **الهدف الثاني من أجل القضاء على الجوع (الهدف الفرعي ٢.٤):** ضمان تطبيق نظم مستدامة لإنتاج الأغذية ودعم مواءمة الأوضاع مع تغير المناخ ومع احتمالات الجفاف والفيضانات والكوارث الأخرى.
- **الهدف الثاني من أجل القضاء على الجوع (الهدف الفرعي أ.٢):** زيادة الاستثمار في البنية التحتية الريفية والتطوير التكنولوجي.
- **الهدف الخامس من أجل المساواة بين الجنسين (الهدف الفرعي أ.٥):** تمكين المرأة من الحصول على حقوق متساوية مع الرجال في الموارد الاقتصادية.
- **الهدف الثامن من أجل توفير العمل اللائق (الهدف الفرعي ٨.٣):** تعزيز السياسات التي تدعم الأنشطة الإنتاجية واستحداث فرص العمل اللائق.

المساواة بين الجنسين

التمكين الاقتصادي للمرأة
ضرورة تنموية*

"إن التمكين الاقتصادي للمرأة لم يعد مجرد شعارات؛ كافة الأطراف ذات الصلة تعمل بشكل مشترك نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين".

الدكتورة رانيا المشاط

لا شك أن المساواة بين الجنسين ضرورة لأي دولة تسعى لإطلاق إمكانياتها الاقتصادية الكاملة؛ لاسيما وأن تحقيق التمكين السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمرأة يقو نسيج الدولة، ويسرع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي التأثير الإيجابي على ازدهار الاقتصادات والمجتمعات.

إن تعزيز دور المرأة القيادي يمكن أن يشكل قوة دفع غير عادية في العالم؛ ونحن نرى أمثلة على القيادات النسائية من مختلف الأجيال تقود التغيير وتنشر المعارف، في عالمنا، لدينا السيدة كريستين لاجارد، أول امرأة تشغل منصب وزيرة المالية في اقتصاد مجموعة الثماني وأول امرأة تتولى رئاسة كل من صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي، كما شهدنا هذا العام انتخاب رينو باسو الفرنسية أول رئيسة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وانتخبت الولايات المتحدة كامالا هاريس، نائبا للرئيس الجديد جون بايدن، وجانيت يلين، أول وزيرة خزانة في الإدارة الأمريكية.

وفي مصر، تلعب المرأة دورًا أكبر كل يوم. لأول مرة في التاريخ، تم تخصيص ٢٥٪ من مقاعد البرلمان المصري للنساء، بالإضافة إلى ٨ وزارات مهمة تقودها نساء في مجلس الوزراء المصري. هذا العدد من النساء في المناصب القيادية وذات القوى المؤثرة تؤدي الى تشجيع وإلهام الشابات لتحقيق إمكاناتهن، ومكافحة الحواجز الاجتماعية، كل هذه الأمور تعكس وجود إرادة سياسية قوية لتمكين المرأة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

*** صندوق النقد الدولي: المرأة والعمل والاقتصاد: مكاسب الاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين. المؤلف / المحرر: كاترين البورغ وويتيك ؛ مونيك نيوالك كالايانا كوتشار ستيفانيا فابريزيو كانجي آر كبودار ؛ فيليب ويتجدر بنديكت ج. جيرد شوارتز**

الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة: المساواة بين الجنسين

لا يمكن تحقيق المساواة بين الجنسين دون شراكات قوية؛ كما أنه يجب أن تكون أهدافنا مُبسطة وشاملة ومحددة أيضًا، بحيث يتم تحقيق جميع الأهداف بطريقة متكاملة.

خلال العام الجاري، حرصت وزارة التعاون الدولي، على دمج مبدأ المساواة بين الجنسين وتحقيق تكافؤ الفرص كهدف أساسي أو فرعي في العديد من المشروعات التنموية، من خلال العمل مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وصانعي السياسات لتحقيق التأثير المطلوب.

وتتضمن محفظة التمويلات التنموية الجارية للوزارة حوالي

٣٤ مشروعًا

بقيمة

٣,٣ مليار دولار

في العديد من القطاعات التنموية، من بين أهدافها تحقيق المساواة بين الجنسين،

تأتي الصحة على رأس هذه القطاعات مستحوذة على نسبة

(٢٠%)

والتعليم

(١٤%)

والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

(١٥%)

بينما تشمل محفظة المشروعات الحالية لوزارة التعاون الدولي والتي تستهدف بشكل مباشر الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة،

١٣ مشروعًا

بقيمة

٨٢ مليون دولار

هذا بالإضافة إلى المشروعات الأخرى في المحفظة التي تحقق نفس الهدف كأثر جانبي لتنميتها.

وخلال عام ٢٠٢٠ وفرت وزارة التعاون الدولي، تمويل تنموي إضافي مخصص للهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، بإجمالي

٧ ملايين دولار

من خلال التعاون الثنائي مع إسبانيا وكندا.

مُحفز سد الفجوة بين الجنسين

منصة تشاركية لسياسات تمكين المرأة اقتصاديًا

في يوليو ٢٠٢٠ أطلقت وزارة التعاون الدولي والمجلس القومي للمرأة والمنتدى الاقتصادي العالمي «محفز سد الفجوة بين الجنسين» وهو أول نموذج من نوعه للتعاون بين القطاعين العام والخاص في أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، بهدف مساعدة الحكومات والشركات على اتخاذ إجراءات حاسمة لسد الفجوات الاقتصادية بين الجنسين، وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، وسد الفجوات بين الجنسين في الأجور، ودفع المزيد من النساء إلى المناصب الإدارية والقيادية، والمساواة بين الجنسين في مستقبل العمل.

تم تدشين «محفز سد الفجوة بين الجنسين» لاتخاذ إجراءات استباقية لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، وضمان نتائج أفضل، وأنشأ المسرع هيكلاً لجميع الأطراف ذات الصلة، من خلال ثلاث مراحل: بدء المشروعات؛ تسهيل المناقشات لتحديد أولويات الإجراءات وفقًا للأهداف الرئيسية؛ وقياس التأثير وفقًا للأهداف والمقاييس المحددة.

سد الفجوة بين الجنسين هيكل الحوكمة في مصر

الرؤساء المشاركون

القطاع العام

د. مايا مرسي
رئيسة المجلس القومي للمرأة

د. رانيا المشاط
وزيرة التعاون الدولي

القطاع الخاص

كريم الشبيني
نائب رئيس شركة نرافكو العالمية

نيفين الطاهري
مؤسسة و رئيسة مجلس إدارة شركة دلتا شيلد للاستشارات

هشام الخازندار
الشريك المؤسس و العضو المنتدب لشركة الفلعة

حسين اباظة
الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة البنك التجاري الدولي

المنسق الوطني

٥٠-١٠٠ شركة
+
صناع السياسات، المجتمع المدني، الخبراء

شبكة مجموعات العمل

- مجموعة العمل الصناعية ١
- مجموعة العمل الصناعية ٢
- مجموعة العمل الصناعية ٣
- مجموعة العمل الصناعية ٤

الأهداف العالمية للمساواة بين الجنسين

يتوقع التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين ٢٠٢٠، إنه وفقًا لمعدلات التقدم الحالية فإن العالم سيتمكن من سد الفجوة بين الجنسين خلال **٢٥٧** عامًا، وأن الدول لديها فرص لإحداث التغيير إذا استطاعت أن تحقق تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث في سوق العمل؛ وفي مصر تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين **يرفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣٤٪** (المصدر: تمكين المليار الثالث: النساء كمحرك رئيسي للنمو، بوز أند كمباني ٢٠١٢)

الأهداف الأربعة الرئيسية لمحفز سد الفجوة بين الجنسين

- إعداد المرأة لمرحلة ما بعد جائحة كورونا في عالم العمل
- سد الفجوات بين الجنسين في الأجور بين القطاعات وداخلها
- تمكين المرأة من المشاركة في القوى العاملة
- دفع المزيد من النساء إلى الإدارة والقيادة

ملاحظة. لا يركز النموذج على قضايا أوسع تتعلق بالمساواة بين الجنسين مثل الصحة أو العنف القائم على النوع الاجتماعي. تم تصميم النموذج حاليًا لمعالجة القضايا الأكثر إلحاحًا حول الفجوات الاقتصادية بين الجنسين أولًا (القوى العاملة الحالية) أثناء استكشاف إمكانيات القوى العاملة المستقبلية.

ويسلط إطلاق "محفز سد الفجوة بين الجنسين" الضوء على التزام الحكومة المصرية المستمر بتطبيق السياسات المطلوبة والإصلاحات الهيكلية لدفع أجندة النوع الاجتماعي وتمكين المرأة المصرية، حيث أن مشاركة المرأة في الاقتصاد أمر بالغ الأهمية، كما أنها وسيلة للجمع بين الأطراف ذات الصلة في القطاعين العام والخاص لتوليد رؤية محلية، وتطوير خطط عمل محلية قائمة على الاحتياجات ودفع تنفيذها.

"تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر يمثل أولوية استراتيجية لمؤسسة التمويل الدولية، ونحن نتطلع إلى المشروعات المستقبلية في إطار البرامج التي تدعم مشاركة أكبر للمرأة في سوق العمل".

بيازيس ماسر، المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مؤسسة التمويل الدولية.

في أغسطس ٢٠٢٠ جمعت وزارة التعاون الدولي، شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، في أول منصة التعاون التنسيقي المشترك بعنوان «سد الفجوة بين الجنسين»؛ خلال الاجتماع الذي عقد عبر الفيديو بمشاركة المجلس القومي للمرأة والمنتدى الاقتصادي العالمي وممثلين عن المؤسسات المالية الدولية وشركاء التنمية، تم إعادة التأكيد على الالتزام بتحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة: المساواة بين الجنسين.

"تمثل المرأة المصرية ٥٠% من السكان، وإزالة الحواجز القانونية والاجتماعية، من خلال الشراكات في إطار محفز سد الفجوة بين الجنسين، سيكون له تأثير مباشر على مشاركة المرأة النشطة في الاقتصاد، وبالتالي تحقيق النمو والحد من الفقر في مصر".

روبرت بو جودة، مدير العمليات المصرفية لمصر واليمن وجيبوتي في البنك الدولي...

تحديات جائحة كورونا فرصة لتمكين المرأة

رغم أن جائحة كورونا مثلت تحديًا كبيرًا للإنسانية وحاجزًا أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لكنها كانت دعوة «لإعادة التفكير في العالم»، وذلك على النحو الذي أشار إليه المنتدى الاقتصادي العالمي؛ حيث أن أحد الجوانب الإيجابية للجائحة، هو أنه سرع وتيرة الإصلاحات، ومن بينها جهود سد الفجوة بين الجنسين، حتى نتمكن من إعادة البناء بشكل أفضل من خلال الدمج وتكافؤ الفرص.

لقد كانت مصر أول دولة تقدم ورقة سياسات في إطار الاستجابة للتحديات التي تواجهها المرأة أثناء الجائحة، من خلال المجلس القومي للمرأة؛ وبموجب ذلك حصلت مصر على المركز الأول في منطقتي الشرق الأوسط وغرب آسيا وفقًا لهيئة الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نتيجة اتخاذها ٢١ إجراءً فيما يتعلق بالسياسات الداعمة للمرأة.

"وضع المجلس القومي للمرأة ورقة سياسات تستجيب لاحتياجات المرأة لمواجهة تفشي كوفيد-١٩، وسيعمل مع مختلف الشركاء الحكوميين لدعم تطوير وتنفيذ سياسات التخفيف والاستجابة لضمان حماية المرأة والفتيات".

الدكتورة مايا مرسي، رئيس المجلس القومي للمرأة

خلال الجائحة أيضًا ظهرت قصة نجاح جديدة حول توفير الرعاية للنساء من خلال مبادرة "كمامة"

الرابط : https://www.instagram.com/p/CA-kDvJn6GO/?utm_source=ig_web_copy_link

تنفيذًا لهدفنا «المواطن محور الاهتمام» أطلقت وزارة التعاون الدولي المبادرة المجتمعية «كمامة» بالشراكة مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومؤسسة النداء، بهدف إشراك النساء من صعيد مصر في عملية إنتاج أقنعة الوجه الطبية، بدلا من صنع الملابس، لتظهر المرونة في الوقت المناسب، وخلق قيمة مضافة، لينتج السيدات أكثر من ٣٠٠ قناع يوميًا.

تمكين المرأة... من التساوي في فرص التعليم إلى قيادة المستقبل

المواطن محور الاهتمام

يوفر التعليم فوائد كبيرة للنساء والفتيات لاكتساب معرفة ومهارات أفضل، من خلال التعليم، يكتسبن الثقة بالنفس - وبالتالي يمكنهن تحسين فرصهن في القوى العاملة وتوفير تغذية ورعاية صحية وتعليم أفضل لأسرهن.

إن الاستثمار في تعليم المرأة أولوية قصوى؛ يتم ذلك ليس فقط من خلال تمكينهن من فرص التعليم، ولكن أيضًا من خلال تحسين جودة هذه الفرص، ومكافحة الصور النمطية في المناهج الدراسية وإعدادهن ليصبحن خبراء في المستقبل في القطاعات الأكثر طلبًا والتي تفتقر إلى تمثيل الإناث، مثل مجالات العلوم والتكنولوجيا والرياضيات. تمتلك المرأة المصرية إمكانيات هائلة، وقدرة على قهر الظروف والتحديات، يجب أن يقمن باستغلال هذه الطاقات والإمكانيات للإيمان بأنفسهن، وتحقيق ذواتهن في المجتمع.

"آمني بنفسك؛ اعملي على صقل مهاراتك؛ اقهري الظروف مهما كانت صعبة؛ أطلقي العنان لطاقاتك".

الدكتورة رانيا المشاط

إن التعاون بين الأطراف ذات الصلة من القطاعين الحكومي والخاص في غاية الأهمية؛ خلال مشاركة وزيرة التعاون الدولي في الندوة الافتراضية التي نظمها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بعنوان «قضايا المرأة والتعافي من الأزمات: إعادة البناء بشكل أفضل". شددت الدكتورة رانيا المشاط على ضرورة وجود سياسات شاملة للمضي قدما نحو تحقيق المساواة. وفي مقابلة مع هادلي جامبل ودان مورفي على قناة CNBC حول المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أوضحت المشاط أنه من أجل دفع قضايا المرأة إلى الأمام ، فإن السياسة من الحكومات والقطاع الخاص أمر مهم، حيث تهدف الحكومة المصرية إلى الضغط من أجل الشمول المالي للمرأة من ٩٪ إلى ١٨٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

رابط الفيديو: https://www.youtube.com/watch?v=t8tjwn8NUWk

المشروعات الجارية

وجهت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ٦٠٤ مليون دولار في صورة منح لدعم برنامج إصلاح التعليم الأساسي في مصر:
وركزت المشروعات المختلفة ضمن هذا البرنامج على توسيع فرص الوصول إلى تعليم جيد في مرحلة الطفولة المبكرة، وتشجيع مشاركة الإناث في مدارس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وتحسين أنظمة تقييم الطلاب، وزيادة جودة التعليم من خلال أنشطة التطوير المهني للمعلمين والإداريين، ودمج التكنولوجيا في الفصول الدراسية لتشمل المزيد من الموارد الرقمية وتحسين جمع بيانات الفصول الدراسية.

ولتعزيز قدرة الدولة فيما يتعلق بمدارس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، طورت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية برامج تدريب وتنمية مهارات المعلمين في المدارس الحكومية، فضلا عن تزويد الأمهات بفصول محو الأمية لتعلم كيفية التعامل مع أطفالهن أثناء التعلم في المنزل.

كما أطلقت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية برنامج «تمكين الفتيات بين المجتمعات» حيث تم تخصيص اتفاقية منحة جديدة بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بقيمة

٣ مليون دولار

لتمكين الفتيات في صعيد مصر، من الوصول لفرص التعليم والصحة والثقافة، وذلك خلال الاحتفال باليوم العالمي للفتاة.

ولتحقيق التكامل بين المؤسسات الدولية في مكافحة الصور الذهنية الخاطئة حول الفتيات والسيدات في مصر، يركز برنامج تطوير التعليم الذي ينفذه البنك الدولي مع وزارة التربية والتعليم من خلال تمويل بقيمة

٥٠٠ مليون دولار

على إدماج السيدات في وضع خطط تمكين الفتيات ومواجهة التحديات التي تواجههن (الحضور، والتسرب، والتسجيل في مدارس العلوم والرياضيات). كما أنهن يبحثن في القيود التي تواجه الفتيات، ودور الأمهات في التعليم، والعنف القائم على النوع الاجتماعي أو التحرش الجنسي في المدارس.

مع كون مشاركة المرأة بالغة الأهمية، فإن التعافي الاقتصادي بعد انتشار الوباء يحتاج إلى إشراك النساء كعاملات وصاحبات أعمال ورائدات أعمال. على سبيل المثال، تم توقيع اتفاقيتي منحة بقيمة ١١ مليون دولار بين مصر وكندا في إطار برنامج المساعدة الإنمائية الثنائي في مارس، الذي يغطي الصحة والدعم الاجتماعي والاقتصادي وتمكين المرأة.

"تخدم الاتفاقيات النمو الشامل المستدام لمصر من خلال تعزيز الخدمات الصحية، فضلًا عن خلق فرص عمل جديدة للمرأة وتمكين بيئة صحية ومرنة تعزز ريادة الأعمال النسائية في قطاعات النمو مثل الزراعة والطاقة".

جيس دانون السفير السابق لكندا بالقاهرة

البرنامج الأول الممولة بالمنحة الكندية، ينفذه صندوق الأمم المتحدة للسكان، يعالج الفجوات في الصحة الإنجابية والحقوق في مصر، بالشراكة مع وزارة الصحة والسكان ووزارة الشباب والرياضة. في حين أن البرنامج الثاني الذي تنفذه هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بالشراكة مع المجلس القومي للمرأة ووزارة التجارة والصناعة، سيخدم حوالي ٣٦,٣٠٠ مستفيدة في القضايا المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للمرأة.

التمكين الاقتصادي للمرأة يعزز النمو في قارة أفريقيا

وفقًا لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٨ عن إفريقيا، إذا التحقت المرأة القوى العاملة بنفس معدل مشاركة الرجل، فإن الناتج المحلي الإجمالي للقارة سيرتفع بقيمة ٩٢٢ مليار دولار. خلال «مبادرة تمويل رائدات الأعمال» كجزء من المنتدى العالمي للمرأة الذي عقد في دبي، قالت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، إن حوالي ٢٣ مليون امرأة مصرية ربات أسر، ما يمثل ١٤٪ من الأسر المصرية، لذلك يجب أن نعمل على تغيير الأفكار لننظر بشكل لا يفرق بين الجنسين، من أجل تصبح الكفاءة هي المحدد الوحيد لقدرات الفرد وليس نوعه.

رابط الفيديو: https://www.youtube.com/watch?v=sjY-umiTrLw

في نوفمبر ٢٠٢٠، وقعت وزارة التعاون الدولي والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية منحة بقيمة حوالي **٢٢٥ ألف دولار لتمويل مشروع لخلق فرص عمل للنساء** في صعيد مصر، ومنحة بقيمة **١٦٨ ألف دولار لتمويل مشروع خلق فرص عمل للشباب** من خلال التدريب من أجل التوظيف وإنشاء الشركات لصالح وزارة الشباب والرياضة .

كما أطلقت مؤسسة التمويل الدولية برنامجًا استشاريًا لتحسين فرص العمل للمرأة في السوق المصري. وهو برنامج مدته ثلاث سنوات ويهدف إلى تسليط الضوء على كيف يمكن لشركات القطاع الخاص تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة لزيادة النمو الاقتصادي.

"يعتبر ضمان الفرص الاقتصادية للمرأة في مصر أحد أهم أولويات مؤسسة التمويل الدولية لتعزيز النمو الاقتصاد".

وليد اللبادي، المدير الإقليمي لمؤسسة التمويل الدولية في مصر وليبيا واليمن

تعزيز الأمان الاجتماعي للسيدات

في صيف ٢٠٢٠، فازت هيئة السكك الحديدية في مصر، بالجائزة الفضية فى مجال الطاقة المستدامة المقدمة من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، لالتزامها بالابتكار وتعزيز تكافؤ الفرص خاصة للنساء في قطاع الطاقة المتجددة فى مصر، كما فازت بالجائزة البرونزية في مجال النوع الاجتماعي والشمول وذلك لإنشائها لجنة لمنع التحرش الجنسي في النقل بالسكك الحديدية.

إن البيئة الآمنة في الشوارع أو المنازل أو أماكن العمل تعد جزءًا لا يتجزأ من مساعدة المرأة على تحقيق تطلعاتها والمساهمة بإيجابية في المجتمع. لهذا السبب نعتقد أيضًا أن المشروعات التي تهدف للمساواة بين الجنسين يجب أن تلتزم أيضًا بالقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة.

وفي هذا الإطار، وجهت ألمانيا منحة قدرها

٤,٤ مليون دولار

للقضاء على العنف ضد المرأة، وهو ما يدعم وزارة الشباب والرياضة في صياغة سياسة ضد التحرش الجنسي على المستوى الوطني وكذلك الهياكل المحلية للوزارة. يشكل التدريب على القوانين والمبادئ القائمة ضد التحرش، وكيفية منع التحرش، جزءًا كبيرًا من المشروع.

الهدف هو القوة الدافعة

بالنظر إلى أن العديد من أهداف التنمية المستدامة تعمل جنبًا إلى جنب، فإن كل قطاع تم ذكره سابقًا يشمل عنصرًا من المساواة بين الجنسين. فيما يلي بعض الأهداف التي تم تحقيقها:

- **الهدف الرابع: التعليم الجيد (الهدف الفرعي ٤.١):** التأكد من أن جميع الفتيات والفتيان يكملون تعليمًا ابتدائيًا وثانويًا مجانيًا ومنصفًا وعالي الجودة مما يؤدي إلى نتائج تعليمية فعالة وذات صلة.
- **الهدف الرابع: التعليم الجيد (الهدف الفرعي ٤.٣):** ضمان المساواة في الوصول لجميع النساء والرجال إلى تعليم تقني ومهني وعالي عالي الجودة وبأسعار معقولة ، بما في ذلك الجامعات.
- **الهدف الرابع: التعليم الجيد (الهدف الفرعي ٤.٤):** زيادة عدد الشباب والكبار الذين لديهم المهارات ذات الصلة ، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية ، للتوظيف والوظائف اللائقة وريادة الأعمال.
- **الهدف الرابع: التعليم الجيد (الهدف الفرعي ٤.٦):** ضمان أن جميع الشباب ونسبة كبيرة من البالغين ، رجالاً ونساءً ، يلمون بالقراءة والكتابة والحساب.
- **الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين (الهدف الفرعي ٥.١):** إنهاء جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان.
- **الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين (الهدف الفرعي ٥.٢):** القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار والاستغلال الجنسي وأنواع أخرى من الاستغلال.
- **الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين (الهدف الفرعي ٥.٥):** ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وتكافؤ الفرص للقيادة على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.

نتطلع معًا إلى مستقبل مستدام بمشاركة المرأة

لا يمكننا تحقيق المساواة بين الجنسين إلا بالعمل المشترك؛ على مدار العقد المقبل، سوف نعزز التزامنا ببناء المزيد من الشراكات لمساعدة النساء على الشعور بالتقدير والتمكين. نأمل في تعزيز الشراكة مع كافة النساء في جميع أنحاء مصر، لنفهم تحدياتهن ونرصد كفاحهن من أجل تنفيذ المزيد من المشروعات التي تستهدف احتياجاتهن بشكل مباشر؛ بهذه الطريقة نستطيع تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة؛ وبهذه الطريقة يمكننا تغيير الواقع انطلاقًا نحو مستقبل واعد تقف فيه المرأة مع الرجل على قدم المساواة.

التعليم

نحو نظم تعليمية تدعم تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة

مع تزايد اعتماد العالم على اقتصاد المعرفة، الذي تمثل فيه الأدوات الحديثة والابتكار والرقمنة والمهارات الجديدة قيمة مضافة عالية؛ أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى بالنسبة لأي دولة أن تعزز استثماراتها في التعليم، بما يوفر حافز قوي للنمو الاقتصادي القائم على المعرفة، ويزيد من الحراك المجتمعي نحو هذا النموذج الجديد.

إن التعليم هو الركيزة الأساسية عندما يتعلق الأمر بنجاح أي بلد. يعد تعليم الأجيال وإعدادهم لوظائف المستقبل في عالم يتغير بشكل سريع، هو أمر أساسي في استراتيجية التنمية في مصر؛ ولذلك فإن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة: التعليم الجيد، هو أحد أولويات وزارة التعاون الدولي.

أعلن فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي أن عام ٢٠١٩ هو عام التعليم بعد إعلان الحكومة في عام ٢٠١٨ عن برنامج إصلاح شامل للتعليم. وهكذا شهد عام ٢٠١٩ تنفيذ عدد من المبادرات، كان معظمها يهدف إلى زيادة نشر التكنولوجيا في المراحل التعليمية، وإحداث تحول جذري في الطريقة التي ينظر بها المجتمع إلى التعليم.

منذ بداية جائحة كورونا، تأثر أكثر من مليار طالب في جميع أنحاء العالم بإغلاق المدارس مع تعطيل طرق التعلم التقليدية. وفي حالة مصر، استجابت الحكومة بشكل سريع للتعلم عن بعد، الذي تم الاعتماد عليه انطلاقًا من مرونة الحكومة في التعامل مع صدمة كورونا، وتم تجهيز مناهج رقمية، ومما لا شك فيه أن برنامج تطوير التعليم الذي تم تطبيقه مع البنك الدولي، وتهيئة البنية التحتية قبل جائحة كورونا، سهلت من مهمة الحكومة لاعتماد تكنولوجيا التعليم عن بعد، وتسريع وتيرة الإصلاحات في قطاع التعليم.

المواطن محور الاهتمام

التعليم في قلب التنمية

مما لا شك فيه أن مستقبل البلاد يتوقف بشكل كبير على المخرجات التي سينتجها نظام التعليم. مع كل مشروع للتنمية يجري تطويره في جميع أنحاء مصر، فإن إنشاء وتحديث نظام التعليم من خلال المدارس ومراكز التدريب المهني لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة هو هدف أساسي ضمن هذه المشروعات.

المشروعات الجارية

في عام ٢٠٢٠، أبرمت وزارة التعاون الدولي اتفاقيات تمويل بإجمالي

٢٥٢ مليون دولار

من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين في مجال التعليم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والصندوق السعودي للتنمية وكوريا الجنوبية وإيطاليا وألمانيا.

ويعتبر النظام الدراسي في مصر هو الأكثر عددًا بمنطقة الشرق الأوسط حيث يضم **٢١ مليون** طالب، ولقد استطاعت جمهورية مصر العربية أن تعمم التعليم الابتدائي وتضمن المساواة بين الجنسين في الالتحاق بفرص التعليم الأساسي.

وفي إطار المرحلة الثانية من اتفاقية «التعليم الأساسي» بقيمة **١٥ مليون دولار** من الولايات المتحدة الأمريكية، بهدف المشروع إلى تعزيز مهارات الطلاب الأساسية في القراءة والكتابة والحساب، بينما من خلال مشروع مبادرة التعليم العالي، تم تخصيص **٣٠ مليون دولار** من الولايات المتحدة الأمريكية لزيادة فرص العمل لخريجي التعليم العالي، فضلا عن توفير **٤ ملايين دولار** إضافية لتعزيز القدرات والتقدم التكنولوجي في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ودعم المشروعات والبحوث والدراسات المشتركة بين البلدين.

نظم تعليمية مستدامة

من بين التمويلات التنموية التي تم توفيرها لقطاع التعليم، تمويل بقيمة **١٤٠ مليون دولار** من الصندوق السعودي للتنمية، لجامعة الملك سلمان الدولية، كما دعمت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي أيضًا العديد من المشروعات، خلال كوفيد-١٩ على وجه الخصوص، على مستوى الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا. وبحلول عام ٢٠٣٠، تهدف مصر إلى إنشاء عدد كبير من مدارس التكنولوجيا التطبيقية، إلى جانب العديد من مراكز التعليم المهني التي تركز على تدريس مجالات محددة، مثل الصناعة والزراعة والتجارة والفندقة.

كما وفرت كوريا الجنوبية منحة أخرى بقيمة **٨ مليون دولار** لتعزيز العلمي والتكنولوجيا، كل ذلك من أجل تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي إطار برنامج مبادلة الديون المصرية الإيطالية، وهي شراكة إيطالية مصرية مشتركة تهدف إلى توجيه ديون مصر إلى إيطاليا في مشروعات التنمية، وقع البلدان **٢,٦ مليون دولار** في أبريل تهدف إلى زيادة نشر التكنولوجيا في المدارس الثانوية والارتقاء بالتعليم الفني داخل الدولة. ومن خلال المشروع يتم إنشاء شبكة من مدارس التكنولوجيا التطبيقية سيستفيد منها حوالي ١٣٠ ألف طالب، إلى جانب ٣٠٠٠ معلم وموظف إداري يتلقون التدريب.

ومن أحدث التطورات في قطاع التعليم إضافة اللغة الصينية، في سبتمبر ٢٠٢٠، تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين وزارة التعليم والتعليم الفني ومعهد كونفوشيوس في الصين بالموافقة على تدريس اللغة الصينية في المدارس الإعدادية والثانوية كلغة أجنبية اختيارية. تستمر هذه الاتفاقية لمدة ست سنوات ويمكن تجديدها بشكل دائم. وتعد التعددية اللغوية عاملًا إيجابيًا في أي اقتصاد لأنها تضمن حصول الأجيال القادمة من الطلاب على المعرفة والمهارات التي يحتاجونها لزيادة فرصهم وتوسيع آفاقهم. تأتي هذه المبادرة في إطار تعاون أوسع بين حكومة مصر والصين، والتي تشمل مشروعات مثل مدرسة الصداقة المصرية الصينية بمدينة ٦ أكتوبر ومدرسة كفر مصلحة الابتدائية، مدرسة بمحافظة المنوفية بالإضافة إلى منحة صينية لوزارة التربية والتعليم لتنفيذ مشروع تطوير نظام التعلم عبر الإنترنت من خلال شركة ZTE الصينية.

في نوفمبر ٢٠٢٠، خلال حفل إطلاق تقرير «مرصد الاقتصاد المصري" لمجموعة البنك الدولي، الذي استضافته وزارة التعاون الدولي، استعرض د. طارق شوقي، وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، برنامج تطوير التعليم الذي يركز على رقمنة القطاع في مصر من خلال توفير الخوادم والشاشات والأجهزة اللوحية لـ ٢٥٠٠٠ مدرسة حكومية، وتغيير نموذج التقييم للمدرسة الثانوية ومستويات التعليم الأخرى، وتحميل مناهج الأطفال حتى الصف الثاني عشر ضمن مكتبة رقمية يمكن الوصول إليها مجانًا عبر الإنترنت.

ومن أهم المشروعات التي نجحت وزارة التعاون الدولي في الاتفاق عليها، هو برنامج تطوير التعليم، مع البنك الدولي، بقيمة

٥٠٠ مليون دولار

والذي يدعم برنامج تطوير التعليم الذي تنفذه وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ومن خلاله يتم تحسين الخدمات التعليمية لـ ١٢.٢ مليون طالب في المرحلة الابتدائية و ٨.٩ مليون في المرحلة الإعدادية و ٢.٨ مليون في المرحلة الثانوية.

"التعليم أكثر من مجرد اختبار في نهاية العام، نحن نغير أفكار المواطنين، ونخلق نقلة ثقافية وسلوكية، من خلال تحديث النظام".

د/طارق شوقي، وزير التربية والتعليم والتعليم الفني.

مع اتخاذ هذه الخطوات الضرورية نحو تطوير التعليم، ونجاحنا في تغيير طريقة التعامل مع المنظومة، سنصل للصورة الأفضل التي نتمنى أن يصل إليها القطاع، وحينها سنرى رأسمال بشري مبتكر ينتج من منظومة تعليمية متطورة.

الهدف هو القوة الدافعة

تضم محفظة التمويل التنموي الجارية لوزارة التعاون الدولي

٣٦ مشروعًا

في الهدف الرابع: التعليم الجيد تبلغ قيمته

٢,٤ مليار دولار

وهو ما يمثل

٩,٢%

من إجمالي محفظة التمويل التنموي الجارية.

- **الهدف الرابع: التعليم الجيد (الهدف الفرعي ٤.١):** التأكد من أن جميع الفتيات والفتيان يكملون تعليمًا ابتدائيًا وثانويًا مجانيًا ومنصفًا وعالي الجودة مما يؤدي إلى نتائج تعليمية فعالة وذات صلة.
- **الهدف الرابع: التعليم الجيد (الهدف الفرعي ٤.٢):** ضمان حصول جميع الفتيات والفتيان على نوعية جيدة من تنمية الطفولة المبكرة والرعاية والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا مستعدين للتعليم الابتدائي.
- **الهدف الرابع: التعليم الجيد (الهدف الفرعي ٤.٣):** ضمان المساواة في وصول جميع النساء والرجال إلى تعليم تقني ومهني وعالي عالي الجودة وبأسعار معقولة، بما في ذلك الجامعات.
- **الهدف الرابع: التعليم الجيد (الهدف الفرعي ٤.٤):** زيادة كبيرة في عدد الشباب والبالغين الذين لديهم المهارات ذات الصلة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للتوظيف والوظائف اللائقة وريادة الأعمال.
- **الهدف الرابع: التعليم الجيد (الهدف الفرعي ٤.٥):** القضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم وضمان المساواة في الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في أوضاع هشة.
- **الهدف الرابع: التعليم الجيد (الهدف الفرعي ٤.٦):** بحلول ٢٠٣٠، ضمان أن جميع الشباب ونسبة كبيرة من الرجال والنساء، يستطيعون القراءة والكتابة والحساب.
- **الهدف الرابع: التعليم الجيد (الهدف الفرعي ج.٤):** بحلول عام ٢٠٣٠، زيادة كبيرة في المعروض من المعلمين المؤهلين.

البنية التحتية

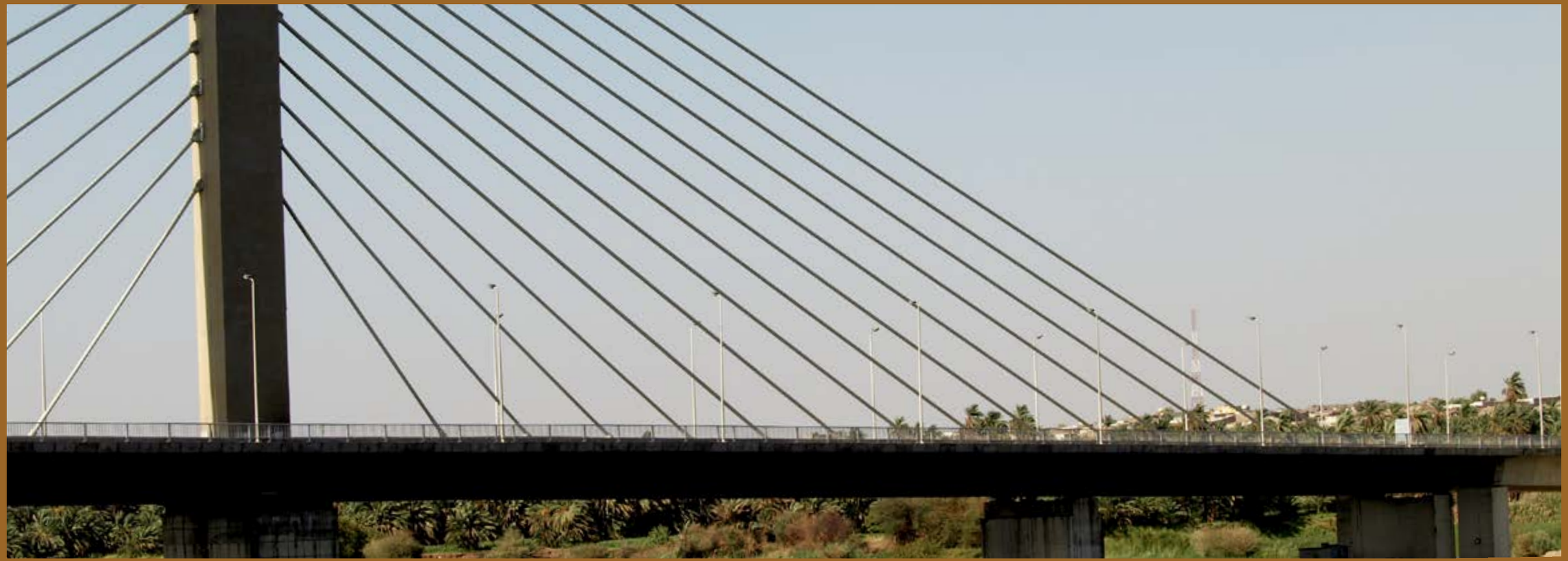

بنية تحتية
لاقتصاد مستدام

إن البنية التحتية المجهزة تعتبر عنصرًا أساسيًا في تكوين الاقتصادات، حيث تدعم الحياة على كافة المستويات التجارية والاستثمارية وتوفير الخدمات الاجتماعية والتفاعل البشري؛ ومما لا شك فيه أن الشراكات متعددة الأطراف بين المؤسسات الدولية والقطاعين الحكومي والخاص هي السبيل الوحيد لتجهيز البنية التحتية المستدامة لمصر المستقبل.

وفاز فخامة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بجائزة «باباكار نديان الرفيعة لبناء الطرق لعام ٢٠٢٠»، التي يقدمها البنك الأفريقي للتنمية، وهي جائزة لرؤساء الدول التي تبادر بلدانهم بمشروعات أو إنجازات بارزة في مجال تطوير الطرق، النقل والتنقل. تم تكريم فخامته "لقيادته الشخصية" في تطوير وبناء مشروعات في القاهرة مثل محطة مترو مصر الجديدة، وكذلك مشروع الجسر المعلق على النيل.

في ظل عالم يتميز بارتفاع وتيرة النمو السكاني، ووسط الثورة الصناعية الرابعة، تبرز أهمية البنية التحتية المتطورة والمستدامة، لتحقيق انتعاش اقتصادي أخضر شامل بقيادة القطاع الخاص.

تضم محفظة التمويل التنموي لوزارة التعاون الدولي العديد من المشروعات لتحقيق الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية،

وتبلغ

٣٦ مشروعًا

بتمويل إجمالي قدره

٥,٧ مليار دولار

أي ما يعادل ٢٢.٣٪ من إجمالي المحفظة التنموية، بالإضافة إلى

٣٠ مشروعًا

إضافيًا للهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة، بقيمة

١,٥ مليار دولار

و٣٤ مشروعًا

للهدف السابع: طاقة نظيفة بأسعار معقولة، بقيمة

٥,٩ مليار دولار

وتواصل مصر الاستثمار في البنية التحتية المرنة لإطلاق إمكانات القوى الاقتصادية الديناميكية والتنافسية، وتوليد فرص العمل، وتعزيز ريادة الأعمال الشاملة، وتسهيل التجارة لإعادة البناء بشكل أفضل.

"إن الاستثمار في البنية التحتية أمر بالغ الأهمية لتحقيق الدمج المجتمعي والتفاعل بين المجتمعات، والسماح لعناصر الاقتصاد بالحصول على فرص أفضل للاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية على سبيل المثال المشروعات الصغيرة والمتوسطة".

الدكتورة رانيا المشاط خلال اجتماعات البنك الدولي السنوية ٢٠٢٠، جلسة "الآفاق الاقتصادية العالمية."

المواطن محور الاهتمام

لقد أحدثت التطورات التكنولوجية في الثورة الصناعية الرابعة تغييرًا جذريًا في المجتمع بطرق مباشرة وغير مباشرة؛ لقد غيّر هذا التحول الرقمي كافة محاور الحياة، ويتمثل أحد مجالات حياتنا اليومية في كيفية تصميم البنية التحتية وتطويرها وتنفيذها، مما يتطلب من الأطراف ذات الصلة أن يجتمعوا معًا، وينفذون استراتيجيات فعالة ويخلقون بيئات تسمح بالابتكار.

تم إطلاق كتاب «كيفية حل المشكلات التقنية للمجتمعات»، من تأليف ناتاراجان شاندراسيكاران، رئيس مجلس إدارة لشركة تاتا في المملكة المتحدة خلال مؤتمر الاقتصاد العالمي لعام ٢٠٢٠ وبحث الاجتماع السنوي للمنتدى في دافوس، كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يولد وظائف جديدة في الاقتصادات الناشئة، وأنه ليس مجرد حالة تقنية تحل محل العمالة البشرية. وخلال الحدث، أكدت الدكتورة رانيا المشاط على أهمية إجراء المناقشات الجادة حول التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي، والتنسيق المشترك لاقتناص الفرص، والتقدم للأمام، وأن يكون البشر عنصرًا أساسيًا في قلب عمليات التطور.

الابتكار هو القوة الدافعة في عصر الرقمنة

وشددت وزيرة التعاون الدولي، خلال حلقة نقاشية افتراضية نظمها مجمع الشارقة للبحوث والتكنولوجيا والابتكار، حول «آفاق البحث العلمي واقتصاد المعرفة في العالم العربي»، على أهمية الاستثمار في الابتكار، من خلال العمل عن كثب مع الشركاء متعددي الأطراف والثنائيين، موضحة أن وجود بنية تحتية تقنية قوية تساعد في تعزيز الإنتاجية ورأس المال البشري؛ يدفع الابتكار نحو مستقبل مصر المستدام والتقدم نحو تحقيق اقتصاد تنافسي وشامل.

ولأن الابتكار يوفر المهارات اللازمة لصناعة حديثة ومستدامة، فإن أجندة التنمية الوطنية ٢٠٣٠ تحقق التكامل بين الاستثمار في البنية التحتية وكذلك تطوير العملية التعليمية.

المشروعات الجارية

كما ذكرنا سابقًا فإن المحفظة الجارية لوزارة التعاون الدولي تضم ٣٦ مشروعًا بتمويل إجمالي قدره ٥,٧ مليار دولار، لتنفيذ الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة، وبالإضافة إلى ٣٠ مشروعًا إضافيًا للهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة، بقيمة ١,٥ مليار دولار و٣٤ مشروعًا للهدف السابع: طاقة نظيفة بأسعار معقولة، بقيمة ٥,٩ مليار دولار.

وتشير الدراسات إلى أنه من المتوقع أن يواجه العالم فجوة قدرها ١٥ تريليون دولار بين الاستثمار المتوقع والتمويلات التنموية المتوافرة، لتنفيذ مشروعات البنية التحتية بحلول عام ٢٠٤٠. ولسد هذه الفجوة، تلعب بنوك التنمية متعددة الأطراف دورًا حيويًا في تعليق مدفوعات خدمة الديون، وتعزيز الإقراض أثناء الأزمات بديل لأشكال التمويل المكلفة الأخرى للتمكين من التعافي بشكل أسرع.

في حالة مصر، ساعد التمويل المختلط في تنفيذ المشروعات القومية الكبرى، لا سيما في مجال البنية التحتية، مما ساعد مصر على تحقيق معدل نمو إيجابي وسط التباطؤ العالمي العام.

على سبيل المثال، بالنسبة للوسائل البديلة لتمويل تطوير البنية التحتية الحضرية هو دعم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة في مصر من خلال تنويع مصادر التمويل من خلال الاستفادة من سوق رأس مال الديون باستثمار ١٠٣ مليون دولار في أحدث طرح للسندات بقيمة ٦٣٨ مليون دولار، ليرفع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية مساهمته الإجمالية إلى٢٠٦ مليون دولار في برنامج سندات هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة الذي تبلغ قيمته ١.٣ مليار دولار، مما يساعد على تعزيز استراتيجية تطوير مدن مستدامة جديدة على الأراضي الصحراوية بهدف نقل بعض سكان مصر بعيدًا عن دلتا النيل. وهذا يساعد في تحفيز الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة.

لقد طورت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة أكثر من ٢٠ مدينة في مصر، وجذبت دعما قويا من القطاع الخاص بما في ذلك المطورين والمقاولين. وتأتي مساهمة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في إطار سعي وزارة التعاون الدولي لتوفير الأموال اللازمة لمشروعات التنمية وتنويع مصادر التمويل، فضلًا عن نتائج منصة التعاون التنسيقي المشترك المنعقدة بين شركاء التنمية والوزارات المعنية بتنسيق من وزارة التعاون الدولي.

توسيع نطاق المشاركة في جهود تنمية البنية التحتية

تمكنت الحكومة المصرية من توسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية وتطوير نماذج شراكة ناجحة بين القطاعين الحكومي والخاص، بفضل السياسة الوطنية التي تشجع الاستثمارات الخاصة. لقد مررنا بتحول استراتيجي تدريجي ولكن مهم للغاية، نحو السعي للحصول على التمويل الخاص والاستثمار التجاري للبنية التحتية قبل جائحة كورونا.

خلال الاجتماعات السنوية للبنك الدولي ٢٠٢٠، ألقت د. رانيا المشاط، بصفتها محافظ مصر في مجموعة البنك الدولي، الضوء على جهود الحكومة لتنويع التمويل لمشروعات البنية التحتية المستدامة واهتمامها الشديد بالتمويل الأخضر، حيث أصدرت مؤخراً أول سندات خضراء في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بقيمة

٧٥٠ مليون دولار

من خلال المشاركة مع القطاع الخاص، يوجد حاليًا أكثر من ١٠٠ شركة من القطاع الخاص وما يقرب من مليوني عامل مصري يعملون في مشروعات وطنية عملاقة تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، من خلال ٣٥ مشروعًا في قطاعات الإسكان بإجمالي **٥,٦ مليار دولار**. ٢٣ مشروعاً في قطاع الكهرباء والطاقة بإجمالي **٤,٩ مليار دولار**، ١٧ مشروعاً في قطاع النقل بإجمالي **٤,٧ مليار دولار**، ٦ مشروعات في قطاع البترول بإجمالي **١,١ مليار دولار**، ١٠ مشروعات في قطاع الري والموارد المائية بإجمالي **٩٨٢ مليون دولار** و١٧ مشروع في سيناء بإجمالي **١,٩ مليار دولار**. ومن بين أهم الأمثلة فيما يتعلق بتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص،

يبرز مشروع بناء أكبر مزرعة للطاقة الشمسية في العالم في حديقة بنبان في محافظة أسوان، والتي توظف ٤ آلاف شخص وتشكل جزءًا من استراتيجية الحكومة المصرية للطاقة المستدامة ٢٠٣٥ التي تهدف إلى إنتاج ٢٠٪ من الكهرباء من مصادر متجددة بحلول عام ٢٠٢٢. هذه النماذج تؤكد أهمية دور بنوك التنمية متعددة الأطراف في تعزيز الإقراض في حالة الأزمات وتوفير بناء القدرات والدعم الفني لتجنب الضرر الاجتماعي والاقتصادي الدائم والتمكين من التعافي بشكل أسرع، في فترات الانكماش العالمي.

كفاءة البنية التحتية تدفع نحو الاستدامة

في نوفمبر ٢٠٢٠، تم توقيع اتفاقية مع إيطاليا لمنحة بقيمة

٧,٥ مليون دولار

لدعم مدينة الروبيكي للجلود من خلال تمويل المساعدات الفنية. تعمل المدينة المتخصصة في إنتاج ودباغة الجلود بمدينة بدر على تشجيع ودعم تنافسية إنتاج الجلود المصرية محليًا وخارجيًا، ونقضي على الملوثات البيئية الناتجة عن الكيماويات المستخدمة في عمليات الدباغة. الهدف من إنشاء المدينة هو التعامل مع القدرة التنافسية العالمية في الصناعة وأيضًا للحد من النفايات.

"الابتكارات الجديدة لديها القدرة على دفع التقدم في الاستدامة والدمج والنمو الاقتصادي".

الدكتورة رانيا المشاط

أحدثت التكنولوجيا تغييرًا جذريًا في طريقة تداول المعلومات، مما أدى إلى تعزيز أهمية وقيمة نظام الملكية الفكرية؛ ذلك في يونيو ٢٠٢٠، وقعت مصر مع حكومة كوريا الجنوبية اتفاقية للمساعدة في تنفيذ نظام ميكنة الملكية الفكرية، ورفع كفاءة إدارة الملكية الفكرية التي تتيحها التكنولوجيا من خلال بوابة إلكترونية. تركز المنحة البالغة **٣,٥ مليون دولار** على تطوير نظام آلي للملكية الفكرية في مكتب براءات الاختراع المصري. وتهدف الاتفاقية إلى تحقيق أقصى قدر من الحماية الفعالة والاعتراف بالأفكار، وتشجيع ريادة الأعمال من خلال تعزيز الابتكار والبحث في مصر.

الهدف هو القوة الدافعة

تقدم مصر مثالا فريدًا على أهمية البنية التحتية المستدامة في جذب الاستثمار المطلوب لتمويل التنمية، وكذلك أهمية التعاون متعدد الأطراف في توفير التمويلات؛ شاركت وزيرة التعاون الدولي، في المنتدى العالمي للبنية التحتية لعام ٢٠٢٠ الذي استضافه البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ونظمته الرابطة الدولية لتمويل المشروعات بالتعاون مع البنك الدولي؛ يهدف المنتدى العالمي للبنية التحتية إلى تعزيز التنسيق بين بنوك التنمية متعددة الأطراف وشركائها في التنمية لتطوير بنية تحتية مستدامة ومتاحة ومرنة للبلدان الناشئة بشكل أفضل.

خلال الجلسة، أوضحت الدكتورة رانيا المشاط أهمية مشروعات البنية التحتية حيث ترتبط بشكل وثيق بمختلف القطاعات مثل إنشاء المدن جديدة، والنقل، والحفاظ على الموارد المائية، وتوفير الطاقة المتجددة ومكافحة تغير المناخ، وإقامة حياة مستدامة للناس جنبًا إلى جنب مع تطوير مشروعات البنية التحتية.

تندرج البنية التحتية في أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة تحت الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والبنية التحتية. فيما يلي بعض الأهداف العالمية المستهدفة، والتي تعمل مصر أيضًا بشكل كبير لتحقيقها.

- **الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية (الهدف ٩.١):** تطوير بنية تحتية عالية الجودة وموثوقة ومستدامة ومرنة، بما في ذلك البنية التحتية الإقليمية وعبر الحدود، لدعم التنمية الاقتصادية صحة الإنسان، مع التركيز على الوصول بأسعار معقولة وعادلة للجميع.
- **الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية (الهدف ٩.٢):** تعزيز التصنيع الشامل والمستدام، وبحلول عام ٢٠٣٠، زيادة حصة الصناعة من العمالة الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نموا.
- **الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية (الهدف ٩.٣):** زيادة وصول المؤسسات الصناعية الصغيرة وغيرها من المؤسسات، ولا سيما في البلدان النامية، إلى الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمان منخفض التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق.
- **الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية (الهدف ٩.٤):** تحسين البنية التحتية والصناعات المعدلة لجعلها مُستدامة، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد واعتماد أكبر للتكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئيًا، مع اتخاذ جميع البلدان الإجراءات وفقًا لها القدرات الخاصة بكل منها.
- **الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية (الهدف ٩.٥):** تعزيز البحث العلمي، ورفع مستوى القدرات التكنولوجية للقطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام ٢٠٣٠ تشجيع الابتكار وزيادة عدد العاملين في البحث والتطوير لكل مليون شخص والإنفاق العام والخاص على البحث والتطوير.
- **الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية (الهدف أ ٩):** تيسير تطوير البنية التحتية المستدامة والمرنة في البلدان النامية من خلال تعزيز الدعم المالي والتكنولوجي والتقني للبلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.
- **الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية (الهدف ب.٩):** دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق ضمان بيئة سياسات من بين أمور أخرى، للتنويع الصناعي وإضافة القيمة للسلع الأساسية.
- **الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية (الهدف ج.٩):** زيادة الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل كبير والسعي لتوفير وصول عالمي وبأسعار معقولة إلى الإنترنت في أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠.

وسائل النقل

وسائل نقل أكثر استدامة وأمنًا

تشتد الحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى، لتطوير البنية التحتية المستدامة للنقل، حيث أفاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أنه بحلول عام ٢٠٤٠، قد تكلف احتياجات الاستثمار في البنية التحتية العالمية للنقل ما يصل إلى ٩٤ تريليون دولار (بأسعار ٢٠١٥).

في مصر يساهم قطاع النقل بنسبة ٤.٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويوفر ٦.٢٪ من فرص العمل في السوق، لذلك فإنه من الضروري النظر بشكل مختلف لمفهوم «النقل الآمن»، ليعكس ما هو أبعد من مجرد الحد من حوادث الطرق، نحو تطبيق تقنيات مساعدة السائق وأنظمة القيادة المميكنة، التي أصبحت من الأهمية بمكان في عالمنا اليوم.

المواطن محور الاهتمام

تحسين الإنتاجية وربط المجتمعات

يتطلب التغيير الحقيقي أن ننظر في كل من مجالات البنية التحتية والمواصلات بالتوازي، ففيما يخص النقل، نرتكز القصة حول تحسين إنتاجية المواطنين ودخلهم من خلال ربطهم بوظائفهم والمدارس والرعاية الصحية، وتوصيل البضائع وخدمة المجتمعات الريفية والحضرية وكلها مدعومة ببنية تحتية قوية.

نحن ننظر إلى النقل من منظور محوره الإنسان من أجل تحقيق نتائج ترتكز حول القيمة والحد من الفقر وعدم المساواة.

لقد ساعدت مشروعات التنمية ضمن المحفظة الجارية لوزارة التعاون الدولي، أكثر من ٢ مليون مسافر على استخدام خدمات القطارات يومياً في ٢٧ محافظة، و٣.٥ مليون شخص على استخدام مطار برج العرب الدولي.

المشروعات الجارية

تطوير وتحديث وسائل النقل

حصلت وزارة التعاون الدولي في عام ٢٠٢٠ على

١,٨ مليار دولار

فى شكل تمويل تنموي لدعم قطاع النقل، من شركاء التنمية من بينهم بنك الاستثمار الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والصندوق الكويتي للتنمية والصين.

يعتبر التعاون متعدد الأطراف، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، عاملًا رئيسياً في تعزيز اقتصاد أكثر مرونة. في مصر يأتي كمثال على هذا التعاون تنفيذ الخط الأول لمترو القاهرة لنقل ٦٠ ألف راكب / ساعة. وتعد الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص طريقة فعالة لبناء وتنفيذ بنية تحتية جديدة أو لتجديد أو تشغيل أو صيانة أو إدارة مرافق البنية التحتية للنقل الحالية.

تندرج إعادة تأهيل خط مترو القاهرة الأول الذي تنفذه الهيئة القومية المصرية للأنفاق في إطار التعاون متعدد الأطراف بين شركاء التنمية، حيث يقوم هذا المشروع على فكرة التمويل التشاركي فهو يجمع بين الوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وبنك الاستثمار الأوروبي، يبرز هذا المشروع المشاركة الشاملة للأطراف ذات الصلة من شركاء التنمية لمصر، لتعزيز البنية التحتية للنقل مما يتيح ربط المجتمعات وزيادة الإنتاجية .

"تندرج الاتفاقية أيضاً ضمن الإطار الشامل المتكامل الذي تنفذه وزارة النقل، حيث تغطي المرحلة الأولى تجديد السكك الحديدية والإشارات وأنظمة الاتصالات والتحكم المركزي، بالإضافة إلى تحسينات السكك الحديدية والميكانيكا الكهربائية الأخرى".

الفريق/ كامل الوزير، وزير النقل

استفاد ملايين الركاب من تمويل التنمية الذي تم الحصول عليه لتنفيذ الخط الأول، مع الاستثمارات التي قدمتها بنوك التنمية المتعددة الأطراف مثل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والذي يضيف منحة

٣,٥ مليون دولار

لتمويله السابق، لزيادة قدرة الخط بنسبة ٤٠٪ عن طريق تقليص مدة تقادم القطارات من ٣.٥ دقيقة إلى ٢.٥ دقيقة، وتحسين مستويات السلامة والراحة وثقة المواطنين في الخدمة. سيوفر المشروع أيضًا فرصاً للتدريب للشباب.

ووقعت وزارة التعاون الدولى مع الوكالة الفرنسية للتنمية في يوليو ٢٠٢٠ إتفاقية لإعادة تأهيل مالي بقيمة

٥٩ مليون دولار

تهدف إلى تجديد خط المترو الأول الذي يمتد من محطة المرج الجديدة إلى حلوان.

كما وقعت وزارة التعاون الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي اتفاقية فى فبراير ٢٠٢٠ لتوفير تمويل يصل إلى

١,٨ مليون دولار

لإجراء دراسة جدوى تتضمن تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع سكة حديد طنطا - المنصورة - دمياط بطول (٦٥ كم) مزدوج، وهو ممر سكة حديد حيوي عبر دلتا النيل، وبالتالي سيحسن المشروع من سلامة واعتمادية وتوافر السكك الحديدية، بالإضافة إلى تدشين ساحة للشحن وربطها بميناء دمياط .

"تعتزم الحكومة المصرية المضي قدمًا في تحديث وتوسيع البنية التحتية للسكك الحديدية، ونحن نعتقد أن شبكة النقل بالسكك الحديدية التي تعمل بشكل جيد يمكن أن تساهم بشكل حيوي في تقليل عدد السيارات على الطرق، وبالتالي تقليل التلوث وتخفيف أثر تغير المناخ".

فلافيا بالارا، مدير عمليات بنك الاستثمار الأوروبي لمنطقة الجوار الشرقي والجنوبي.

"مشروعات النقل لها آثار اجتماعية واقتصادية إيجابية لا يمكن إنكارها؛ ولذلك يدعم الاتحاد الأوروبي إلى حد كبير الحكومة المصرية في توسيع البنية التحتية للنقل من خلال عدد من المشروعات".

إيفلين سوركوش، السفير السابق للاتحاد الأوروبي في مصر.

بجانب ذلك تم توقيع اتفاقية مع بنك الاستثمار الأوروبي في نوفمبر ٢٠٢٠ بقيمة

١,٢٧ مليار دولار

لتمويل ثلاثة مشروعات تابعة للهيئة القومية للأنفاق، وهي: تطوير وتوسيع محطة ترام الرمل وخط سكة حديد أبو قير في الإسكندرية؛ كما قدم بنك الاستثمار الأوروبي

١,٣١ مليون دولار

أخرى من أجل إعداد «دراسة جدوى لإعادة تأهيل وتحديث الخط الثاني لمترو القاهرة». سيساعد هذا المشروع على إتاحة أنظمة نقل آمنة وتوفير إمكانية وصولها للجميع، وتحسين السلامة على الطرق، ومراعاة متطلبات واحتياجات الفئات الأكثر ضعفًا مثل النساء والأطفال وذوي الهمم وكبار السن .

وسائل النقل؛ شرط أساسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية

تشكل مشروعات النقل أهمية كبيرة من حيث أهميتها لدفع النمو الاقتصادي الشامل في مصر وتمكين المواطنين المصريين في جميع أنحاء البلاد، وربط المناطق النائية من البلاد بالمدن الكبرى ومناطق الأعمال، وتوفير المزيد من فرص العمل.

خلال مؤتمر TransMea ٢٠٢٠ لتكنولوجيا النقل الذي عقد في نوفمبر ٢٠٢٠ تم توقيع العقود التنفيذية لاتفاقيتين لتمويل التنمية تبلغ قيمتهما

١,٦ مليار دولار.

تعزز الاتفاقيات التنمية الاقتصادية وتمكين المواطنين من خلال توفير وسائل النقل بأسعار معقولة وإتاحة الفرص للجميع بشكل عادل. الاتفاقية الأولى بقيمة

٤٠٠ مليون دولار

بالشراكة مع جايكا (JICA) لتمويل مشروع "المرحلة الأولى من إنشاء الخط الرابع لمترو القاهرة " الذي سيربط منطقتي السادس من أكتوبر والجيزة بالقاهرة والعاصمة الجديدة، ويستهدف ١.٣ مليون مسافر في اليوم؛ ويتيح التمويل الممنوح من (JICA) الاستفادة من تقنيات السكك الحديدية المطورة في اليابان. مما يساعد في تخفيف الازدحام المروري في القاهرة الكبرى ونقل السياح من وسط القاهرة إلى الأهرامات والمتحف المصري الكبير.

الاتفاقية الثانية، قيمتها

١,٢ مليار دولار

، تم توقيعها بالشراكة مع بنك التصدير والاستيراد الصيني لتمويل مشروع القطار الكهربائي بين مدينة العاشر من رمضان والعاصمة الإدارية الجديدة. سيربط هذا المشروع القاهرة الكبرى بالمناطق الصناعية في العاشر من رمضان، بالعاصمة الإدارية الجديدة الواقعة في شرق القاهرة، وسيستهدف ٦٠ ألف مسافر في الساعة. تنفذ هذه المشروعات بمشاركة القطاع الخاص مثل ميتسوبيشي وأوراسكوم وتاليس في مشروع الخط الرابع لمترو القاهرة، وكذلك اتحاد CREC الصيني في مشروع القطار الكهربائي.

محفظة التعاون الدولي مع اليابان

١٣ مشروع بقيمة ٢,٤٨ مليار دولار

القطاع	القيمة (بالمليون دولار)	أهداف التنمية المستدامة
الكهرباء	١١٢٠	٧ طاقة بديلة وبأسعار معقولة، ١٢ الاستهلاك والإنتاج المسؤولان، ١٣ العمل المناخي
النقل والملاحة	٥٥٢	٧ طاقة بديلة وبأسعار معقولة، ١٢ الاستهلاك والإنتاج المسؤولان، ١٣ العمل المناخي
السياحة والآثار	٤٥٠	١١ مدن ومجتمعات محلية مستدامة، ٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد، ١٢ الاستهلاك والإنتاج المسؤولان
التعليم والتعليم الفني	١٦٨	٤ التعليم الجيد، ٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد، ٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
التعليم العالي والبحث العالمي	١٣٧	١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية، ١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
الري	٥٧	٣ الصحة الجيدة والرفاه، ٤ التعليم الجيد، ١٠ الحد من أوجه عدم المساواة

استراتيجية قومية للنقل بدعم التعاون متعدد الأطراف

الهدف هو القوة الدافعة

تحقيق أهداف التنمية المستدامة

إن المشروعات السابق توضيحها تساهم فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة على التفصيل التالي:

- **الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد (الهدف الفرعي ٨.٢):** تحقيق مستويات أعلى من الانتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة.

- **الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية (الهدف الفرعي ٩.١):** إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سُبُل وصول الجميع إليها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة.

- **الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية (الهدف الفرعي ٩.٢):** تعزيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام ٢٠٣٠ في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الخطط الوطنية.

- **الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية (الهدف الفرعى أ.٩):** تيسير تطوير البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود في البلدان النامية من خلال تحسين الدعم المالي والتكنولوجي والتقني المقدم للبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية.

- **الهدف الحادي عشر: المدن والمجتمعات المحلية المستدامة (الهدف الفرعى ١١.٢):** توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.

- **الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف (الهدف الفرعى ١٧.١٦):** تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين الأطراف ذات الصلة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية.

الطاقة

تبني المعايير البيئية للتحول نحو الاقتصاد الأخضر

تتطلق أهدافنا لتحقيق الاقتصاد الأخضر، والمستقبل المستدام، إلى التزام قوي بتحقيق هذه الأهداف، من خلال تبني معايير الاقتصاد الأخضر في التفكير والعمل، لذلك فإن عمل وزارة التعاون الدولي لم يقتصر على التفكير بشكل يدعم الاقتصاد الأخضر فقط، لكن أيضًا تبني معايير الاقتصاد الأخضر في العمل مع شركاء التنمية وفي جميع المشروعات التي يتم توفير التمويل التنموي لها، وذلك حتى تتحقق أهداف الحفاظ على البيئة والكوكب بشكل عام.

نحن نقف في لحظة تحول في تاريخ البشرية - لحظة تتطلب المزيد من التعاون والتضامن والشغف لتغيير عالمنا للأفضل.

في التقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، تحت عنوان **"مستقبل الطبيعة والأعمال"** يوضح أن وضع المعايير البيئية في الأولويات الدولية، يمكن أن يخلق ١٠.١ تريليون دولار سنوياً في فرص العمل ويوفر ٣٩٥ مليون وظيفة بحلول عام ٢٠٣٠، وهو ما يثبت أن الاستثمار في الطاقة النظيفة لا يدعم الصحة العامة فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى تحقيق الفرص الاقتصادية.

وتعمل الحكومة المصرية على تنفيذ استراتيجية الطاقة المستدامة ٢٠٣٥، لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة مع زيادة عدد السكان، والتي تتضمن زيادة استخدام الطاقة المتجددة وتحسين الكفاءة في قطاع الطاقة، وزيادة حصة الطاقة المتجددة من إجمالي الطاقة المنتجة بنسبة ٤٢٪ من كهرباء البلاد بحلول عام ٢٠٣٥.

وشرعت الدولة منذ صدور قانون الطاقة المتجددة (مرسوم بقانون ٢٠١٤/٢٠٣) في تشجيع القطاع الخاص على لعب دور في استراتيجية التحول الأخضر في البلاد وإنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة.

وانطلقت عدد من المبادرات في السوق مثل KarmSolar ، التي كانت أول شركة خاصة في مصر تحصل على ترخيص من هيئة تنظيم الكهرباء المصرية. وقد ساعد ذلك مصر في أن تصبح واحدة من الدول الرائدة في المنطقة في مجال الطاقة المتجددة في تقرير توقعات الطاقة الشمسية لعام ٢٠٢٠ الأخير.

كما فازت مصر- ممثلة في الشركة المصرية لنقل الكهرباء- في عام ٢٠٢٠ بالجائزة الفضية من جوائز الاستدامة التي يقدمها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في فئة "الطاقة المستدامة" للابتكار والمهارات الخضراء وتعزيز قطاع الطاقة المتجددة واتخاذ خطوات رئيسية في خلق بيئة نظيفة.

تم توقيع اتفاقيات تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي

٦٧٧ مليون دولار

مع الوكالة الفرنسية للتنمية وبنك التنمية الأفريقي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في قطاع الطاقة المتجددة والكهرباء والبترول.

المواطن محور الاهتمام

في حين أن الفوائد البيئية للطاقة المتجددة معروفة جيداً، إلا أنه من الضروري تسليط الضوء على فوائدها الاجتماعية والاقتصادية؛ ومن خلال وضع المواطن محور الاهتمام، فإننا ندرك جميع التحديات والفرص التي يمكن أن يواجهها المواطنون فيما يتعلق بالطاقة المتجددة.

من خلال الاستثمار في الطاقة المتجددة ، فإننا نستثمر أيضاً في تحسين توظيف المواطنين وصحتهم والحصول على طاقة ميسورة التكلفة.

هناك خمس فرص للمواطن عندما يكون هناك استثمار أكبر في الطاقة المتجددة

- **تحسين الصحة العامة:** سيؤدي تقليل الانبعاثات في النهاية إلى تقليل تلوث الهواء وتحسين جودة الهواء الذي يتنفسه الناس. ونتيجة لذلك ، يمكن أن يساعد الهواء النظيف أيضاً في تحسين الصحة العامة وإنقاذ العديد من الأرواح.
- **تخفيض أسعار الطاقة المستقبلية:** لا يمكن شراء وبيع الطاقة المتجددة في السوق، حيث يمكن لجميع مصادر الطاقة الطبيعية أن توفر إمداداً ثابتاً ورخيصاً للطاقة لسنوات عديدة.
- **تخفيض فواتير الكهرباء المنزلية:** من خلال الاستثمار في الطاقة المتجددة ، يمكن للأسر أن تقلل تلقائياً من اعتمادها على الكهرباء وبالتالي على فواتير الكهرباء.
- **خلق المزيد من الوظائف:** وفقاً للوكالة الدولية للطاقة المتجددة، فإن مضاعفة حصة الطاقة المتجددة من الطاقة العالمية بحلول عام ٢٠٣٠ من شأنه أن يخلق ٢٤ مليون وظيفة ويفيد الاقتصاد العالمي بمقدار ١.٩ تريليون دولار.
- **الطاقة المتجددة نظيفة:** نظرًا لأن الطاقة المتجددة تأتي من مصادر نظيفة ، فإن هذا سيساعد في تقليل الانبعاثات التي يمكن أن تسهم في التحديات المستقبلية مثل الاحتباس الحراري وتغير المناخ.

المشروعات الجارية:

لا يمكن التقليل من أهمية التعاون متعدد الأطراف ومشاركة المجتمع الدولي في معالجة تغير المناخ.

عملت وزارة التعاون الدولي على تقوية الشراكات التنموية، لمكافحة عوامل تغير المناخ وتعزيز إمدادات الطاقة، من خلال منصة التعاون التنسيقي المشترك لخلق شراكات عالمية من أجل تعاون إنمائي فعال، ومنذ إطلاق المنصة تم تنظيم عدد من ورش العمل مع شركاء التنمية والمراقبة المستمرة لنسب تنفيذ المشروعات من أجل الدفع إلى المزيد من التعاون.

وتقوم الوزارة بدور فعال في خلق شراكات تنموية مثمرة والتنسيق بين المجتمع الدولي لدعم الأجندة الوطنية ٢٠٣٠. كما حققت مصر تقدمًا جماعيًا هائلاً مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين فيما يتعلق بالطاقة والاستدامة في التقدم نحو الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.

يوظف مجمع بنبان للطاقة الشمسية في محافظة أسوان حوالي ٤٠٠٠ شخص؛ هذا المشروع هو جزء من استراتيجية الطاقة المستدامة ٢٠٣٥ لمصر والتي تهدف إلى إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة. ومن المثير للاهتمام أنها رابع أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم. وفي قصة نجاح أخرى تتناول الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة، الاستهلاك والإنتاج المسؤولان، تدعم مزرعة رياح خليج السويس والتي تعمل بقدرة ٢٥٠ ميجاوات استراتيجية الطاقة المتجددة، ومن المتوقع أن تزيد من تحسين الخصائص البيئية لقطاع الطاقة في البلاد.

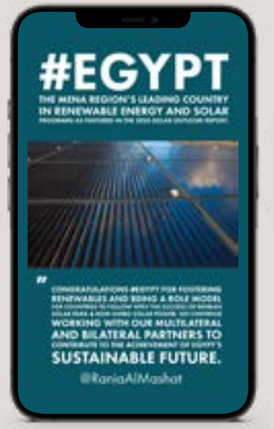

تبحث مصر أيضًا عن طرق لتطوير تكنولوجيا تحويل النفايات إلى طاقة بالتعاون مع وزارة التنمية المحلية ووزارة البيئة ووزارة التعاون الدولي، حيث، تعد تكنولوجيا تحويل النفايات إلى طاقة إحدى آليات معالجة النفايات وإعادة تدويرها والتي ستساعد في التعامل مع نظام النفايات الصلبة في مصر بشكل مستدام، وتوفير الطاقة النظيفة، وزيادة فرص العمل.

"الأمر كله يتعلق بالعمل الجاد؛ حيث تواصل مصر الاستثمار في الإدارة الفعالة لمواردها الطبيعية من أجل مستقبل أكثر استدامة، مستقبل أخضر بدون انبعاثات كربونية".

الدكتورة رانيا المشاط

"تعمل مصر على تعزيز مصادر الطاقة المتجددة؛ حيث استطاعت أن تصبح نموذجًا يحتذى به بعد نجاح تنفيذ مجمع بنبان وكوم أمبو للطاقة الشمسية؛ نواصل العمل مع شركائنا متعددي الأطراف والثنائيين للمساهمة في تحقيق مستقبل مصر المستدام".

الدكتورة رانيا المشاط

فيما يلي بعض المشروعات المنفذة هذا العام:

إطلاق التحول نحو الاقتصاد الأخضر

وفي إطار تعزيز الشراكات مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين للتحول نحو الاقتصاد الأخضر، وافق مجلس إدارة بنك التنمية الأفريقي، على تمويل برنامج دعم قطاع الكهرباء والنمو الأخضر (EGGSP) في مصر في يناير ٢٠٢٠ بقيمة **٢٥٤ مليون دولار**، حيث يهدف المشروع إلى تعزيز الاستدامة المالية لقطاع الطاقة، وتحسين الإدارة والكفاءة التشغيلية للقطاع، ودعم استخدام الطاقة المتجددة.

وتشمل الاتفاقية أيضًا منحة لتمويل الدعم الفني لقطاع الطاقة في مصر ومساعدته على أن يصبح أكثر تماشياً مع المعايير الدولية لتحقيق الاستدامة والتنافسية والتنوع في القطاع .

وبالشراكة مع الوكالة الفرنسية للتنمية، تم تخصيص **١٦٩,٦٣ مليون دولار** لتنفيذ إصلاحات في شبكة الكهرباء في مصر، ويأتي هذا جنباً إلى جنب مع منحة قدرها **١,١ مليون دولار** على مدار ثلاث سنوات للمساعدة في تقدم أجندة مصر الوطنية المستدامة.

من أجل تحقيق ثورة الطاقة النظيفة من خلال تعزيز الشراكات، وقعت وزارة التعاون الدولي ووزارة الكهرباء والطاقة المتجددة اتفاقية برنامج شراكة الطاقة المصرية الدنماركية (٢٠١٩-٢٠٢٢) مع وكالة الطاقة بوزارة المناخ والطاقة والمرافق الدنماركية لإطلاق التحول الأخضر في مصر والاستثمار في الطاقة المتجددة.

"إن مصر تريد تسريع وتيرة تحول البلاد إلى "الطاقة الخضراء" سواء كان ذلك من خلال الوصول إلى الطاقة النظيفة أو تنفيذ مشروعات طاقة الرياح والطاقة الشمسية."

وزير الكهرباء، والطاقة المتجددة الدكتور/محمد شاكر

وتهدف هذه الاتفاقية إلى دعم الدولة في تسريع وتيرة التحول الأخضر في مصر من خلال وضع خطط لضمان الوصول إلى الطاقة النظيفة بأسعار معقولة وتنفيذ مشروعات طاقة الرياح، حيث تسعى مصر إلى زيادة حصة الطاقة المتجددة إلى أكثر من ٤٢٪ بحلول عام ٢٠٣٥.

"إن تفاني الحكومة المصرية القوي في مجال الطاقة المتجددة، جنباً إلى جنب مع موارد الرياح والطاقة الشمسية الممتازة يوفر لمصر فرصة عظيمة لتصبح رائدة إقليمية خضراء".

دان يورجنسن، وزير المناخ والطاقة والمرافق الدنماركي .

برنامج دعم ميزانية قطاع الطاقة

في إطار دفع حدود التعاون، وقعت وزارة التعاون الدولي مع الوكالة الفرنسية للتنمية، اتفاقية التمويل المخصص لبرنامج دعم ميزانية قطاع الطاقة.

الحد من تلوث الهواء بالقاهرة الكبرى

من أجل دعم خطة التعافي الأخضر لمصر، أتمت وزارة التعاون الدولي، بالتنسيق مع الجهات الحكومية، في أكتوبر ٢٠٢٠، مفاوضات ناجحة مع البنك الدولي، لتمويل مشروع الحد من تلوث الهواء والمناخ، بالإضافة إلى زيادة القدرة على مقاومة تلوث الهواء في القاهرة الكبرى، بقيمة ٢٠٠ مليون دولار، وافق البنك الدولي في مجلس إدارته على التمويل .

يعطي المشروع الأولوية للحلول المناخية المتكاملة من خلال تقليل انبعاثات المركبات، وتحسين إدارة النفايات الصلبة، وتدعيم عملية صنع القرار المتعلق بالهواء والمناخ، وتعزيز الأساليب والتقنيات الجديدة التي تسرع انتقال مصر إلى الاقتصاد الأخضر وتتوافق مع الأجندة الوطنية لعام ٢٠٣٠.

سيساهم المشروع في تحقيق الهدف البيئي الرئيسي لمصر المتمثل في خفض التلوث إلى النصف، وأيضاً في تطوير وتنفيذ برنامج قوي ومجدي اقتصادياً للتخفيف من تأثير تغير المناخ والذي من شأنه أن يلبي أهداف مصر لعام ٢٠٣٠ لخفض الانبعاثات.

"نحن نعطي الأولوية للحلول المناخية المتكاملة التي تعزز المرونة وتحمي صحة المصريين وترفع إنتاجية المجتمع".

الدكتورة رانيا المشاط

"من خلال هذه الشراكة، نهدف إلى منح أطفالنا وشبابنا مستقبلًا أكثر صحة، حيث يمكنهم الازدهار والنمو وتحقيق إمكاناتهم".

الدكتورة ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة.

يهدف المشروع الجديد للحد من تلوث الهواء وتغير المناخ إلى :

(١) **تحديث** نظام رصد جودة الهواء، وتدعيم قدرة السكان في منطقة القاهرة الكبرى على مواجهة حالات ارتفاع التلوث، ومنها الحوادث التي تنشأ أو تتفاقم من جراء الانبعاثات، والظواهر المناخية الشديدة.

(٢) **مساندة** إدارة المخلفات الصلبة في القاهرة الكبرى. بما في ذلك خطط إنشاء مدفن متكامل لإدارة المخلفات في مدينة العاشر من رمضان، وإغلاق وإعادة تأهيل مكبات النفايات في أبو زعبل، وتدعيم الإطار التنظيمي لإدارة المخلفات.

(٣) **الإسهام** في تقليص انبعاثات المركبات عن طريق مساندة تجربة نظام الحافلات الكهربائية في القطاع العام، وما يتصل بها من البنية التحتية، بما في ذلك محطات شحن الكهرباء، وتقييم الجدوى الفنية والمالية لتوسيع نطاق تطبيق هذا النظام.

(٤) **دعم** الأنشطة الرامية لتغير السلوكيات المجتمعية وسلوكيات مُقدّمي الخدمات وضمان مشاركة المواطنين في تصميم المشروع وتنفيذه.

"تتخذ مصر خطوات جدية لخلق نموذج اقتصادي أكثر اخضرارًا واستدامةً ومرونةً وشمولية".

المديرة الإقليمية للبنك الدولي في مصر واليمن وجيبوتي، ماريانا ويس.

نجحت مصر في طرح سندات خضراء بقيمة **٧٥٠ مليون دولار** في سبتمبر الماضي، في أول طرح سيادي من نوعه في المنطقة، وقد تجاوز الطلب على الإصدار خمسة أضعاف المبلغ المطلوب، جاذباً ما قيمته **٣,٧ مليار دولار** من طلبات الشراء، مما يشير إلى تزايد الإقبال على الأوراق المالية الصديقة للمناخ في جميع أنحاء العالم.

وكان من المتوقع أن تبيع الحكومة سندات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار. يتكون البيع من سندات مدتها خمس سنوات ، تم طرحها في البداية في السوق بعائد ٥.٧٥٪ ولكن تم بيعها أقل بمقدار ٥٠ نقطة أساس عند ٥.٢٥٪، وتمول هذه السندات تطوير محفظة مصر من المشروعات الخضراء بقيمة **١,٩ مليار دولار**، بما في ذلك النقل النظيف والطاقة المتجددة والإدارة المستدامة للمياه.

ويأتي بيع السندات الخضراء السيادية لأول مرة في مصر كجزء من استراتيجية الحكومة لتنويع مصادر المديونية والتحول نحو المديونية طويلة الأجل، والتي تأمل الحكومة أن تشكل نحو ٥٢٪ من الاقتراض بحلول يونيو ٢٠٢٢.

وخصص البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، خلال ٢٠١٩، مبلغاً إضافياً قدره **٥٠ مليون دولار** لبرنامج تحسين كفاءة استخدام الطاقة لشركة السويس لتصنيع النفط، وتعزيز كفاءة الطاقة في أداء قطاع النفط والغاز وضمان فاعلية مصفاة البترول التابعة للشركة.

كما وقع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والوكالة الفرنسية للتنمية اتفاقيتين بقيمة ٤٠٠ مليون دولار خلال ٢٠٢٠، تهدفان إلى تعزيز شبكة الكهرباء في مصر واستراتيجيتها للطاقة المتجددة المستدامة.

يهدف التمويل من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بقيمة ٢١٧ مليون دولار، إلى تعزيز شبكة الكهرباء في مصر من خلال بناء وتحسين خمس محطات فرعية في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك جنوب وشرق سيناء وبورسعيد وأسيوط والمنيا. كما ستوفر منحة قدرها ١٧٦ ألف دولار للشركة المصرية لنقل الكهرباء (EETC) لدعم بناء القدرات الداخلية.

كما وقعت وزارة التعاون الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية اتفاقية لتمويل برنامج سياسات التنمية، قرض بقيمة ٨٩ مليون دولار، لتحسين قطاع الكهرباء في مصر.

سيعمل تمويل سياسات التنمية (DPF) على تعزيز الاستدامة المالية وتحسين الحوكمة إلى جانب الكفاءة التشغيلية لقطاع الكهرباء في مصر؛ كما ستدعم الطاقة النظيفة لتعزيز النمو الأخضر من خلال تطوير مصادر الطاقة المتجددة وإجراءات كفاءة الطاقة ،

الوكالة الفرنسية للتنمية.

في فبراير ٢٠٢٠ ساعد البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في تعزيز التمويل للشركات الصغيرة والاستثمارات الخضراء في مصر من خلال حزمة مالية بقيمة

٨٢ مليون دولار

لأحد المؤسسات المالية المحلية، يتكون التمويل من قرض قيمته

١٧ مليون دولار

في إطار مرفق تمويل الاقتصاد الأخضر لمصر، وقرضين بقيمة تصل إلى ٥٤ مليون دولار ، منها ١٣.٥ مليون دولار بتمويل مشترك من صندوق المناخ الأخضر؛ وقرض

الهدف هو القوة الدافعة

يصل إلى

١١,٣ مليون دولار

للمشروعات الصغيرة.
ويستهدف القرض توفير السيولة للشركات الصغيرة والمتوسطة، واتخاذ تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه من خلال الحد من استخدام الطاقة والمياه، والإدارة المستدامة للأراضي والطاقة المتجددة. وسيتم دعم حزمة التمويل عن طريق مساعدة فنية بقيمة

٣,١ مليون دولار

ومنح بقيمة

٩ مليون دولار

مقدمة من الاتحاد الأوروبي، والحساب متعدد المانحين لمنطقة جنوب وشرق المتوسط بالبنك الأوروبي (أستراليا، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وهولندا، والنرويج، وإسبانيا، والسويد، وتايبيه الصين والمملكة المتحدة) وصندوق المناخ الأخضر.

تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تضم حافظة وزارة التعاون الدولي

٣٤ مشروعاً

تستجيب للهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، بإجمالي

٥,٩ مليار دولار

مما يشكل

٢٣,٢%

من محفظة التمويل التنموية الجارية.
فيما يلي بعض أهداف التنمية المستدامة التي تندرج تحت قطاع الطاقة في مصر:

- **الهدف السابع: طاقة نظيفة و بأسعار معقولة (الهدف الفرعي ٧.١):** ضمان حصول الجميع على خدمات طاقة حديثة وموثوقة وبأسعار معقولة.
- **الهدف السابع: طاقة نظيفة و بأسعار معقولة (الهدف الفرعي ٧.٢):** زيادة حصة الطاقة المتجددة بشكل كبير في الطاقة العالمية.
- **الهدف السابع: طاقة نظيفة و بأسعار معقولة (الهدف الفرعي ٧.٣):** مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة الطاقة.
- **الهدف السابع: طاقة نظيفة و بأسعار معقولة (الهدف الفرعي ٧.أ):** تعزيز التعاون الدولي لتسهيل الوصول إلى أبحاث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف، وتشجيع الاستثمار في البنية التحتية للطاقة والطاقة النظيفة تقنية.
- **الهدف السابع عشر: الشراكة من أجل الأهداف (الهدف الفرعي ١٧.١٦):** تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، تكملها شراكات أصحاب المصلحة المتعددين التي تحشد وتتقاسم المعرفة والخبرة والتكنولوجيا والموارد المالية، لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية.

المياه

اللاعب المحوري في التنمية الاقتصادية

تلعب المياه دورًا محوريًا في الاقتصاد، فهي تدعم جميع محركات النمو، سواء كان ذلك الإنتاج الزراعي، توليد الطاقة، الصناعة. كما أنها تربط جميع القطاعات بنظام أوسع يجب أن يوازن بين التنمية الاجتماعية والمصلحة البيئية.

ولأن استراتيجية التنمية الوطنية تضع المياه في قلب هذه الخطط الهادفة لتحقيق النمو، تدعم الحكومة كافة أوجه التعاون لتوسيع نطاق الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص التي من شأنها أن تسرع تنفيذ الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة:

المياه النظيفة والنظافة الصحية، بدايةً من رفع دور تكنولوجيا مياه الصرف الصحي، وصولًا إلى تحقيق المرونة عبر سلاسل التوريد والنظم البيئية، وفي سبيلها إلى ذلك، تعمل الحكومة على مستوى العديد من أنواع الشراكات لوضع أطر جديدة للحوار حول المياه.

وخلال ٢٠٢٠ اتفقت وزارة التعاون الدولي على تمويلات تنموية من شركاء التنمية في قطاع المياه بقيمة

١,٤ مليار دولار

من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الدولي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والبنك الأفريقي للتنمية، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وألمانيا في قطاع الإسكان والمرافق وإدارة مياه الصرف الصحي.

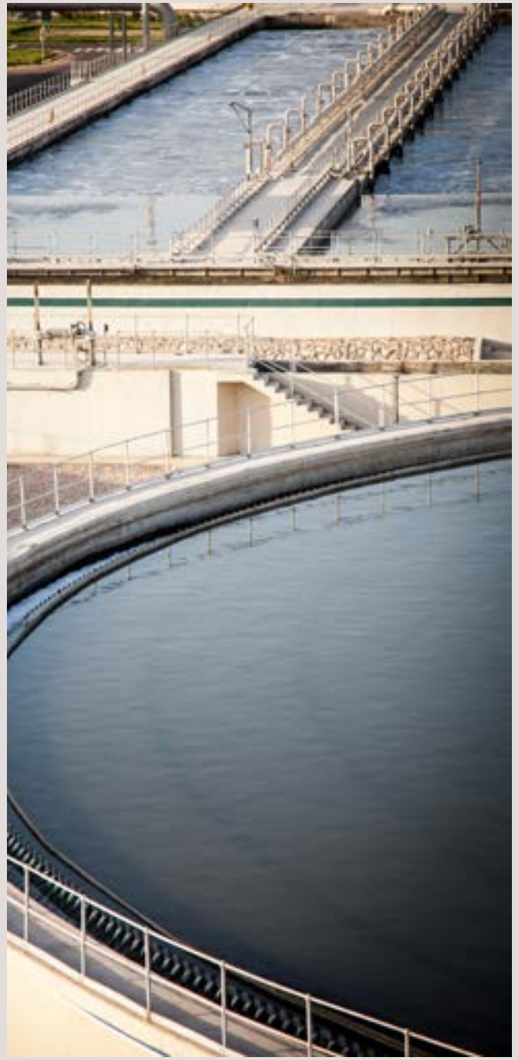

المواطن محور الاهتمام

على مر التاريخ، كان نهر النيل الشريان الرئيسي للحياة في مصر، حيث يعتبر هو العامل الأساسي في العديد من الأنشطة الحيوية مثل النقل والزراعة والري والصناعة والصيد؛ ومع تزايد معدل الاستهلاك نتيجة ارتفاع عدد السكان، كان من الضروري البحث عن مصادر أخرى لتلبية الطلب المتزايد على المياه النظيفة؛ ولهذا السبب اعتمدت وزارة الموارد المائية والري استراتيجية رباعية للتخفيف من ندرة المياه وسد فجوة المياه لسكانها. وتقوم استراتيجية مصر ٢٠٥٠ على ثلاث ركائز: **١) تحسين جودة المياه ٢) تنمية الموارد المائية ٣) ترشيد الاستهلاك و ٤) خلق بيئة مواتية للتنمية المستدامة.**

**Ministry of Water Resources and Irrigation*

المشروعات الجارية

التمويلات التنموية تدعم استدامة موارد المياه

في يونيو ٢٠٢٠، بالاشتراك مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تم توقيع اتفاقية بقيمة **٢٤٩ مليون دولار** لإنشاء محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي في منطقة بحر البقر لتحقيق الاستخدام الأمثل لموارد المياه المتاحة في مصر وكجزء من برنامج تنمية شبه جزيرة سيناء.

الهدف من المحطة هو استعادة جميع المياه الهادرة التي تتدفق على طول مصرف بحر البقر. وتستمر في الاتجاه لمسافة ١٠٦ كم من محافظة الدقهلية حتى الشرقية، ومن محافظة الإسماعيلية إلى محافظة بورسعيد. حيث تأتي النفايات السائلة التي تدخل الصرف أثناء التدفق من منازل سيناء والصناعات والمزارع في المنطقة. ومن المقرر أن تبلغ قدرة المحطة التي تتعامل مع مياه الصرف الصحي ٥ ملايين متر مكعب / اليوم، مما يجعلها الأكبر في مصر وواحدة من أكبر المحطات في القارة الأفريقية.

تم تخصيص **١٨٣ مليون دولار** إضافية لنفس المشروع لتحسين الصرف الصحي. ويتم تنفيذ هذا المشروع الضخم بشكل مشترك مع شركتين من القطاع الخاص؛ المقاولون العرب وأوراسكوم للإنشاءات.

وتقدر تكلفة المشروع بنحو **١,١ مليار دولار،** ويهدف إلى معالجة ٥,٦ مليون قدم مكعب من المياه يومياً، واستصلاح ٤٧٣,٢ ألف فداناً في شمال ووسط شبه جزيرة سيناء.

"هذا أحد أكبر مشروعات معالجة المياه في العالم، المشروع يسهم في توصيل مياه الشرب للمزارعين والعاملين، بالإضافة إلى حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة".

د. محمد صادق، المستشار الهندسي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

ومن بين المشروعات الأخرى الضخمة في منطقة سيناء في مجال تحلية المياه، هو محطة تحلية المياه بشرق بورسعيد، والتي بلغت نسبة الإنجاز فيها ٩٥٪. تم تصميم المحطة الجديدة لتلبية الطلب على المياه لأغراض مختلفة، بما في ذلك الشرب والأنشطة الزراعية والصناعية. وتبلغ الطاقة الاستيعابية لمحطة التحلية ١٥٠ ألف متر مكعب يوميًا، مع وجود خطط للتوسع في المستقبل إلى ٢٥٠ ألف متر مكعب يومياً موجهة لخدمة حوالي ٥٠٠ ألف شخص.

في سبتمبر ٢٠٢٠، مُنحت محطة المحسمة لمعالجة مياه الصرف الزراعي جائزة ENR العالمية لأفضل المشروعات في فئة المياه / مياه الصرف الصحي. تبلغ قدرة المحطة ما يصل إلى مليون متر مكعب من المياه يوميًا، وقد تم بناؤها على مساحة ٤٢,٠٠٠ متر مربع من الأراضي وستروي ما يصل إلى ١٠٠ ألف فدان من الأراضي في وسط سيناء.

"ستساهم محطة المحسمة بشكل كبير في مكافحة ندرة المياه في البلاد وسيكون لها تأثير كبير على أجندة الأمن المائي في مصر، وتحويل نطاق معالجة مياه الصرف الصحي في جميع أنحاء إفريقيا".

حسن علام، رئيس مجلس إدارة شركة حسن علام للإنشاءات.

علاوة على ذلك، تم التوقيع على قرض لمشروع "إنشاء محطات تحلية مياه البحر" في مدينة رفح الجديدة ومدينة بئر العبد الجديدة بمبلغ ١٨ مليون دولار من الصندوق الكويتي للتنمية، والذي يهدف إلى تلبية احتياجات استهلاك المياه في المنطقة.

الحفاظ على المياه، حياة

"المساهمة في المشروعات التي تدعم استدامة موارد المياه توفر فوائد فورية لمجتمعنا، وتدفع نحو مستقبل مستدام".

الدكتورة رانيا المشاط

في سبتمبر ٢٠٢٠، وخلال الذكرى الخامسة والسبعين للأمم المتحدة، افتتحت وزارة التعاون الدولي بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مشروع توسعة محطة معالجة مياه الصرف الصحي في منطقة الحبيل بالأقصر، بحضور وزيرة التعاون الدولي، وسفير الولايات المتحدة الأمريكية في مصر وعدد من ممثلي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

وجاء افتتاح هذه التوسعات في إطار اتفاقية إدارة المرافق المصرية الموقعة في وقت سابق، والتي تهدف إلى تطوير مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي، بقيمة الاتفاقية **٤٥٠ مليون دولار**، وتستهدف التوسعات زيادة خدمات الصرف الصحي المتاحة لأهالي محافظة الأقصر لتصل إلى أكثر من ٣٠٠ ألف شخص، من بينهم ٥٠ ألف شخص في المناطق الريفية والقرى.

كما شاركت وزارة التعاون الدولي في نوفمبر ٢٠٢٠ في زيارة مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والشركة القابضة المصرية للمياه والصرف الصحي، لمحطة روض الفرج وهي المحطة الرئيسية في القاهرة لمعالجة المياه، خدمة أكثر من ٥ ملايين شخص كل يوم.

الاقتصاد الأخضر والأزرق

مؤخرًا تم إطلاق تحالف بين وزارة التعاون الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والبنك الأهلي وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، بهدف تحفيز تطوير التقنيات النظيفة في الزراعة المصرية؛ و بموجب الاتفاق تقدم مؤسسة التمويل الدولية المساعدة الفنية للمؤسسات المالية المصرية، بما في ذلك البنك الأهلي المصري وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، للمساعدة في تمكين المزارعين من شراء مضخات المياه بالطاقة الشمسية بأسعار معقولة. وتقدر مؤسسة التمويل الدولية أن هناك ٩٦ ألف مضخة مياه تعمل بالديزل تستخدم حالياً للري في مصر، بتكلفة سنوية تبلغ حوالي

٨٩٤ مليون دولار

إن استبدال هذه الأنظمة الملوثة والمكلفة لصيانتها وتشغيلها بأنظمة الطاقة الشمسية سيوفر وفود المزارعين وتكاليف الصيانة، مما سيسهم في خلق بيئة أكثر استدامة وأقل تلوثاً.

"من خلال المضخات الشمسية، يتمتع المزارعون بفرصة استخدام مصدر نظيف ومجاني للطاقة، ولكن يمكنهم أيضاً ري المزيد من المزارع وزيادة الإنتاج".

السيدة نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة والرئيس التنفيذي لجهاز المشروعات الصغيرة

وفقاً لمنظمة الفاو، تمتلك مصر أكبر مساحة زراعية بين دول حوض النيل، حيث تقدر المساحة الإجمالية المجهزة للري بـ ٣.٤٥ مليون هكتار (٣.٤٪ من إجمالي مساحة البلاد).

علاوة على ذلك، دخلت مؤسسة التمويل الدولية في شراكة مع البنك الزراعي المصري لمساعدة المزارعين المصريين في الوصول إلى التمويل لشراء أنظمة الري بالطاقة الشمسية، وتقليل اعتمادهم على المولدات التي تعمل بالديزل. ومن خلال هذه الشراكة تساعد مؤسسة التمويل الدولية البنك الزراعي المصري في بناء القدرات وتصميم منتجات مالية جديدة لتمكين المزارعين المصريين الذين يفتقر معظمهم إلى الوصول المباشر إلى شبكة الكهرباء، لشراء وتركيب مضخات

الري بالطاقة الشمسية. ومن الجدير بالذكر أن استخدام الطاقة الشمسية لضخ المياه يمكن أن يوفر للمزارعين ما يقدر بنحو

٨٧٥ مليون دولار

سنوياً من تكاليف وقود الديزل، مما يساعد على تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

الوصول للمياه النظيفة

تطبق مصر أيضًا برنامج خدمات الصرف الصحي في المناطق الريفية المستدامة مع البنك الدولي في مصر، بهدف تعزيز قدرة المؤسسات على الوصول لخدمات الصرف الصحي وتحسينها في البحيرة والدقهلية والشرقية. و ذلك بالتنسيق مع ست شركات للمياه والصرف الصحي في منطقة دلتا النيل، ويقوم البرنامج بتمويل الشركات لعمل توصيلات صحية منزلية تعمل بكامل طاقتها ويتم التحقق منها بشكل مستقل.

"يقوم برنامج خدمات الصرف الصحي في المناطق الريفية المستدامة بأكثر من مجرد تمويل التوصيلات المنزلية، فهو يساعد مصر على إعادة تشكيل قطاع المياه والصرف الصحي من خلال إحداث نقلة نوعية عن طريق مواءمة الحوافز مع النتائج".

د. سيد إسماعيل نائب وزير الإسكان لمرافق الإسكان والمجتمعات العمرانية.

يتم وصف أنشطة البرنامج من خلال ثلاثة مجالات رئيسية للنتائج: تحسين الوصول إلى خدمات الصرف الصحي، رفع كفاءة الأنظمة وممارسات التشغيل لشركات المياه والصرف الصحي، وتعزيز إطار القطاع الوطني ونطاق كل مجال من مجالات النتائج. وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع حوالي

٥٠٠ مليون دولار

تغطي كلًا من الصرف الصحي والصحة.

الهدف هو القوة الدافعة

تتضمن المحفظة التنموية لوزارة التعاون الدولي،

٤٣ مشروعاً

بقيمة

٤,٩ مليار دولار

حيث تعمل هذه المشروعات على تحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة، أي ما يعادل

١٩,٤%

من إجمالي محفظة التمويل التنموي الجارية.

- **الهدف السادس: المياه النظيفة والصرف الصحي (الهدف الفرعي ٦.١):** تحقيق الوصول الشامل والعادل إلى مياه الشرب النظيفة ومنخفضة التكلفة للجميع.
- **الهدف السادس: المياه النظيفة والصرف الصحي (الهدف الفرعي ٦.٢):** الوصول إلى خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية الملائمة والعادلة للجميع، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأقل دخلا .
- **الهدف السادس: المياه النظيفة والصرف الصحي (الهدف الفرعي أ.٦):** تعزيز التعاون الدولي ودعم بناء القدرات للبلدان النامية في الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي ، بما في ذلك تجميع المياه وتحلية المياه وكفاءة المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي وإعادة التدوير وإعادة الاستخدام التقنيات.
- **الهدف السادس: المياه النظيفة والصرف الصحي (الهدف الفرعي ب.٦):** دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي.
- **الهدف السادس: المياه النظيفة والصرف الصحي (الهدف الفرعي ٦.٣):** تحسين جودة المياه عن طريق الحد من التلوث ، وتقليل تسريب المواد الكيميائية والمواد الخطرة، وخفض نسبة مياه الصرف غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام الآمن على مستوى العالم.
- **الهدف السادس: المياه النظيفة والصرف الصحي (الهدف الفرعي ٦.٥):** تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون عبر الحدود.
- **الهدف السادس: المياه النظيفة والصرف الصحي (الهدف الفرعي أ.٦):** تعزيز التعاون الدولي ودعم بناء القدرات للبلدان النامية في الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي ، بما في ذلك تجميع المياه وتحلية المياه وكفاءة المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي وإعادة التدوير وإعادة الاستخدام التقنيات.
- **الهدف السادس: المياه النظيفة والصرف الصحي (الهدف الفرعي ب.٦):** دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي.

الشركات الصغيرة والمتوسطة

إطلاق الإمكانات الكامنة للاقتصاد المصري

يمثل التعاون مُتعدد الأطراف أحد أهم أدوات تسخير إمكانات القطاع الخاص والمجتمع المدني وتوجيههما نحو تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية، مع الأخذ في الاعتبار ربط المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، بأهداف القطاع الخاص في مصر، حيث يوجد تركيز أكبر على التمكين بدلًا من مجرد التسليم. ويهدف إلى تهيئة الظروف المناسبة لإطلاق العنان للقوى العاملة المحلية من خلال إطار قانوني وتنظيمي مناسب، وبنية تحتية وخدمات فعالة، وإمدادات طاقة نظيفة.

وتعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر هي العمود الفقري للأعمال التجارية المحلية والعالمية، وإذ تعمل وزارة التعاون الدولي، من خلال استراتيجية سرد المشاركات الدولية التي تضع المواطن محور الاهتمام، من خلال تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين، فلابد من النظر للحلقات الصغيرة ضمن الاقتصاد المصري لتصبح رؤيتنا أوسع، ونتمكن من معالجة القضايا الاقتصادية المختلفة.

وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تستحوذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة حالياً الغالبية العظمى (٩٩٪) من إجمالي مشروعات القطاع الخاص في مصر، الأمر الذي يعني أنها توظف ٧٥٪ من إجمالي القوى العاملة . كما أن لتلك المشروعات دوراً هاماً في توظيف المرأة المصرية، حيث تمثل النساء اللائي يمتلكن مشروعات ١٠٪ من إجمالي رواد الأعمال.

في عام ٢٠٢٠، تمكنت وزارة التعاون الدولي من توفير تمويل تنموي قيمته

٤٥٧ مليون دولار

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من خلال صندوق الأوبك للتنمية الدولية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والبنك الدولي،و بنك التنمية الأفريقي وألمانيا.

علاوة علي ذلك، تم توجيه

١٦٨ ألف دولار

من تعاوننا الثنائي مع إسبانيا إلى مشروع "خلق فرص عمل من خلال التدريب وتأسيس الشركات"، بالإضافة إلى التمويلات التي تم ضخها للبنوك من شركاء التنمية متعددي الأطراف، ليتم إعادة إقراضها للمشروعات الصغيرة والمتوسط .

وللاستفادة من قوة الشركات الصغيرة، نركز على ثلاثة محاور رئيسية: **تعزيز** مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على **النمو** من خلال التحول الرقمي للتكيف مع الوضع الطبيعي الجديد، و**تمكين** الشركات من أن تصبح أكثر استدامة وتنافسية.

المواطن محور الاهتمام

كيف يمكننا مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

لا يقتصر دور القطاع الخاص على خلق الثروة أو خلق فرص العمل فحسب، بل يمكنه أيضاً ضمان الدمج المجتمعي والأمن الغذائي والحفاظ على البيئة، والأهم من ذلك، الحد من الفقر. ومن أجل الاستجابة بشكل مناسب للتحديات التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة، نبدأ بوضع المواطن محور الاهتمام: تشجيع أصحاب الأعمال والموظفين نحو تحقيق إمكاناتهم الكاملة. ويضم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة أيضًا جزء كبير من العمالة غير الرسمية ورائدات الأعمال، الذي يحتاجون لمزيد من الدعم، لذلك نسخر مواردنا لتحقيق شراكات دولية تهدف لتعزيز ودعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يحقق النمو المستدام.

المشروعات الجارية

مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على النمو: التمكين والانطلاق

يهدف مشروع "دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة" الذي تبلغ قيمته **٩٥ مليون دولار** من صندوق الأوبك للتنمية الدولية، إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر الضعيفة من خلال تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. يوفر ذلك قروضاً أسهل للفئات الأكثر احتياجًا، التي تشمل النساء والعاملات من ذوات الدخل المنخفض وصغار المزارعين والصيادين والمشروعات ريادة الأعمال الصغيرة.

ويهدف تمويل آخر بقيمة ٥٠ مليون دولار من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، إلى دعم وزيادة جهود الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال التمكين الاقتصادي؛ سواء كان ذلك من خلال خلق فرص عمل أو تحسين قدرات المواطنين باعتبارهم استثمار في حد ذاتهم.

وخلال ٢٠٢٠ أيضًا وافقت لجنة إدارة منحة المملكة العربية السعودية التي تبلغ قيمتها **٢٠٠ مليون دولار**، على ضمن بنك الإسكندرية للمستفيدين من المبادرة، وتوجيه تمويل بقيمة **١٠٠ مليون جنيه** للبنك لدعم رقمنة الشركات الصغيرة والمتوسطة والحرف اليدوية. ومن المقرر أن يستفيد من التمويل ١٤٧٥ مستفيداً . منهم ٣٠٪ للمؤسسات المملوكة للنساء و ٤٥٪ للمؤسسات المملوكة لأشخاص دون سن ٣٥ عاماً كما تهدف المنحة إلى إحياء الحرف اليدوية المحلية وتنشيط الاقتصاد الحرفي الجديد والذي تزايدت أهميته لمواجهة الطلب العالمي المتزايد للمنتجات الحرفية عالية الجودة والمستدامة.

> "لقد أعطت مصر الأولوية لبناء مجتمعات شاملة ومرنة اقتصادياً".
>
> الدكتورة رانيا المشاط

لقد عانى القطاع الخاص بشكل كبير بسبب جائحة كورونا، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والشركات الناشئة بسبب التدابير المتخذة للتغلب على الوباء من خلال الإغلاق والعمل عن بعد.
ولذلك قامت وزارة التعاون الدولي بالاستفادة من برامج التعاون المشتركة، في دعم القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث استجاب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بشكل سريع وقدم تمويلات تصل إلى

٨٥٠ مليون دولار

مقدمة للبنوك المحلية لإعادة إقراض المؤسسات المحلية ودعم المعاملات التجارية وتوفير السيولة اللازمة للتغلب على آثار جائحة كورونا .

وجاء التمويل استجابةً لمنصة التعاون التنسيقي المشترك التي كانت قد عقدتها وزارة التعاون الدولي في أبريل ٢٠٢٠، و قد وفرت حزمة الاستجابة السيولة المطلوبة ورأس المال العامل وإعادة هيكلة الميزانية العمومية وتمويل التجارة ودعم البنية التحتية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

كما تم دعم الشركات الصغيرة من خلال برنامج Star Venture لمساعدة المسرّعات على تبني الابتكار وريادة الأعمال وتطوير الأعمال، حيث انضمت شركة Youspital مؤخراً إلى البرنامج ، وهو عبارة عن منصة حجز للرعاية الصحية المخفضة التي تستهدف المواطنين غير القادرين أو غير المؤمن عليهم. كما أطلق البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية برنامج توظيف الشباب للاستفادة من إمكانات الأجيال القادمة والتي تعد جزءًا محورياً من استراتيجية وزارة التعاون الدولي، للاستثمار في رأس المال البشري، ويوفر هذا البرنامج التدريب المهني، ويعالج عدم تطابق المهارات ويخلق فرص عمل. بدأ البنك مشروع تعاون فني بدعم من أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا (SECO) لتعزيز معايير المهارات بالتعاون مع أكاديمية السويدى التقنية (STA) في القاهرة.

في ذات السياق قدم أيضًا بنك الاستثمار الأوروبي ما يقرب من **١,٩ مليار دولار** للبنوك المحلية لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة للمساعدة في ضمان حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، وبالتالي تحسين قدرتهم التنافسية من خلال السماح لهم بالاستثمار بشكل أكبر في التدريب والتكنولوجيا، وفى ضوء ذلك قد تم تخصيص **١,٩ مليون دولار** لبنك القاهرة و **٩٥٢ مليون دولار** للبنك الأهلي و **٨٩٣ مليون دولار** لبنك مصر بالإضافة إلى المساهمة في تمويل صندوق لوراكس بمبلغ **٢٢ مليون دولار**.

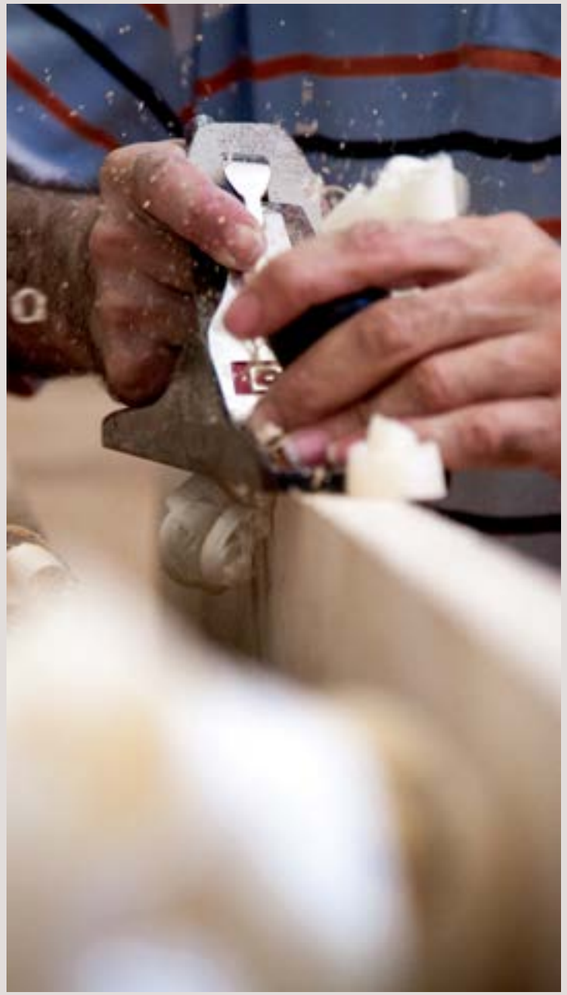

> **"ستظل مصر واحدة من الأسواق الأكثر جاذبية بين الاقتصادات الناشئة بعد كوفيد، لما مرت به من فترة عصيبة من الإصلاح الاقتصادي ولكن النتائج الإيجابية واضحة بالفعل".**
>
> ألفريدو أباد ،رئيس بنك الاستثمار الأوروبي في مصر.

الأعمال الزراعية الصغيرة والمتوسطة تدعم النمو في جميع أنحاء مصر

تلعب المشروعات الغذائية الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم دوراً مهماً في تحقيق الأمن الغذائي في مصر. إن كفاءة قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة يضمن أن أصحاب الحيازات الصغيرة في القارة والذين يشكلون الغالبية العظمى من المزارعين في مصر هم في وضع أفضل لتوافر مقومات الروابط السوقية لتأمين المدخلات وإنتاج متطلبات السوق، والعثور على متعهدين لمنتجاتهم.

وانطلاقا من أهمية الزراعة باعتبارها ركيزة أساسية في استراتيجية الدولة للتنمية المستدامة، وفرت المنحة السعودية بالتنسيق مع وزارة التعاون الدولي، تمويلا لخمسة مشروعات في ٢٧ محافظة هذا العام بتمويل إجمالي قدره ١٢ مليون دولار. ثلاثة من هذه المشروعات من خلال البنك الزراعي المصري، بهدف تعزيز الأمن الغذائي ودعم المزارعين في صعيد مصر من خلال مشروعاتهم الصغيرة ومتناهية الصغر لمضاعفة إنتاجيتهم الزراعية ودخولهم، وضمان أنظمة إنتاج غذائي مُستدامة من خلال تنفيذ ممارسات زراعية مرنة تزيد من الإنتاجية.

إن صغار المزارعين وأكثرهم من النساء يمثلون الكتلة المؤثرة في قطاع الزراعة ككل، لذا نواصل العمل مع شركائنا لبناء قدراتهم وزيادة إنتاجهم وتطوير آليات لتحسين النظام البيئي من خلال التكامل والرقمنة.

تقنين وضع العمالة غير الرسمية

لقد كشفت الجائحة عن ضعف عمال القطاع غير الرسمي غير المسجلين في برامج الحماية الاجتماعية، ولكنهم يشكلون غالبية العمال في الاقتصاد. لذا فإننا نؤمن بأن الاستفادة من إمكانات هذا القطاع أمر بالغ الأهمية وملهم للابتكار وتحقيق الشمولية.

وفقاً لمنتدى البحوث الاقتصادية، يستحوذ القطاع غير الرسمي على أكثر من ٥٠٪ من إجمالي العمالة في مصر. ورغم انتشار العمالة غير الرسمية إلا أنها تستخدم في بعض الأحيان من قبل بعض الشباب بمثابة "نقطة انطلاق"، وهو الذي يمكنهم من اكتساب الخبرة العملية اللازمة للتغلب على عدم توافق المهارات مع طريق التوظيف الرسمي.

وقد أشارت الدكتورة رانيا المشاط في مؤتمر نظمه معهد الشرق الأوسط عبر تقنية الفيديو كونفرنس- والذي يعد أقدم مركز فكري وثقافي في واشنطن مخصص لدراسات الشرق الأوسط - إلى أن مصر تمضي قُدُمًا في تنفيذ إصلاحات هيكلية تشمل تقنين وضع القطاع غير الرسمي.

وخلال الجائحة تم توسيع شبكة الحماية الاجتماعية، لتقديم دعم نقدي للعمالة غير الرسمية، بواقع ٥٠٠ جنيه لمدة ثلاثة أشهر، لكل العمال غير الرسميين المسجلين في قاعدة بيانات وزارة القوى العاملة، والتي تتضمن حوالي مليون فرد يعملون في البناء والزراعة والصيد والسباكة. تمت إضافة ١٠٠,٠٠٠ أسرة إلى برنامج الحماية الاجتماعية وستزيد ميزانية السنة المالية ٢٠٢١ إلى

١,٢ مليار دولار

مقارنة بـ ١.١٨ مليار دولار في ٢٠٢٠.

وللتغلب على التحديات المختلفة في بيئة الأعمال، مثل عدم الوصول إلى شبكات التمويل والأسواق والأعمال، تم إطلاق عدة مشروعات مثل: "دعم وتمويل المشروعات الصغيرة"، التي خصص لها صندوق خليفة للتنمية قرضًا بمبلغ

٢٠٠ مليون دولار

لتحسين الحصول على التمويل في المناطق النائية والمهمشة، ويستهدف إنشاء ١٠٠ ألف مشروع وإتاحة أكثر من ١٢٠ ألف فرصة عمل. في يونيو ٢٠٢٠، أطلقت وزارة التعاون الدولي والاتحاد الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر المرحلة الثانية من "برنامج تنمية المجتمع" بتمويل إجمالي قدره

٧ مليون دولار

استهدف البرنامج تطوير المرافق المجتمعية مثل مياه الشرب وشبكات الصرف الصحي ورصف جوانب الطرق والمدارس والعيادات الصحية ومراكز الشباب. يضطلع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في تنفيذه لبرنامج تنمية المجتمع بمرحلتين من شأنهما تحفيز القطاعات كثيفة العمالة وتسريع خلق فرص عمل.

يهدف برنامج التنمية المجتمعية إلى تمويل الاستثمارات في البنية التحتية المجتمعية لتحسين مستويات المعيشة للأشخاص غير القادرين الذين يعيشون في المراكز الحضرية في العديد من المحافظات.

"تواصل دعم الاقتصاد الحديث والمستدام في مصر وتعزيز المرونة الاقتصادية".

داريو سكاناتيكو، نائب رئيس بنك الاستثمار الأوروبي.

الهدف هو القوة الدافعة

تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الشركات الصغيرة والمتوسطة

العديد من هذه المشروعات تساعد في تحقيق أهم أهداف التنمية المستدامة، وأبرزها الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد؛ الذي يتمثل في

٤٢ مشروع

بقيمة

١,١ مليار دولار

ممثلًا

٤,٢%

من إجمالي محفظة التمويل التنموي الجارية للوزارة. يتم تحقيق الهدف الثامن من خلال السماح للشركات الصغيرة والمتوسطة بتحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع والارتقاء التكنولوجي والابتكار.

كما تعزز المشروعات السياسات الموجهة نحو التنمية التي تدعم خلق فرص عمل لائقة، وريادة الأعمال، وإضفاء الطابع الرسمي على الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. من بين بعض الأهداف التي تم تعزيز العمل عليها من أهداف التنمية المستدامة الهدف الأول: القضاء على الفقر، من خلال ضمان تمتع جميع الرجال والنساء بحقوق متساوية في الموارد الاقتصادية والخدمات المالية. الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين من خلال منح المرأة حقوقاً متساوية في الموارد الاقتصادية والوصول إلى الخدمات المالية أيضاً. الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والبنية التحتية والهدف الحادي عشر: المدن والمجتمعات المستدامة.

- **الهدف الأول: القضاء على الفقر (الهدف الفرعي ب.١):** وضع أطر سياسية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء وتحقق تكافؤ الفرص، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر.
- **الهدف الثامن: العمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف الفرعي ٨.٣):** تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الابداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية.
- **الهدف الثامن: العمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف الفرعي ٨.٥):** خلق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة.
- **الهدف الثامن: العمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف الفرعي ٨.٦):** الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب.
- **الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة (الهدف الفرعي ١٠.١):** التوصل تدريجيا إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى ٤٠٪ من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني.

وظائف الغد

الرقمنة والابتكار والاستدامة سمات أساسية في وظائف المستقبل

العقدان الماضيان كانا أفضل وقت لبدء الاستعداد لهذا السوق، لذا يجب علينا من الآن اتخاذ الخطوة القادمة في هذا المسار.

في السنوات الأخيرة برز دور مصر باعتبارها إحدى أفضل الأسواق لاحتضان الشركات الناشئة ورواد الأعمال، ولقد حان الوقت لإعداد خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لدعم ريادة الأعمال.

في التقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي "وظائف الغد" فإن ٩٦ وظيفة تنتمي إلى سبعة مجموعات مهنية آخذة في الظهور بسرعة بالتوازي مما يعكس العوامل "الرقمية" و "البشرية" التي تقود النمو في وظائف الغد. من المقرر أن تنمو وظائف المستقبل بنسبة ٨١٪ وستوفر ٦.١ مليون وظيفة على مستوى العالم ، مدعومة بزيادة في القوى العاملة الريادية الجديدة والمبتكرة.

يشهد قطاع ريادة الأعمال في مصر نموا إيجابيا وازدهارا، وهو ما يدفع نحو زيادة الاعتماد على الابتكار والتقنيات الحديثة والحلول المستدامة، وتمثل الشراكات بين القطاع الحكومي والخاص وتعزيزها دافعا لمزيد من النمو في هذا القطاع.

المواطن محور الاهتمام

"ريادة الأعمال والشباب هما جوهر التنمية في الاقتصاد الرقمي".

الدكتورة رانيا المشاط

إن ريادة الأعمال الرقمية تمثل أهمية عالية، لاسيما وأن التطورات التكنولوجية تخلق فرصًا مختلفة لرواد الأعمال. وأصبحت مصر على نحو متزايد مركزاً لريادة الأعمال في المنطقة في ظل ارتفاع نسبة الشباب الموهوبين والمبدعين والذين يتمتعون بالقدرة على المرونة والتكيف مع المتغيرات.

خلال مشاركة وزيرة التعاون الدولي في الجلسة الافتراضية "التحول الرقمي من أجل التعافي الاقتصادي" ضمن مبادرة انطلق بقوة مع جوجل أكتوبر ٢٠٢٠، تحدثت المشاط، عن تأثير التحول الرقمي والتكيف مع أسلوب الحياة القائم على التكنولوجيا. كما شددت على أهمية تهيئة مناخ قوي ومستدام وشامل لريادة الأعمال يكون له تأثير مضاعف على خلق فرص العمل، مما يؤدي إلى تحقيق الاقتصاد الدائري في المستقبل.

ويعتبر المشروع الريادي المتخصص في الأزياء "أحبيبي" نموذجا ناجحا للتعاون متعدد الأطراف، حيث حصل على تمويل تنموي من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في إطار دعم ريادة الأعمال والرقمنة وربط هذه المشروعات بالسوق العالمية، وهو ما يجعل من هذه النماذج قصص ملهمة وبارزة للتعاون بين الأطراف ذات الصلة.

المشروعات الجارية

المرونة في مواكبة التطورات

تعمل وزارة التعاون الدولي على تهيئة مناخ ريادة الأعمال في مصر، وتعزيز إمكانات الابتكار والرقمنة وريادة الأعمال، ودعم وتمويل الأفكار الفعالة والمبتكرة والمرنة والقابلة للتطوير.

وأسست وزارة التعاون الدولي، شركة مصر لريادة الأعمال Egypt Ventures في عام ٢٠١٧ وهي شركة تم إنشاؤها بشراكة سعودية، وتتمثل مهمتها في دعم الشركات الناشئة في مجموعة متنوعة من القطاعات في جميع أنحاء مصر والاستثمار فيها.

أنشأت شركة مصر لريادة الأعمال نموذجاً يتم من خلاله توجيه الاستثمارات إلى مسرعات الأعمال وشركات رأس المال المخاطر والشركات الناشئة في المراحل المبكرة وفي مراحل النمو. وتعتبر شركة مصر لريادة الأعمال هي الأولى من نوعها المؤسسة بتمويل من القطاعين العام والخاص، وتعمل على تمويل الشركات التي تركز على الابتكار بقيادة رواد أعمال أقوياء ومرنين لديهم القدرة على خلق قيمة اقتصادية عالية والمنافسة على نطاق عالمي.
تهدف شركة مصر لريادة الأعمال إلى تنمية وتعزيز ثقافة الشركات الناشئة في الاقتصاد المصري وتحفيز تطوير بيئة ريادة الأعمال ، وبناء القدرة التنافسية للاقتصاد، التي تؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي.

من خلال صندوق تبلغ قيمته أكثر من **٤٠ مليون دولار**، قامت شركة مصر لريادة الأعمال والشركات الداعمة ، بما في ذلك، شركات فلك الناشئة (Falak Startups) و EFG-EV Fintech، لها بأكثر من ١٥٠ استثمار في الشركات الناشئة المصرية في مرحلة النمو والتوسع.

سلط تقرير بيئة الأعمال للشركات الناشئة لعام ٢٠٢٠ الضوء على القاهرة باعتبارها مكان الاختبار المثالي للابتكار، وسوقاً جذاباً لقابلية التوسع من قبل الشركات الناشئة، وتم تصنيفها كواحدة من أفضل ١٠ اقتصاديات حاضنة للمواهب في عام ٢٠٢٠ وواحدة من أفضل ١٠ أنظمة في إفريقيا والشرق الأوسط على مستوى تمويل الشركات الناشئة.

في أكتوبر ٢٠٢٠، قامت الدكتورة رانيا المشاط بزيارة حاضنة الأعمال Flat٦Labs مع كل من جون بارسا مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في واشنطن، الذي زار مصر في أول زيارة خارجية لها، وكذلك السفير جوناثان كوهين سفير الولايات المتحدة في مصر، وليزلي ريد مديرة مكتب القاهرة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، حيث التقوا برواد أعمال شباب، للتعرف على خطط أعمالهم ونجاحاتها .

الهدف هو القوة الدافعة

حققت مسرعة الأعمال Flat٦Labs، نموًا لتصبح مسرع الأعمال الرائد في مصر بعد أن ساعدت ١٠٦ شركة على خلق ٧٤٥٠ وظيفة (منها ٦٢٩٣ تشغلها نساء)، وتعتبر المسرعة قصة نجاح للتعاون الثنائي بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية، حيث دعمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية Flat٦Labs في سنواتها الأولى من خلال الإرشاد والمساعدة الفنية في إطار مشروع التنافسية المصرية الذي تبلغ تكلفته ٣٢ مليون دولار بين الحكومتين المصرية والأمريكية.

بالإضافة إلى استثمار صندوق المشروعات المصري الأمريكي في Flat٦Labs الذي بلغ حوالي مليون دولار، من خلال تسخير قوة رواد الأعمال الشباب، يعد Flat٦labs نموذجًا للتعاون لتعزيز توظيف الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويقدم مجموعة واسعة من الخدمات بما في ذلك التوجيه والتدريب والتمويل.

واستثمرت الولايات المتحدة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية منذ عام ٢٠١١، أكثر من ١٥٠ مليون دولار لدعم آلاف رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مصر. ومن خلال تسخير قوة رواد الأعمال الشباب تعد شركة Flat٦labs نموذجاً للتعاون متعدد الأطراف لتوظيف الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث أنه يقدم مجموعة واسعة من الخدمات بما في ذلك التوجيه والتدريب والتمويل.

تعتمد وظائف المستقبل بشكل كبير على تحقيق العديد من الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، في آن واحد. بحيث لا يقتصر الأمر على هدف واحد فحسب ، بل تحتاج إلى التضافر بنجاح لتحقيق أكبر عدد ممكن من أهداف التنمية المستدامة من أجل خلق وظائف جديدة.

- **الهدف الرابع: التعليم الجيد (الهدف الفرعي ٤.٤):** الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام ٢٠٣٠.
- **الهدف الرابع: التعليم الجيد (الهدف الفرعي ٤.٧):** ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة،
- **الهدف الرابع: المساواة بين الجنسين (الهدف الفرعي ب.٥):** تعزيز استخدام التكنولوجيا، ولاسيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتعزيز تمكين المرأة.
- **الهدف الثامن: العمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف الفرعي ٨.٢):** تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع والارتقاء التكنولوجي والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والقطاعات كثيفة العمالة.
- **الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية (الهدف الفرعي ٩.٣):** زيادة وصول المؤسسات الصناعية الصغيرة وغيرها من المؤسسات ، ولا سيما في البلدان النامية ، إلى الخدمات المالية ، بما في ذلك الائتمان منخفض التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق.
- **الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية (الهدف الفرعي أ.٩):** تسهيل تطوير البنية التحتية المستدامة والمرنة في البلدان النامية من خلال تعزيز الدعم المالي والتكنولوجي والتقني للبلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية .
- **الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية (الهدف الفرعي ج. ٩):** زيادة الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل كبير والسعي لتوفير وصول عالمي وبأسعار معقولة إلى الإنترنت في أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٠.

التحول الرقمي

الاقتصاد الرقمي يحرك جهود التعافي العالمية

لقد غيرت الثورة الرقمية حياتنا ومجتمعاتنا بشكل غير مسبوق، لا سيما مع ظهور تقنيات جديدة تؤدي إلى تحول كبير في سوق العمل.

ومع انتشار الوباء وتأثيره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية العالمية، يُنظر إلى صعود الاقتصاد الرقمي على أنه بمثابة محرك جديد نحو تعافي الاقتصادي العالمي، حيث أصبحت الصناعات المرتبطة بالإنترنت أكثر تركيزاً على مجالات وفرص التنمية. لذا يعد الاقتصاد الرقمي فى حاجة ماسة إلى المهارات المتطورة والمختلفة، وجيلًا جديداً من سياسات الحماية الاجتماعية.

ومما لا شك فيه أن هناك فرصًا هائلة للاقتصاد المصري، حيث يشهد سوق العمل تغير غير مسبوق من حيث صعود المبتكرين ورواد الأعمال من الشباب. لا سيما في قطاعي التكنولوجيا الرقمية والتكنولوجيا المالية، مما يوفر فرصة فريدة من نوعها للدولة لتعظيم أثر نشر هذه الإمكانات والاستفادة من الاتجاهات الجديدة للنمو .

وفي الوقت الحالي تبرز العديد من التقنيات الجديدة، مثل إنترنت الأشياء، والذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، والتعلم الآلي، وتتجلى كل هذه التقنيات في المشروعات المنفذة بالعاصمة الإدارية الجديدة حيث من المقرر أن تكون هي أول مدينة ذكية في مصر، حيث ستشمل نظام أمان رقمي وبنية تحتية ذكية لترشيد الاستهلاك، مع التركيز على موارد الطاقة المتجددة باستخدام إنترنت الأشياء.

كما خصصت الحكومة المصرية استثمارات كبيرة في إصلاح وتطوير التعليم، هذه الاستثمارات لا ترتكز فقط على التعلم ولكن كيفية التعلم والعمل على إتاحة فرص التعلم للجميع .

و مع إزدهار وتنامى قدرات فئة الشباب، ليست التقنيات الناشئة فقط هي التي تمهد الطريق للتحول الرقمي، ولكن أيضا النظام الناجح لريادة الأعمال . حيث تحظى مصر حالياً بأكبر عدد من صفقات الشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بإجمالي تمويل قيمته **٩٥ مليون دولار.**

وتتخذ الحكومة المصرية خطوات أساسية على المستويين المحلى والدولى، للمضي قدماً في الاتجاه الصحيح، لذا تقوم بتعزيز الشراكات مع شركاء التنمية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى تعبئة النظام البيئي الحيوي للابتكار و للشركات الناشئة .

المواطن محور الاهتمام

تعيد الرقمنة تشكيل الطريق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة*

ولضمان التنفيذ الفعال للجهود المبذولة من قبل الحكومة المصرية، تعمل وزارة التعاون الدولي على ربط جميع الأطراف ذات الصلة بالفرص الواعدة في مجال الرقمنة وريادة الأعمال، أيضًا بالتخطيط لعالم العمل الجديد، تجمع الوزارة بين شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين لتعزيز المعرفة المتعلقة بنقل التكنولوجيا والتي بدورها ستعمل على تعزيز وبناء القدرات التقنية للأفراد.

تعمل الحكومة المصرية أيضاً على دمج حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قلب اقتصادها الرقمي، لزيادة الوعي وتسريع الانتقال من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، حتى يتمكن أصحاب الأعمال من تطوير أعمالهم في قطاع حديث ومنظم. كما يفتح نشر التكنولوجيا الباب أمام إتاحة وتوفير حلول مبتكرة للتمويل مثل التمويل الجماعي وحلول إقراض المؤسسات، لتمويل أهداف التنمية المستدامة وتحقيق التكافؤ بين الجنسين.

*** فريق عمل الأمم المتحدة المعني بالتمويل الرقمي لأهداف التنمية المستدامة.**

المشروعات الجارية

دعم رواد الأعمال من الفكرة إلى الانتشار

وضعت وزارة التعاون الدولي إطارًا استراتيجيًا لتشجيع الدمج التكنولوجي الذي يركز على أهداف التنمية المستدامة وتحقيق التأثير الفعال، عن طريق تحويل طموحات تحقيق التنمية إلى حلول رقمية ملموسة من خلال أربعة مكونات رئيسية:

أولًا: تحديد الأولويات. من خلال منصات التعاون التنسيقى المشترك التابعة لوزارة التعاون الدولي لدعم التعاون الاقتصادي بين مصر وشركائها متعددي الأطراف والثنائيين في مجال الرقمنة وريادة الأعمال.

ثانياً: توليد الأفكار. من خلال معالجة التحديات والفرص في المجال التكنولوجي بالتنسيق مع شركاء التنمية للبحث عن أفكار ابتكارية جديدة يمكن تنفيذها وتشجيع نقل التكنولوجيا من خلال اتفاقيات التمويل الخاصة بالمساعدة الفنية.

ثالثاً: تنفيذ المشروع. بالنظر في تصميم وتنفيذ جميع مشروعات الرقمنة وريادة الأعمال.
رابعاً: المراقبة والتحسين، دمج استخدام حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لضمان المرونة والكفاءة في مراقبة تنفيذ المشروعات وأنشطة وزارة التعاون الدولي.

يركز الإطار الاستراتيجي على التعاون متعدد الأطراف، مع شركاء التنمية والقطاع الخاص والمجتمع لتوسيع نطاق الموارد المخصصة لبناء أسس اقتصاد رقمي مزدهر ومبتكر وشامل.

في نوفمبر ٢٠٢٠، وقعت وزارة التعاون الدولي مع لجنة إدارة المنحة السعودية، اتفاقية تمويل بقيمة **٦,٤ مليون دولار** لتمويل التحول الرقمي لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في القرى، واستهداف مشروعات رواد الأعمال النساء العاملين في مجال الحرف اليدوية.

سيتم تنفيذ البرنامج من خلال بنك الإسكندرية حيث يستفيد من التمويل أكثر من

١٤٧٥ عميل

٣٠٪ منهم لشركات مملوكة للنساء و ٤٥٪ لشركات مملوكة لأشخاص دون سن ٣٥ عاماً.

للدفع من أجل رقمنة قطاعات الأعمال الزراعية، شاركت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، في جلسة افتراضية رفيعة المستوى نظمها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) في أبريل ٢٠٢٠ حيث سلطت الضوء على جهود مصر لتعزيز الزراعة الذكية وتبنى خطط لرقمنة الزراعة وتقليل نفقات المزارعين لتحقيق الاستدامة.

وبالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، تعمل الحكومة على تفعيل دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع الزراعة من خلال الخرائط الرقمية لمصر وتنفيذ برامج تدريبية حول نقل المعرفة التقنية للمزارعين.

تتزايد إمكانات الابتكار في التكنولوجيا المالية (Fintech) أكثر من أي وقت مضى. وقد تعددت العوامل التى جعلت من التكنولوجيا المالية أولوية قصوى للحكومات نحو تطبيق الشمول المالي، في ظل التغيرات الديموغرافية والتقدم التكنولوجي السريع ونمو التجارة الإلكترونية و إنتشار وباء كوفيد-١٩.

قامت كل من شركة Egypt Ventures و EFG-Hermes (إحدى المؤسسات المصرفية الاستثمارية الرائدة في مصر) في عام ٢٠١٨ بتأسيس "EFG-EV Fintech" كشركة استثمارية رائدة تركز على التكنولوجيا المالية.

تعمل EFG-EV Fintech كمسرع لبدء تشغيل الشركات الناشئة وصندوق رأسمال مخاطر، لرعاية ودعم وتمكين الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية. بالإضافة إلى التمويل تُقدم "EFG-EV Fintech" للشركات الناشئة مساحات للعمل، وخدمات قانونية ومحاسبية، وبرامج تدريب وإرشاد مخصصة.

و في عام ٢٠٢٠، تخرجت خمس شركات ناشئة من الدورة الثالثة بإجمالى استثمار أولى قيمته أكثر من ١٦٠ ألف دولار كما تم إطلاق دورة رابعة. بالإضافة إلى ذلك، استثمرت EFG-EV Fintech من خلال ذراع رأس المال المخاطر، الخاص بها بشكل مباشر في ٤ شركات تكنولوجيا مالية عالية النمو باستثمارات إجمالية تبلغ ٦٥٠ ألف دولار. يؤدي هذا إلى زيادة حصيلة محفظة الشركة إلى ٢٠ شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية و ١٣ خريجاً من برنامج تسريع الأعمال منهم ٧ خريجين باستثمار مباشر.

رؤى تحفيزية

شاركت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، كأول وزيرة مصرية، فى حلقة نقاش رفيعة المستوى حول تمكين المرأة للقيادة في دورة ٢٠٢٠ عبر منصة Linkedin، مع أكثر من

٥٦٠٠ مشاهد

من أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يعد Linkedin المملوك لشركة Microsoft أحد أسرع منصات التواصل الاجتماعي نموًا حيث يضم أكثر من ٦٩٠ مليون مستخدم على مستوى العالم، أكثر من نصفهم يقع فى فئة خريجي الجامعات. يشاهد المهنيين ما يقرب من ٤ ملايين ساعة من المحتوى على LinkedIn Learning شهرياً، بزيادة شهرية تبلغ ٥٠٪ تقريباً، بالإضافة إلى زيادة مشاهدة البث المباشر لـ LinkedIn بنسبة ١٥٨٪ منذ فبراير ٢٠٢٠.

في ظل اقتصاد عالمي سريع التغير، فإن الدعوة إلى نهج جديدة من شأنها أن تخلق قيمة وتولد وظائف مستدامة، و فى ضوء ذلك شددت المشاط على أهمية توسع اهتمامات الشباب وعدم حصرهم فى مهنة أو مكان معين، ولكن يجب عليهم زيادة وتنويع المعرفة لاكتساب المهارات والخبرة اللازمة لسوق العمل المتغير بشكل متزايد.

ووفقًا لتقرير «خريطة تحول نظم التوظيف» الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، فإن نمو العمل المستقل ساهم بنسبة كبيرة ولافتة للنظر من معدلات نمو الوظائف منذ عام ٢٠٠٥، وذلك بسبب ظهور ما يسمى بـ«اقتصاد المنصات» أي نظم التوظيف القائمة على المنصات الرقمية والمنتشرة على مستوى العالم مثل أمازون وأوبر، حيث أسهمت هذه المنصات في خلق فرص عمل أكثر مرونة ونظم توظيف تسمح بالمشاركة الكاملة من أي مكان .

وفى مارس ٢٠٢٠ ظهرت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، في فيديو من Google ، حيث أكدت على أهمية التكنولوجيا في إطلاق العنان لإمكانات جديدة في مصر، وتحويل الصناعات والبلدان.

الهدف هو القوة الدافعة

تتضمن حافظة وزارة التعاون الدولي حالياً

٣٤ مشروعاً

في الابتكار والرقمنة وريادة الأعمال وتساهم في تحقيق

١٣ هدفاً

من أهداف التنمية المستدامة بتمويل تنموي قدره

مليار دولار

تمثل ٤%

من محفظة التمويل التنموي للوزارة .

- **الهدف الأول: القضاء على الفقر (الهدف الفرعي أ.١):** ضمان تعبئة كبيرة للموارد من مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون الإنمائي، من أجل توفير وسائل كافية ويمكن التنبؤ بها للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، لتنفيذ البرامج وسياسات القضاء على الفقر بجميع أبعاده.

- **الهدف الأول: القضاء على الجوع (الهدف الفرعي أ.٢):** زيادة الاستثمار، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون الدولي، في البنية التحتية الريفية، والبحوث الزراعية وخدمات الإرشاد، وتطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات النباتية والحيوانية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية ، في خاصة من أقل البلدان نموا.

- **الهدف الرابع: التعليم الجيد (الهدف الفرعي ٤.٤):** زيادة كبيرة في عدد الشباب والبالغين الذين لديهم المهارات ذات الصلة ، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية ، للتوظيف والوظائف اللائقة وريادة الأعمال.

- **الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين (الهدف الفرعي ٥.٥):** ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وتكافؤ الفرص للقيادة على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.

- **الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين (الهدف الفرعي ب.٥):** تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية ، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، لتعزيز تمكين المرأة.

- **الهدف السابع: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة (الهدف الفرعي أ.٧):** تعزيز التعاون الدولي لتسهيل الوصول إلى أبحاث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك الطاقة المتجددة ، وكفاءة الطاقة وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف، وتشجيع الاستثمار في البنية التحتية للطاقة والطاقة النظيفة تقنية.

- **الهدف السابع: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة (الهدف الفرعي ب.٧):** توسيع البنية التحتية ورفع مستوى التكنولوجيا لتوفير خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول النامية.

- **الهدف الثامن: العمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف الفرعي ٨.٢):** تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع والارتقاء التكنولوجي والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والقطاعات كثيفة العمالة.

- **الهدف الثامن: العمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف الفرعي ٨.٣):** تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية التي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وخلق فرص العمل اللائقة، وريادة الأعمال، والإبداع والابتكار، وتشجع على ضم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر للقطاع الرسمي، بما في ذلك من خلال الوصول إلى الخدمات المالية.

- **الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية (الهدف الفرعي ٩.٤):** تحسين البنية التحتية والصناعات المعدلة لجعلها مستدامة، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التقنيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئياً ، مع اتخاذ جميع البلدان إجراءات وفقاً قدراتهم الخاصة.

- **الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية (الهدف الفرعي ٩.٥):** تعزيز البحث العلمي، ورفع مستوى القدرات التكنولوجية للقطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام ٢٠٣٠، تشجيع الابتكار وزيادة عدد العاملين في البحث والتطوير بشكل كبير لكل مليون شخص والإنفاق العام والخاص على البحث والتطوير.

- **الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية (الهدف الفرعي ب.٩):** دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية ، بما في ذلك عن طريق ضمان بيئة سياسات مواتية ، من بين أمور أخرى ، للتنويع الصناعي وإضافة القيمة للسلع الأساسية.

- **الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان (الهدف الفرعي أ.١٢):** دعم البلدان النامية لتعزيز قدرتها العلمية والتكنولوجية على التحرك نحو أنماط أكثر استدامة للاستهلاك والإنتاج.

- **الهدف السابع عشر: الشراكات من أجل الأهداف (الهدف ١٧.٧):** تشجيع تطوير ونقل ونشر وتنشر التكنولوجيات السليمة بيئياً إلى البلدان النامية بشروط مواتية ، بما في ذلك بشروط تساهلية وتفضيلية ، على النحو المتفق عليه بشكل متبادل

- **الهدف السابع عشر:الشراكات من أجل الأهداف (الهدف ١٧.٨):** التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠١٧ وتعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- **الهدف السابع عشر: الشراكات من أجل الأهداف (الهدف ١٧.١٦):** تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة ، تكملها شراكات أصحاب المصلحة المتعددين التي تحشد وتتقاسم المعرفة والخبرة والتكنولوجيا والموارد المالية ، لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان ، ولا سيما البلدان النامية.

سيناء

سيناء..
قصص تنموية استثنائية

المشروعات التنموية التي يتم خلقها وتنفيذها في كافة أنحاء مصر متعددة ولكل منها قصة مميزة، لكن ما يتم تنفيذه في شبه جزيرة سيناء له ميزة استثنائية، تنبع من أهمية المنطقة لمصر، ومكانتها التاريخية، وثقافتها المميزة، وطبيعتها الخلابة، والكثير الذي لا يمكن أن تعبر عنه الكلمات؛ وتسعى وزارة التعاون الدولي لاستغلال كافة الإمكانيات المتاحة، والتعاون متعدد الأطراف، لإطلاق الإمكانات الكامنة للمجتمعات في شبه جزيرة سيناء وتنميتها.

مشروع التجمعات التنموية بشبه جزيرة سيناء
مشروعات التعاون الدولي في إطار استراتيجية سرد المشاركات الدولية

المواطن، المشروعات والهدف

المواطن محور الاهتمام

١٨

تجمع تنموي

١٨

تجمع زراعي

منشآت خدمية متكاملة

٤٥ ألف

فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة

المشروعات الجارية

بناء مجتمعات جديدة ومستدامة

توفير فرص العمل

تشجيع صغار المستثمرين

الحفاظ على البيئة

دعم النمو الاقتصادي لاسيما الزراعي

تحسين دخول المواطنين بالمنطقة

الهدف هو القوة الدافعة

المواطن محور الاهتمام

خلق الروابط بين المجتمعات

إن المجتمعات لا يمكن أن تحقق أهدافها بدون الاتصال المباشر، لذلك فإن سياسة جمهورية مصر العربية تجاه تنمية شبه جزيرة سيناء تقوم على تعزيز الروابط بين المجتمع السيناوي وكافة ربوع مصر، والتعرف على التحديات والفرص، حيث أن إيجاد طرق لتحقيق الفائدة للمجتمعات هو المحرك الرئيسي في جميع مشروعاتنا لتحقيق أهداف الأمم المتحدة السبعة عشر للتنمية المستدامة.

المشروعات الجارية

الاستدامة هدف أساسي في الجهود التنموية

تتطلب خطة التنمية المستدامة الناجحة شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. من خلال رؤية مشتركة مبنية على أهداف وقيم مشتركة. يتم منح جميع الأطراف ذات الصلة الفرصة للمساهمة ومشاركة معارفهم وخبراتهم التقنية وكذلك دعم الوصول إلى التكنولوجيا والعلوم والابتكار.

لقد ارتبطت مصر فى تنفيذ برنامج تنمية شبه جزيرة سيناء بمؤسسات التمويل العربية (الصندوق السعودى للتنمية- الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية-الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى) من خلال برنامج طموح يهدف إلى تمويل مشروعات التنمية بقيمة ٢,٦٩٨ مليار دولار، حيث تم تخصيص هذه الأموال للقطاعات التالية (الطرق- التعليم العالى و البحث العلمى- التنمية الزراعية- تجمعات سكنية- الرى و الموارد المائية)

يستفيد من مشروعات البرنامج حوالى ١٥٠ قرية بشبه جزيرة سيناء، وتهدف إلى إتاحة الخدمات الأساسية لعدد ٥٥٨ ألف مواطن، وتوفير ٢٦٠٠ مسكن جديد، و استصلاح وزراعة ١٨ ألف فدان وتوفير ٢٠ ألف فرصة عمل؛ ستحقق هذه المشروعات عائد ملموس ونقلة نوعية لتوجيه الشباب في المجتمع السيناوي إلى الإنتاج واستغلال الطاقات البشرية فى أغراض التنمية بما يساعد على الحد من ظاهرة البطالة والمساهمة فى تحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء لأهالى شبه جزيرة سيناء.

جامعة الملك سلمان.. صرح تعليمي جديد

إيماناً بالدور الذى يلعبه الاستثمار في رأس المال البشري في تطوير الكفاءات البشرية، والذي يعتبر خيار استراتيجي في تنمية وتطوير قدرات ومهارات ومواهب البشر، حيث تتمتع مصر برأس مال بشري شاب ذو قدرات عالية يمكنها من دفع عجلة النمو والتنمية؛ يأتي الاستثمار في التعليم على رأس قائمة أولويات التنمية.

ومن خلال التعاون مع الصندوق السعودي للتنمية، تم تدشين جامعة الملك سلمان، بتمويل قدره ٣٩٠ مليون دولار.

يهدف المشروع إلى ضمان وتعزيز فرص التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، كما يشمل المشروع إنشاء ثلاثة فروع للجامعة بمدن الطور ورأس سدر وشرم الشيخ وتضم الجامعة ٧ كليات في تخصصات علمية مختلفة بالإضافة إلى إنشاء ٣ كليات جديدة (كلية الهندسة وعلوم الحاسب بمدينة الطور، كلية الفنون والتصميم ، وكلية العمارة بمدينة شرم الشيخ) إضافة إلى أعمال الرصف و التشجير للطريق المؤدي إلى فرع جامعة الملك سلمان في شرم الشيخ بحيث يصبح العدد الإجمالي ١٠ كليات موزعة على المدن (الطور، رأس صدر،شرم الشيخ) وتبلغ الطاقة الاستيعابية للمرحلة ١٢,٣٠٠ طالب.

محطات المياه والصرف تفتح شرايين التنمية في سيناء

شارك الصندوق الكويتي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، في تمويل المشروعات التنموية الجارية في شمال سيناء، والتي تشمل محطة تحلية المياه بشرق بورسعيد بالإضافة إلى شبكة تصريف مياه بحر البقر.

وتأتي محطة تحلية المياه بشرق بورسعيد، التي مولها الصندوق الكويتي للتنمية بقيمة ١٨٢ مليون دولار، لتلبية الطلب المتزايد على مياه الشرب للأنشطة التجارية والصناعية في المدينة، وتبلغ الطاقة الإنتاجية لمحطة التحلية ١٥٠ ألف متر مكعب ويمكن زيادتها إلى ٢٥٠ ألف متر مكعب في اليوم.

وتبلغ سعة نظام تصريف مياه بحر البقر ٥ ملايين متر مكعب في اليوم ويمكنه استصلاح ٤٠٠ ألف فدان من شبه جزيرة سيناء، وتوفير ١٠٠ ألف فرصة عمل، بالإضافة إلى ذلك، تهدف هذه المشروعات إلى الحفاظ على البيئة من خلال تقليل الفاقد من المياه لأغراض التنمية مما يترك أثراً كبيراً في التنمية الزراعية في شمال سيناء، وتعزيز سوق العمل .

وخلال العام ٢٠٢٠ وقعت وزارة التعاون الدولي مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي **٢٤٩ مليون دولار** لصالح مصرف بحر البقر؛ وهذه هي رابع اتفاقية تمويل مخصصة للمصرف، حيث وقعت اتفاقية سابقة مع الصندوق العربي للإنماء بقيمة **٢٣٨ مليون دولار** واتفاقيتين مع الصندوق الكويتي للتنمية بقيمة **٢٥٥ مليون دولار.**

محطة معالجة مياه الصرف الصحي لري المحسمة

شهدت وزارة التعاون الدولي اختتام أعمال الحفر في نفق الشهيد أحمد حمدي ٢ بقناة السويس، وذلك خلال افتتاح عدد من المشروعات القومية شرق قناة السويس احتفالًا بيوم تحرير سيناء.

كما قمنا بزيارة محطة معالجة مياه الصرف الصحي المحسمة، والتي حصلت على لقب مشروع البنية التحتية للعام في حفل توزيع جوائز الابتكار الإنشائي لعام ٢٠١٩؛ وتم تطوير المحطة بالتعاون بين مصر والصندوق السعودي للتنمية وبالشراكة مع وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية وكذلك وزارة الموارد المائية والري وشركات القطاع الخاص.

ووفرت المحطة أكثر من ١٢,٥ ألف فرصة عمل مباشرة ١٥٠ ألف وظيفة غير مباشرة. كما يوفر المشروع مياه الري لمساحة ٥٠ ألف هكتار من الأراضي النائية والجافة في شمال ووسط سيناء، بهدف تمهيد الطريق للتنمية المستدامة لشبه جزيرة سيناء المصرية وتحقيق الهدف السادس: المياه النظيفة والصرف الصحي، الهدف الثامن: العمل اللائق والنمو الاقتصادي والهدف الحادي عشر: المدن والمجتمعات المحلية المستدامة.

شبكة طرق لربط محاور التنمية

تكمن أهمية الاستثمار في البنية التحتية كونها ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي ضوء ذلك تم تنفيذ ٧ مشروعات ضمن برنامج تنمية شبه جزيرة سيناء في قطاع النقل والمواصلات من أجل ترقية البنية التحتية وتكامل شبكة الطرق.

وبلغت التكلفة الإجمالية لهذه المشروعات **٦٣٧,٣ مليون دولار** وهم: (طريق النفق - طابا، طريق عرضى رقم (١)، طريق الجدى، طريق عرضى (٤)، طريق النفق - شرم الشيخ، طريق محور التنمية، و٤ وصلات تربط محور التنمية بالطريق الساحلى)، تم تنفيذ هذه المشروعات بالشراكة مع الصندوق السعودي للتنمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

وتهدف هذه المشروعات إلى تكامل شبكة الطرق في شبه جزيرة سيناء ورفع مستوى سلامة استخدامها وتخفيض تكاليف التشغيل وزمن الانتقال مما يسهم في خدمة جهود التنمية في شبه الجزيرة بصفة عامة، من خلال توفير فرص عمل وتيسير الحصول على الخدمات التعليمية والصحية للسكان، وخدمة التجمعات السكنية الجديدة، وربط الطرق بالمناطق الصناعية والموانئ، وقناة السويس، وتسهيل حركة التجارة الداخلية، فضلًا عن خدمة حركة التجارة المستقبلية بين جمهورية مصر العربية والدول المحيطة.

تنمية المجتمع السيناوي

إن الاستثمار في رأس المال البشري جزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة للبلاد، لذلك فإن كافة المشروعات التي يتم تنفيذها في شبه جزيرة سيناء تحقق هذا الغرض؛ ومن خلال التعاون متعدد الأطراف يتم تنفيذ مشروع تنمية ٢٦ تجمعًا سكنيًا وزراعيًا، تضم إسكان اجتماعي، ومؤسسات تعليمية، ووحدات صحية، وساحات رياضية، ومجمعات تجارية، لدعم المجتمع السيناوي وتوفير فرص عمل للشباب. ويضم المشروع ١,١٨١ منزل للمواطنين، و١٠,٦١٠ فدان زراعي، بشمال وجنوب سيناء.

كما يشمل المشروع الوصول إلى مياه الشرب النظيفة من خلال ٢٨٦ بئراً، بالتعاون مع وزارة التعاون الدولي، ويتم تمويل المشروعات، من قبل الصندوق السعودي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي كجزء من برنامج تنمية شبه جزيرة سيناء.

تعزيز الدعم لسبل العيش المستدامة

وقعت وزارة التعاون الدولي مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية اتفاقية بقيمة
٦ ملايين دولار
لزيادة فرص التعليم وتحسين سبل عيش المجتمعات في شمال سيناء. وسيركز المشروع على توفير المياه لنحو ٣٠٠ ألف ساكن وخدمات الصرف الصحي لـ ١٠٠ ألف ساكن ، بالإضافة إلى توفير وسائل النقل للمجتمعات الريفية وبرامج سبل العيش الاقتصادية للأسر لزيادة فرص العمل.

"المشروع القومي لتنمية شبه جزيرة سيناء يخلق نظامًا مترابطاً ومستقلاً لكل عائلة في سيناء."

الدكتورة رانيا المشاط

الهدف هو القوة الدافعة

تساعد العديد من هذه المشروعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المهمة

- **الهدف الأول: القضاء على الفقر (الهدف الفرعى ١٢):** تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقًا بمقدار النصف على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠.
- **الهدف الأول: القضاء على الفقر (١ الهدف الفرعى ١.٤):** ضمان تمتع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء، بحقوق متساوية في الموارد الاقتصادية، فضلًا عن الوصول إلى الخدمات الأساسية، والملكية والسيطرة على الأراضي وغيرها من أشكال الملكية، الميراث والموارد الطبيعية والتكنولوجيا الجديدة المناسبة والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر.
- **الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع (الهدف الفرعي ٢.٤):** ضمان نظم إنتاج غذائي مستدامة وتنفيذ ممارسات زراعية مرنة تزيد من الإنتاجية والإنتاج ، وتساعد في الحفاظ على النظم البيئية ، وتعزز القدرة على التكيف مع تغير المناخ ، والطقس القاسي ، والجفاف ، والفيضانات وغيرها من الكوارث تحسين جودة الأرض والتربة بشكل تدريجي.
- **الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين (الهدف الفرعي ٥.أ):** إجراء إصلاحات لمنح المرأة حقوقاً متساوية في الموارد الاقتصادية ، فضلًا عن الوصول إلى ملكية الأراضي وغيرها من أشكال الملكية ، والخدمات المالية ، والميراث والموارد الطبيعية ، والتحكم فيها ، بما يتوافق مع المعايير الوطنية. القوانين.
- **الهدف السادس: المياه النظيفة والصرف الصحي (الهدف الفرعي ٦.١):** تحقيق الوصول الشامل والعادل إلى مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة للجميع.
- **الهدف السادس: المياه النظيفة والصرف الصحي (الهدف الفرعي ٦.٣):** تحسين جودة المياه عن طريق الحد من التلوث، والقضاء على الإغراق وتقليل المواد الكيميائية والمواد الخطرة، وخفض نسبة مياه الصرف غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام الآمن على مستوى العالم.
- **الهدف الثامن: العمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف الفرعي ٨.٣):** تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية التي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وخلق فرص العمل اللائقة، وريادة الأعمال ، والإبداع والابتكار ، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على ونمو المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم ، بما في ذلك من خلال الوصول إلى الخدمات المالية.
- **الهدف الحادي عشر: المدن والمجتمعات المستدامة (الهدف الفرعي ١١.٢):** توفير الوصول إلى أنظمة نقل آمنة وميسورة التكلفة ويمكن الوصول إليها ومستدامة للجميع ، وتحسين السلامة على الطرق ، لا سيما من خلال توسيع وسائل النقل العام ، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات أولئك الذين هم في أوضاع هشة ، والنساء ، الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.
- **الهدف السابع عشر: الشراكات من أجل الأهداف (الهدف الفرعى ١٧.٦):** تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار والحصول عليهما ، وتعزيز تبادل المعرفة بشروط متفق عليها ، بما في ذلك من خلال تحسين التنسيق بين الآليات القائمة ولا سيما على مستوى الأمم المتحدة ومن خلال آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا.

مشاركة القطاع الخاص

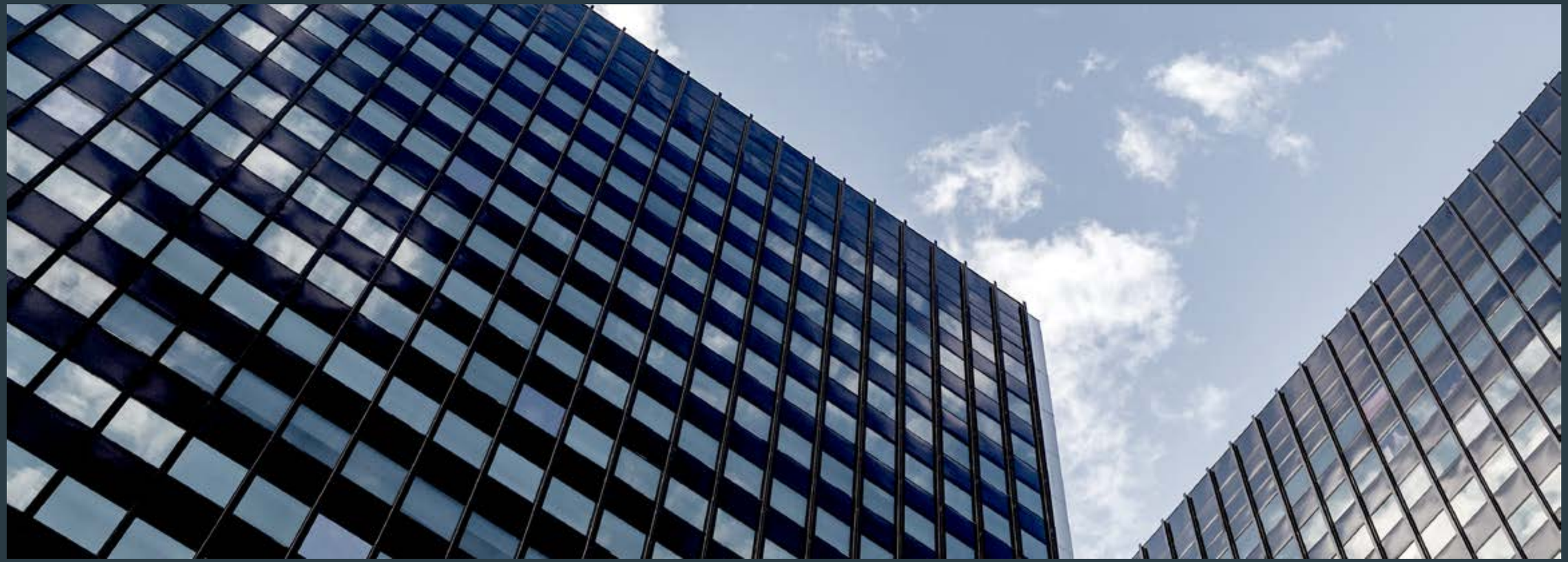

القطاع الخاص
قاطرة تنمية رئيسية في الاقتصاد المصري

مما لا شك فيه أن مشاركة القطاع الخاص في الجهود التنموية تعد أمرًا ضروريًا لتوفير فرص العمل وتحسين حياة المواطنين، وخلق الحلول للتحديات التي تواجهها التنمية، والمضي قدمًا نحو الوفاء بأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

وخلال ٢٠٢٠ وفرت وزارة التعاون الدولي اتفاقيات تمويل تنموي للقطاع الخاص بقيمة

٣,٢ مليار دولار

من خلال التمويل المباشر لشركات القطاع الخاص وكذلك خطوط الائتمان للبنوك التجارية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تدرك الحكومة المصرية أن القطاع الخاص شريكًا رئيسيًا في **الجهود التنموية**، وبينما نسعى في وزارة التعاون الدولي، لتوفير التمويل وفقًا لأهداف التنمية المستدامة الأممية، فإننا نسعى أيضًا لدعم القطاع الخاص كجزء رئيسي من استراتيجيتنا ودفعه نحو تبني المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، لتحقيق أثر فعال فيما يتعلق بالتحولات الإيجابية في المجتمع المصري .

وتظهر التجربة أن مشاركة القطاع الخاص تتطلب عملًا منسقًا وحوارًا شاملًا وتفاهمات مشتركة حول التأثير الذي يمكن أن تحدثه على المجتمعات؛ لهذا السبب، فإننا ندفع آفاق التعاون من خلال توفير نوافذ جديدة للمشاركة مع القطاع الخاص، من خلال المبادئ الثلاثة لـ "الدبلوماسية الاقتصادية" مع التركيز على منصة التعاون التنسيقي المشترك التي تم إطلاقها في أبريل ٢٠٢٠.

الإصلاح عملية مستمرة .. الموجة الثانية من الإصلاحات الهيكلية

إن الحكومة المصرية ملتزمة بشكل كامل بالمضي قدماً في الموجة الثانية من الإصلاحات الهيكلية وتسريع وتيرة توفير التمويل التنموي لتحقيق مستقبل أكثر استدامة؛ وفي هذا الإطار فقد قامت وزارة التعاون الدولي بالتنسيق مع وزارات المالية والهيئة والتضامن الاجتماعي والنقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتجارة والصناعة وقطاع الأعمال العام والعدل والبيئة والري والموارد المائية، والهيئة العامة للاستثمار، والمجلس القومي للمرأة وهيئة الرقابة المالية، لإعداد تفاصيل الإصلاحات الهيكلية المستهدفة؛ لبدء مفاوضات مع البنك الدولي، أحد أبرز شركاء التنمية، بشأن إطار «تمويل سياسات التنمية» بقيادة وزارة التعاون الدولي في ديسمبر ٢٠٢٠.

ويستند إطار تمويل سياسات التنمية على أربعة مبادئ، وهي:

١- الحفاظ على مكاسب الاقتصاد الكلي

٢- تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة

٣- تعزيز مرونة القطاع المالي

٤- تحسين حوكمة قطاع البنية التحتية لزيادة مشاركة القطاع الخاص

ومن المقرر أن يوفر هذا الإطار نقطة انطلاق للسياسات القطاعية التي تشكل الموجة الثانية من الإصلاحات الهيكلية للحكومة.

إطلاق إمكانات القطاع الخاص

سعيًا من وزارة التعاون الدولي لتوسيع نطاق المشاركة المتزايدة للقطاع الخاص والحفاظ عليها، أطلقت دراسة تشخيصية حول "القطاع الخاص في مصر" في عام ٢٠٢٠ مع مؤسسة التمويل الدولية، بعنوان "إطلاق الإمكانات الكاملة لقطاع خاص منتج"؛ حيث كشف التقرير أن إطلاق برامج إصلاح جريئة لتحسين استقرار الاقتصاد الكلي ساعد على استعادة الثقة في الاقتصاد من خلال سياسات تنبؤية ساهمت في زيادة حصة الاستثمار الخاص في الاقتصاد خلال السنوات الأخيرة.

ووفقًا للتقرير، فإن هناك الكثير من الفرص أمام مصر لتسخير الإمكانات الكاملة للقطاع الخاص المنتج.

أولًا: تتمتع مصر بفرصة كبيرة للاستفادة من قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها كبوابة لتطبيق الاقتصاد الرقمي الذي يعتمد على حلول مبتكرة للرعاية الصحية والنقل والتعلم.

ثانيًا: هناك فرصة لتشجيع الأعمال التجارية الزراعية واستثمارات القطاع الخاص في الزراعة من خلال تعزيز سلاسل التوريد وتحسين اعتماد المعايير الغذائية.

ثالثًا: يمكن أيضًا تعزيز الاستثمار الخاص في قطاع الصحة وخلق شراكات مبتكرة .

التعامل بمرونة مع الوضع العالمي الجديد

لقد أزالت جائحة كورونا الحواجز التي كانت يعتبرها البعض مستحيلة، وتحدى فكرة "لا شيء يتغير" وفتح العقول على الحاجة إلى "معايير" جديدة مستدامة ومبتكرة.

ومن خلال تعزيز الروابط الدائمة والشراكات المبتكرة، تهدف وزارة التعاون الدولي، خلال العام المقبل، لدفع الجهود نحو تعزيز مشاركة القطاع الخاص على أساس المواطن هو محور الاهتمام، حيث أنه يمكن لدور القطاع الخاص أن ينهض بالحياة ويؤدي إلى إحداث تأثير تحويلي من خلال خلق فرص العمل ودعم الرقمنة والاستدامة لمواجهة التحديات الإنسانية الأكثر إلحاحًا في العالم.

الحوكمة

الشفافية، المسائلة، الحوكمة

الطريق إلى التأثير الفعال

وضعت الحكومة المصرية نهجاً مستهدفاً للشفافية والمشاركة لتحقيق التنمية، وذلك من خلال الحوار البناء مع الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك المجتمع المدني.

وتهدف وزارة التعاون الدولي إلى إحداث تحول من خلال "الدبلوماسية الاقتصادية" عبر مبادئها الرئيسية الثلاثة:١) منصات التعاون التنسيقي المشترك،٢) مطابقة التمويل التنموي لأهداف التنمية المستدامة ، و٣) سرد الشراكات الدولية.

تهدف هذه المبادئ إلى ضمان أن يكون تمويل التنمية أكثر قابلية للمساءلة وفعالية من خلال تمكين الأطراف ذات الصلة، من الوصول إلى معلومات شاملة عن برامج التعاون التنموي، ولعب دور رئيسي في تعبئة الموارد لدعم أهداف التنمية المستدامة.

الإصلاح عملية مستمرة

في إطار جهودها المستمرة لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، أعلنت وزارة التعاون الدولي، عن تشكيل فريق عمل جديد من أجل تبنى فكر جديد لتحسين الموارد والإجراءات لتعزيز الجهود في إطار الدبلوماسية الاقتصادية للوزارة.

العمل المشترك والابتكار لدعم العلاقات مع شركاء التنمية

من خلال العمل المشترك، يعمل فريق عمل وزارة التعاون الدولي، على الابتكار، لمواصلة تطوير وتعزيز التعاون بين مصر وشركائها متعددي الأطراف والثنائيين. تعتمد ثقافة الحوكمة على ممارسات مبتكرة ومستدامة مستوحاة من المساءلة والالتزام والشفافية التي تعزز النمو المستدام والشامل.

الهيكل الوظيفي لوزارة التعاون الدولي

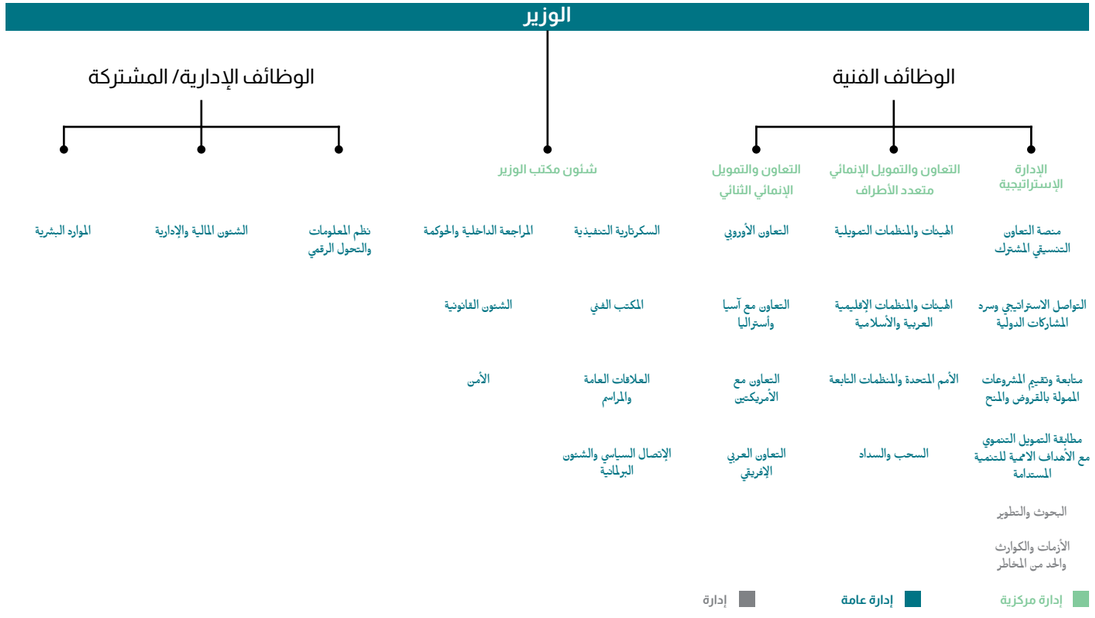

"لقد اتخذت مصر خطوات كبيرة نحو تعاون إنمائي أكثر انفتاحاً وإدماجًا واستجابة من خلال مبادئنا للدبلوماسية الاقتصادية"

الدكتورة رانيا المشاط

لجنة إدارة الدين الخارجي

تأسست لجنة إدارة الدين الخارجي بموجب قرار رئيس الوزراء رقم ٢٠٠٣ لسنة ٢٠١٨ لإدارة الاقتراض الخارجي. ويرأس اللجنة رئيس مجلس الوزراء وعضوية وزراء التعاون الدولي والمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية والبنك المركزي المصري.

إن مهام لجنة إدارة الدين الخارجي هو الإدارة الفعالة والمستدامة للدين الخارجي والحفاظ على تصنيف ائتماني تنافسي لمصر من خلال وضع سقف سنوي للاقتراض الخارجي، وتلقي الاحتياجات التمويلية للوزارات والهيئات الوطنية مصحوبة بدراسات جدوى حول التكلفة التقديرية والمتوافقة مع الأهداف الوطنية مع تحديد فجوة التمويل ومصادر التمويل التي سيتم توفيرها خارجياً، ويتم تمويل الفجوة إما من خلال التمويل التنموي أو القروض التجارية.
الإجراءات الرئيسية لطلب تمويل تنموي من شركاء التنمية هي كما يلي: ا. تقدم الوزارات والهيئات الوطنية طلب التمويل إلى لجنة إدارة الدين الخارجي مع دراسات الجدوى الأولية بما في ذلك التكلفة التقديرية والتأثير المحتمل والمتسق مع الأهداف التنموية الوطنية. ٢. بعد موافقة اللجنة على تمويل المشروعات من خلال التمويل التنموي، يتم التواصل مع وزارة التعاون الدولي لتوفير التمويل.٣. تقوم وزارة التعاون الدولي بدراسة طلبات التمويل المقدمة وتحديد الشريك الإنمائي المناسب، والتفاوض بشأن أنسب شروط التمويل، مع مراعاة درجة التركيز القطاعي و تنويع حافظة التعاون الدولي، و الدعم الفني والمنح المطلوبة و ضمان التكامل مع المشروعات القائمة.

فتح باب الحوار مع الأطراف ذات الصلة

مما لا شك فيه أن الحوار يعزز الراوبط، كما أن التواصل بانفتاح ودقة وشفافية يعمق فهمنا للتحديات التي نواجهها والحلول التي يمكننا تقديمها. في نوفمبر، استضافت وزارة التعاون الدولي أول اجتماع لمجموعة شركاء التنمية في عام ٢٠٢٠ مع الأمم المتحدة وممثلي شركاء التنمية.

ويهدف اجتماع منحة سياسات التنمية لتسخير وتنسيق جهود التنمية لجميع الجهات الفاعلة المتنوعة المشاركة في التنمية - الحكومة وشركاء التنمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني وتمهيد الطريق لتعاون فعال وشفاف.

"وزارة التعاون الدولي تدفع نحو تبنى الشفافية والحوار المفتوح. والأمم المتحدة عازمة على تعميق الشراكة الاستراتيجية القائمة لتعزيز الازدهار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ".

ريتشارد ديكنوس ، منسق الأمم المتحدة المقيم في مصر

وفي نوفمبر٢٠٢٠ عُقد اجتماع آخر لمنصة التعاون التنسيقي المشترك مع ممثلين من شركاء التنمية لإجراء مناقشة مفتوحة حول "لجنة إدارة الديون الخارجية" لخلق بيئة يتم فيها توفير المعلومات حول الأهداف والأطر والمنطق والمساءلة للأطراف ذات الصلة، بطريقة مفهومة ويمكن الوصول إليها وفي الوقت المناسب. شجعت المنصة شركاء التنمية على لعب دور فعال في تصميم خدمات لجنة إدارة الديون الخارجية وكيفية تقديمها، وذلك من خلال تقديم المشورة والمشاركة.

"تظهر الجهود عندما يتم تسليط الضوء عليها، نحن نواصل عملنا للتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ونحكي قصتنا من خلال المواطن محور الاهتمام والمشروعات الجارية والهدف هو القوة الدافعة".

الدكتورة رانيا المشاط

الصورة الكاملة

تقديم صورة كاملة عن جهود وزارة التعاون الدولي من خلال تقديم تقارير مبتكرة وخلاقة عن التمويلات التنموية، من خلال إطار مطابقة التمويل الإنمائي لأهداف التنمية المستدامة ونشر أنشطة ونتائج المطابقة الشاملة بكفاءة من خلال قنوات اتصال معاصرة وفعالة ، والاستفادة من استراتيجية سرد الشراكات الدولية لوزارة التعاون الدولى .

سجلت مصر أعلى نسبة تنفيذ لمنصة التقارير الوطنية لأهداف التنمية المستدامة (SDGs) بنسبة ٥٠٪ في المنطقة، وفقًا للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا). ومن أجل تعزيز المشاركة والحوار المفتوح حول التقدم ، قامت وزارة التعاون الدولي بإضفاء الطابع المؤسسي على المراقبة المنتظمة للمشروعات الممولة من التمويلات التنموية في جميع مراحل دورة المشروع لمراجعة أداء المشروعات وتنفيذ الإجراءات التصحيحية.

تمكنت وزارة التعاون الدولي في عام ٢٠٢٠ من توجيه

٦٨ مليون دولار

للحوكمة من خلال التعاون مع الوكالة الامريكية للتنمية، البنك الدولي، واسبانيا والصين. وفقاً لخريطة مطابقة التمويل التنموي مع الاهداف الأممية للتنمية المستدامة، تقع الحوكمة تحت مظلة الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية؛ الذي يضم

٣٢ مشروع

بقيمة

٢٤٠ مليون دولار

ممثلًا

%٠,٩

من اجمالي المساعدة الانمائية الرسمية.

الوسائل الحديثة في عرض القصص التنموية

هناك إقبال من قبل المواطنين فى مصر على التعلم والمعرفة من خلال الأخبار المفيدة والشفافة والإيجابية المتعلقة بالتقدم في البلاد ومشروعاتها التنموية. و بالفعل يجري المواطنون حوارات مجتمعية وتحتاج الحكومات إلى المشاركة فيها.

وفقًا لتقرير يناير٢٠٢٠ "We Are Social "Digital Report" ، كان هناك

٥٤,٧ مليون

مستخدم للإنترنت في مصر في يناير ٢٠٢٠و

٤٢ مليون

مستخدم لوسائل التواصل الاجتماعي. وأوضح التقرير أن

%٩٠

من المصريين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٦٤ عاماً يمتلكون هاتفاً ذكياً، مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي بنسبة ٤١٪ ومتوسط الوقت الذي يقضونه ٧ساعات و ٢١دقيقة على الإنترنت.

يؤكد هذا التقرير أن المنصات الرقمية وومنصات التواصل الاجتماعي تعتبر فرصة للتواصل التنموي الفعال والهادف؛ لأنها توفر الوسائل لتوثيق النتائج المادية لمشروعات التنمية في جميع أنحاء البلاد، ويرتبط المواطنين بالقصص التي تعرض تأثير تمويل التنمية على أرض الواقع.
إن مكونات استراتيجية سرد الشراكات الدولية، تلعب دوراً هاماً في تبسيط جهود التعاون الإنمائي تحت مظلة واحدة للتعبئة الواعية؛ ومن خلال فريق عمل السرد التابع لوزارة التعاون الدولي مع أعضاء من مجتمع شركاء التنمية، تم خلق مجموعة متنوعة من الرسائل لإشراك الأطراف ذات الصلة من خلال محتوى متنوع يعتمد على رؤية مشتركة ولغة مشتركة للتعاون. وبالتعاون مع جميع شركاء التنمية ، تدعو وزارة التعاون الدولي إلى "عهد جديد" من التعاون يدعم التعاون الإنمائي الفعال ويعزز الشفافية والحوار بدون قيود والحوكمة، لاسيما وفي ظل هذا العصر الجديد الذي يعتمد على التكنولوجيا بشكل كبير، وتبرز فيه المنصات الرقمية والاجتماعية التي تحقق انتشارًا واسعًا، بما يمكننا جميعا من توصيل رسالتنا ومشاركتها على أوسع نطاق .

قارة أفريقيا

إطلاق العنان لإمكانات قارة أفريقيا

"إن أفريقيا قارة واعدة ذات إمكانيات هائلة، لذا فإن التعاون الإقليمي بين دول القارة وتبادل الخبرات، فضلا عن التعاون بين دول القارة والدول الأخرى ، هو السبيل نحو بناء مستقبل مرن لنا جميعاً".

الدكتورة رانيا المشاط

لقد حان الوقت لإطلاق إمكانات أفريقيا، لا سيما وأن الفرص متاحة للتكامل الاقتصادي واستغلال فرص النمو المشترك، في ظل توافر الكثير من أوجه العمل التى تمكننا معاً من بناء مستقبل شامل و مزدهر.

يتوقع تقرير الأمم المتحدة حول توقعات مؤشرات السكان على مستوى العالم، أن يشكل سكان قارة أفريقيا نصف القوى العاملة على مستوى العالم في ٢٠٥٠ لذا أصبح التنسيق ضروريًا، سواء من خلال الاتحاد الأفريقي أو مؤسسات التمويل الدولية لإطلاق العنان لأفريقيا الواعدة .

شراكات تنموية نحو تعزيز العلاقات المصرية الأفريقية

تمتلك القارة الأفريقية فرصاً استثمارية واعدة ومتنوعة ، مما يجعلها واحدة من أفضل الوجهات التجارية في العالم؛ وخلال يناير ٢٠٢٠ استضافت المملكة المتحدة قمة الاستثمار بين المملكة المتحدة وأفريقيا في لندن، حيث جمعت الأطراف ذات الصلة لعرض وتعظيم فرص التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء أفريقيا.
وشملت المناقشات خلال القمة اتخاذ إجراءات تهدف إلى تعزيز التبادل التجاري من خلال فتح الأسواق البريطانية للمنتجات الأفريقية وتوفير التمويل الدولي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأفريقية ، إلى جانب تحسين معدلات التصنيع والخدمات.

تشمل الركائز الرئيسية للتعاون تعزيز مشروعات البنية التحتية التي تهدف إلى تحقيق التكامل داخل القارة من خلال ربط الطرق الرئيسية والسكك الحديدية وتنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة، وتفعيل اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية، ودعم دور القطاع الخاص المحلي في تحقيق التنمية ، و تمكين النساء والشباب الأفريقيين من خلال خلق فرص عمل وصقل مهاراتهم.

وخلال القمة أعلنت وزارة التعاون الدولي عن اتفاقية لتعزيز التعاون الاقتصادي بالتعاون مع وزير الدولة للتنمية الدولية في المملكة المتحدة ألوك شارما .

"إن المملكة المتحدة ملتزمة بتعميق تعاونها الثنائي مع مصر وتنمية علاقتنا التجارية القوية، إن العمل المشترك يمهد الطريق لتكثيف شراكاتنا الاقتصادية ودعم مصر لتطوير اقتصاد مستدام يمكن أن يفيد الأجيال القادمة".

ألوك شارما وزير الدولة للتنمية الدولية، المملكة المتحدة

مبادرة ازدهار أفريقيا

تُعد مبادرة ازدهار أفريقيا (Prosper Africa) مبادرة حكومية أمريكية تهدف إلى زيادة التجارة والاستثمار بين الولايات المتحدة وأفريقيا . وتقدم المبادرة حزمة مكثفة من موارد وخدمات الحكومة الأمريكية لدعم الشركات والمستثمرين الأمريكيين والأفارقة على حدٍ سواء وذلك من خلال ربط الشركات الأمريكية والأفريقية بفرص تجارية واستثمارية جديدة، كما تخلق مبادرة ازدهار أفريقيا فرص عمل وتُنعش النمو الاقتصادي المشترك وتحقق التعاون المشترك بين للولايات المتحدة وشركائنا الأفارقة؛ وتعكس المبادرة منحى حديث للجهود الحكومية يستهدف القطاع الخاص.

التقت الدكتورة رانيا المشاط ، وزيرة التعاون الدولي، بنائبة وزيرة التجارة الأمريكية كارين دن كيلي في مارس ٢٠٢٠ خلال زيارة رسمية إلي واشنطن، لمناقشة مبادرة "ازدهار أفريقيا" التي تسعى إلى تأمين تمويل وضمان الشركات الأمريكية لتيسير عملها في سياق تشجيع التبادل التجاري إلى جانب بناء العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والدول الأفريقية.

"تتيح المبادرات تعبئة جهود القطاع الخاص، وزيادة انتشارها، وتعزز فرص التجارة والاستثمار من خلال التعاون مع القطاع الحكومي".

الدكتورة رانيا المشاط

وفقاً للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مقابل كل دولار واحد من التمويل الحكومي، من المتوقع أن تستفيد مبادرة "ازدهار أفريقيا" بأكثر من ٩ دولارات من خلال الاستثمار الخاص، والتي من شأنها توفير مليارات الدولارات من الصادرات والاستثمارات و خلق مئات الآلاف من فرص العمل فى أفريقيا والولايات المتحدة بحلول عام ٢٠٢٦.

دعوة أفريقية لنظام عالمي جديد

في مايو ٢٠٢٠ نظم معهد منتدى نيويورك حدثا افتراضيا رفيع المستوى هو الأول من نوعه المخصص لأفريقيا، بمشاركة وزيرة التعاون الدولي، الدكتورة رانيا المشاط، إلى جانب خمس رؤساء دول أفريقية وقادة عالميين بحضور أكثر من ١٤٠,٠٠٠ شخص من ١٢٩ دولة لتسريع الجهود الدولية لتنمية القارة الأفريقية، وحمل اللقاء عنوان "عالم مرن: دعوة أفريقية لنظام عالمي جديد" .

"لقد عمل الوباء كمحفز للابتكار في جميع أنحاء المنطقة، كما أكد على أن الإصلاحات ممكنة ، وبهذا يمكننا إعادة توجيه قارة أفريقيا نحو إطلاق إمكاناتها".

الدكتورة رانيا المشاط

جمع المنتدى رؤساء الدول والمسؤولين الحكوميين الأفارقة الذين أظهروا قيادة مثالية خلال الوباء، وسلطوا الضوء على الدروس التي يمكن للعالم أن يتعلمها من أفريقيا ، ومعالجة المخاطر الاجتماعية والاقتصادية، واستكشاف الرؤى لما بعد الجائحة .

"لقد حان الوقت للعمل معاً من أجل إقامة نظام عالمي يضع البشر والإنسانية في قلب العلاقات الدولية"

ماكي سال ، رئيس جمهورية السنغال.

وأوضحت وزيرة التعاون الدولي، أن الأزمة دفعت جميع الدول على جميع المستويات بما في ذلك الحكومات وواضعي السياسات والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتصبح أكثر ابتكاراً في اتخاذ الإجراءات وإيجاد الحلول، مشيرةً إلى أن التحديات الناجمة عن الوباء تتطلب تضافر الجهود، كما شددت على أهمية مد جسور التعاون الاقتصادي وتوسيع النمو بين الدول الأفريقية للاستفادة من أوجه التكامل بينها.

ضخمة لتعبئة الموارد المحلية من أجل تنميتها وتحسين الكفاءة في الإنفاق العام. ولكن إذا تم توسيع نطاق هذه الحلول عبر القارة، فيمكن أن تقضي هذه الحلول على عجز الميزانية بالكامل في أفريقيا وتوفير التمويل الكافي لسد فجوة الإنفاق على البنية التحتية ".

آنا ليك ، رئيس شركة ماكينزي أفريقيا.

وشاركت وزيرة التعاون الدولي في المنتدى إلى جانب كل من، رئيس جمهورية النيجر، محمدو إيسوفو، ورئيس كوت ديفوار، الحسن واتارا،و رئيس السنغال، ماكي سال، ورئيس كينيا، أوهورو كينياتا، ورئيس سيراليون، الدكتور جوليوس مادا بيو، بالإضافة إلى وزير الاقتصاد والتخطيط والتعاون في السنغال، أمادو هوت، والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي بشأن كوفيد-١٩ ورئيس مجلس إدارة تحالف اللقاحات الدكتورة /نغوزي أوكونجو لويالا، ووكيل الأمين العام للأمين التنفيذي للأمم المتحدة لشؤون المفوضية الاقتصادية لإفريقيا الدكتورة فيرا سونجوي، والشريك الأول ورئيس مجلس إدارة McKinsey Africa ، الدكتور أنا ليك، ورئيس مجموعة البنك المتحد لأفريقيا، توني إلوميلو، ومؤسس معهد منتدى نيويورك (NYF) ريتشارد أتياس.

حماية رأس المال البشري في أفريقيا

خلال اجتماع التجمع الأفريقي لعام ٢٠٢٠ لمحافظي مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، تحدثت الدكتورة/ رانيا المشاط عن كيفية عمل الدول الأفريقية للحد من انتشار كوفيد-١٩مع التخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي سببتها هذه الجائحة.

عُقد هذا الاجتماع الافتراضي تحت شعار "حماية رأس المال البشري في أفريقيا في مواجهة فيروس كورونا: إنقاذ الأرواح والحفاظ على الرفاهية وحماية الانتاجية والوظائف" حيث ناقش الاجتماع فرص التنمية التى تحتاجها أفريقيا لمواجهة التحديات المستقبلية.والتقى المشاركون البالغ عددهم ٢٥٠ من أفريقيا وكذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لوضع الرؤية واستشراف الطموحات لأفريقيا لبناء وتعزيز القدرة على الصمود والاتسام بالمرونة في مواجهة الصدمات مع تعافي المنطقة من الوباء.

"لا يمكن لأية دولة التغلب على الجائحة بمفردها، وهو ما يعزز ضرورة التنسيق بين البلدان الأفريقية وشركاء التنمية للتغلب عليها".

الدكتورة رانيا المشاط

تأسس التجمع الأفريقي في عام ١٩٦٣ باسم "المجموعة الأفريقية" بهدف تعزيز صوت الحكام الأفارقة بشأن قضايا التنمية التي تشغل بال أفريقيا في مؤسستي بريتون وودز . إن عضوية التجمع الأفريقى مفتوحة لجميع البلدان الأفريقية الأعضاء في صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي.

مصر.. بوابة العبور إلى أفريقيا

تعد الهند ثالث أكبر وجهة تصدير لأفريقيا ، حيث تأتي ١٨٪ من وارداتها من النفط الخام والغاز الطبيعي المسال من غرب أفريقيا، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٩٠٪ بحلول عام ٢٠٢٥.

في سبتمبر ٢٠٢٠ ،شاركت الدكتورة/ رانيا المشاط في الجلسة الخامسة عشرة للاجتماع الرقمي لبنك EXIM-CII حول شراكة مشروع الهند وأفريقيا، والتي حضرها مسؤولون حكوميون من المنطقتين، من بينهم وزير الدولة للشؤون الخارجية الهندي شري مورالداهران، ووزير الخارجية والتجارة الدولية في زيمبابوي سيبوسيسو موبو، ونائب وزير الخارجية والتكامل الإقليمي في غانا تشارلز أوريدو.

وأكدت المشاط خلال اللقاء مدى متانة العلاقات الهندية الإفريقية ، مشيرةً إلى أن هذه العلاقات اليوم تتطور بشكل ديناميكي يعكس مستقبلًا واعداً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

شهدت السنوات الأخيرة مستويات عالية من النمو الاقتصادي لكل من أفريقيا والهند، مما ساهم في تعميق العلاقات وزيادة التجارة البينية، وكذلك زيادة اهتمام الشركات الهندية بالاستثمار في القارة الأفريقية، وخاصة في الزراعة، البنية التحتية والتعليم وتنمية المهارات والرعاية الصحية والتصنيع .

"ليس هناك وقت أفضل من هذا للاستفادة من الشراكات والاستثمار في إمكانات أفريقيا الهائلة".

الدكتورة رانيا المشاط

كشف تقرير صادر عن منظمة التجارة العالمية بعنوان "الهند وإفريقيا: التجارة والاستثمار بين الجنوب والجنوب" أن التجارة البينية الإقليمية نمت بنسبة ٣٢٪ سنويا بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١١.

وسلط التقرير الضوء على على العلاقات التاريخية بين مصر والهند والتي تمتد على مدى ٦٥ عاماً، مؤكدا أن الهند تعد من أهم الشركاء الاقتصاديين لمصر، حيث تعد عاشر أكبر وجهة تصدير واستيراد للبلاد، وتستثمر أكثر من ٥٤٠ شركة هندية في مصر بأكثر من ٣.٥ مليار دولار في مختلف المجالات، مثل البتروكيماويات والصناعة والخدمات.

ودعت وزيرة التعاون الدولي في المناقشة الشركات الهندية إلى الانخراط بشكل أكبر في الأسواق المصرية والأفريقية والاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة التي يمكن أن تُمكن الهند من الوصول إلى أكثر من ٦٠٠ مليون مستهلك في أفريقيا والدول العربية وأوروبا عبر محور قناة السويس.

بناء شبكة ذكية لمواكبة للمستقبل

تتولى الحكومة المصرية من خلال وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة مسؤولية تطوير شبكة الربط الكهربائي القاري، استغلالا لفرص التكامل الإقليمي لتنمية إفريقيا . سيمكن المشروع الدول الأفريقية من تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد الطاقة المتاحة في القارة من خلال إنشاء سوق أفريقي موحد للطاقة.

مع إدخال تشريع جديد كجزء من قانون الكهرباء في عام ٢٠١٦ دخلت مصر في شراكة مع القطاع الخاص في سوق الطاقة المتجددة من خلال إدخال برنامج "Feed-in Tariff (FiT)"، الذي يحكم السعر والنظام الذي من خلاله سيبيع المنتجون الطاقة للحكومة.

ساعدنا هذا الإطار في إنشاء محطة بنبان للطاقة الشمسية، ومزارع الرياح في خليج السويس، وتعزيز خطط تصدير حوالي ١٥ جيجا وات من الطاقة الفائضة إلى البلدان المجاورة في إفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا.

إعادة تدشين استراتيجيات البناء

@WorldEconomicForum

رحلة النهوض من الإغلاق الكامل إلى إعادة تدشين استراتيجيات البناء

لقد غيرت جائحة كورونا وما تسببت فيه من اضطرابات سياسية واقتصادية واجتماعية، السياق التقليدي لصنع القرار، وأصبح اهتمام قادة العالم أكثر من أي وقت مضى نحو كيفية البقاء وتيسير سبل العيش، وأصبحت قطاعات الصحة والتعليم والطاقة تشهد اهتمامًا أكثر من أي وقت مضى.

ووسط الأزمات التي خلفتها جائحة كورونا، تبرز فرص فريدة للتعافي؛ وفي هذا الإطار تقدم مبادرة The Great Reset أو «إعادة تدشين استراتيجيات البناء» التي أطلقها المنتدى الاقتصادي العالمي في مايو الماضي، رؤى لمساعدة صانعي القرار، لتحديد الأولويات الوطنية، وكيفية التعامل مع الظروف الراهنة، وطبيعة نماذج الأعمال الجديدة، انطلاقًا من الرؤية والخبرة المتوافرة للقادة المشاركين في المنتدى، وتسعى المبادرة لتدشين عقد اجتماعي جديد يقوم على إعلاء البشر وتكريمهم .

"أطلق المنتدى الاقتصادي العالمي وثيقة النظام الاقتصادي والاجتماعي جامع الأطراف ذات الصلة، لتحقيق اقتصاد دائري، يلتزم بالمعايير البيئية، من خلال الإصلاحات المستمرة لتعزيز النمو الشامل".

الدكتورة رانيا المشاط

إعادة اكتشاف الإمكانات من أجل التنمية المستدامة

نظم المنتدى الاقتصاد العالمي، قمة افتراضية حول تأثير التنمية المستدامة، تحت عنوان «إعادة إطلاق الأمكانيات نحو تحقيق التنمية المستدامة»، بمشاركة أكثر من ٤٥٠٠ من قادة الحكومات والشركات والمجتمع المدني من أكثر من ١٤١ دولة.

وخلال الجلسة الختامية للقمة التي عقدت خلال سبتمبر ٢٠٢٠، وحملت عنوان "ساعة الصفر لإعادة تدشين التعاون الدولي" ، دعا الأطراف ذات الصلة، من الحكومات والشركات والمجتمع المدني إلى إنشاء أنواع جديدة من التعاون للتصدي لكوفيد-١٩ والسعي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وحث الدبلوماسيون القادة على اغتنام الفرصة لإعادة بناء الاستراتيجيات. كما ألقت د. رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، الضوء على قصة مصر لتعزيز التعاون متعدد الأطراف في مواجهة فيروس كورونا المستجد، في جلسة إلى جانب السيد بورج بريندە، رئيس المنتدى الاقتصادي العالمي، والدكتور س.جايشانكار، وزير الشؤون الخارجية الهندي، وسوزانا مالكورا، وزيرة الخارجية في تشيلي، وتيفاني يو، الرئيس المشارك في المنتدى الاقتصادي العالمي.

"لا توجد دولة لديها عصى سحرية للتغلب على جائحة كورونا، يجب على العالم أن يتوصل لحلول مشتركة، ويتبادل المعرفة في سبيل ذلك؛ وعلى الرغم من التأثير السلبي للجائحة إلا أنها خلقت فرصًا".

الدكتورة رانيا المشاط

وأكدت وزيرة التعاون الدولي، أن الشراكات العالمية التي تعمل من خلال أطر متعددة الأطراف يمكن أن تظل فعالة للغاية، مستشهدة بمثال بالبرنامج المطبق بين وزارتي التعاون الدولي والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي في مصر، حيث تم تطوير ٦٠ قرية في الأقصر، لتطبيق نماذج الاقتصاد الدائري، من خلال توحيد طرق الري بين الحيازات الصغيرة، والتحول من استخدام الوقود التقليدي للطاقة الشمسية، وهو المشروع الذي من المستهدف أن يتم تطبيقه في ٥٠٠ قرية أخرى.

وأشارت إلى استمرار فجوات الاستثمار والفجوة الرقمية في مصر وأفريقيا، يمثل تحديًا لكنه يتيح فرصة للابتكار .

لقد أظهر الوباء أن هناك العديد من الفجوات التي يجب التغلب عليها، منها فجوة الحماية الاجتماعية والفجوة الرقمية، والفجوة بين الجنسين، وفجوة المياه، وفجوة الاستثمار وغيرها الكثير، ولكن من خلال التعاون متعدد الأطراف، واستفادة جميع الدول من التمويلات التنموية، يمكننا المضي قدمًا إلى الأمام نحو مستقبل مرن وأكثر استدامة.

"يجب إعادة تعريف مفهوم العولمة، ويجب التركيز بشكل أكبر على التجارة والاستثمار وتدفقات رأس المال".

سيرامانيام جايشانكار، وزير الشؤون الخارجية الهندي...

وركزت قمة المنتدى الاقتصادي العالمي حول تأثير التنمية المستدامة على خمس ركائز أساسية في سبيل إعادة إطلاق استراتيجيات البناء وهي: أعمال أفضل، وتحفيز التعاون، وتسخير التكنولوجيا، وكوكب قابل للعيش، والازدهار المشترك.

وفي جلسة أخرى بعنوان "إعادة النظر في المخاطر" خلال القمة، تحدثت د.رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، حول خطة عمل لبناء عالم أكثر مرونة واستدامة في أعقاب جائحة كوفيد-١٩، وأكبر المخاطر والفرص القادمة، كانت الجلسة بمشاركة قادة مؤثرين في الحكومة والأعمال والأوساط الأكاديمية بما في ذلك تشاندر براكاش جورناني، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة Tech Mahindra، و لتفي سديكي، الرئيس العالمي للأسواق الناشئة، وبيتر جيجر، رئيس المخاطر في مجموعة زيورخ للتأمين ، للتعامل مع أكبر مشاكل العالم.

وألقت وزيرة التعاون الدولي، الضوء على أهمية القدرة على الصمود وبناء نماذج مستدامة، وإعادة صياغة ميثاق المخاطر الاجتماعية لتشارك فيه كافة الأطراف ذات الصلة، ولا تتحمل الحكومات الجزء الأكبر، حتى تتم المشاركة في حماية الفئات الأكثر احتياجًا، قائلة **"يجب توسيع مفهوم موجهة المخاطر ليضم الحكومات والشركات ومستشاري المخاطر والأطراف ذات الصلة للعمل معًا من أجل بناء قدرات المجتمع نحو مواجهة المخاطر المحتملة".**

"يجب أن تكون المرونة جزءًا أساسيًا من رؤية وعقلية أي منظمة".

الدكتورة رانيا المشاط

نحتاج إلى تجديد "ميثاق المخاطر المجتمعية" ليشمل الشركات، والمجتمع المدني، وواضعي السياسات، ومستشاري المخاطر و المستثمرون، بحيث يلعب الجميع دورًا في صنع القرار وإدارة المخاطر الكارثية.

"ينبغي على الإنسانية أن تكون أكثر استعدادًا للتهديدات المستقبلية".

بيتر جيجر، رئيس المخاطر لمجموعة زيورخ للتأمين

وللتخفيف من الآثار السلبية في الموازنات العمومية، أشارت وزيرة التعاون الدولي، إلى أن إعطاء الأولوية للاستثمارات في القطاعات ذات الصلة مثل الطاقة النظيفة والذكاء الاصطناعي والدمج الاجتماعي سيضمن أيضًا المرونة في مواجهة المخاطر المستقبلية، مشددة على ضرورة أن تتجه نماذج الأعمال في الشركات للتركيز بشكل أكبر على المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة .

"التكنولوجيا هي حلقة الربط بين الأفراد والشركات. يمكننا جميعًا الاتفاق على حد أدنى من الأفكار والأولويات والتصدي لبعض التحديات العالمية التي لم نكن مستعدين لها".

شاندر براكاش جورواني، الرئيس التنفيذي لشركة Tech Mahindra.

وزيرة التعاون الدولي، الدكتورة رانيا المشاط، أشارت إلى نموذج للتعاون بين القطاعين الحكومي والخاص من خلال مجموعة العمل الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي، والتي تضم مجموعة من كبار صانعي القرار من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لتصميم خارطة طريق جديدة تطبق مبادئ نظام اقتصادي واجتماعي جامع الأطراف ذات الصلة، في المنطقة ، والتي تهدف إلى الدفع من أجل انتعاش شامل ومستدام ومرن للمنطقة.

أعضاء مجموعة العمل الإقليمي المشترك للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذين توافقوا على وثيقة مبادئ نظام اقتصادي واجتماعي جامع الأطراف ذات الصلة.

محمد بن عبد الله الجدعان

وزير المالية ،للاقتصاد والتخطيط السعودي

عبدالله بن طوق

وزير الاقتصاد لدولة الإمارات العربية المتحدة

ثاني أحمد الزيودي

وزير للتجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. رانيا المشاط

وزيرة التعاون الدولي - جمهورية مصر العربية

الدكتور محمد محمود العسعس

وزير المالية لدولة الاردن الهاشمية

بندر حجار

رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في المملكة العربية السعودية

آلان بجاني

الرئيس التنفيذي في شركة ماجد الفطيم في إمارات العربية المتحدة

علي بن مسعود السنيدي

وزير التجارة والصناعة في العمان (٢٠١٣ - ٢٠٢٠)

محمد الشايع

رئيس مجلس الإدارة التنفيذية لـ شركة الشايع الكويتية

طارق السدحان

الرئيس التنفيذي لبنك الرياض - المملكة العربية السعودية

مينا العريبي

اعلامية الإمارات العربية المتحدة

يوسف محمد الجيدة

الرئيس التنفيذي في مركز قطر للمال

كاظم الداري

نائب رئيس مجلس الإدارة والشريك المؤسس ، الظاهرة القابضة ، الإمارات العربية المتحدة

أديب أحمد

الرئيس التنفيذي لشركة لولو العالمية للصرافة

سامر سعيد خوري

رئيس قسم الهندسة والإنشاءات في شركة اتحاد المقاولين في اليونان

مجيد جعفر

الرئيس التنفيذي لشركة نقط الهلال في الإمارات العربية المتحدة

محمد جعفر

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة الألبان الكويتية الدانماركية

خالد حميدان

رئيسًا تنفيذيًا لمجلس التنمية الاقتصادية في البحرين

محمد حمادة

الرئيس التنفيذي لشركة آمانات في الإمارات العربية المتحدة

فادي غندور

رئيس مجلس شركة ومضة في إمارات العربية المتحدة

هشام عز العرب

الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب السابق في البنك التجاري الدولي في مصر

مازن دروزة

رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لمنطقة الشرق الأوسط والأسواق الناشئة في "شركة حكمة المحدودة للأدوية" في الاردن

مارك ووترز

العضو المنتدب في المملكة المتحدة وأيرلندا والشرق الأوسط وأفريقيا في شركة هوليت-باكارد، المملكة المتحدة

هيلموت فون ستروف

الرئيس التنفيذي لشركة سيمنز في الشرق الأوسط ، الإمارات العربية المتحدة

شمشير فايالیل

وزير المالية والاقتصاد والمخطيط السعودي

انعام الرحمان

الرئيس التنفيذي لشركة داود هرفل في باكستان

ايمن تامر

رئيس مجلس إدارة وشريك في مجموعة دامر في المملكة العربية السعودية

هاشم الشوا.

رئيس مجلس الادارة والمدير العام لبنك فلسطين

لوسيانو بولي

رئيس لمنطقة الهند والشرق الأوسط وتركيا في شركة داو للكيماويات في الإمارات العربية المتحدة

نظام اقتصادي واجتماعي جامع الأطراف ذات الصلة

انعقد الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠٢٠ في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ يناير في دافوس - كلوسترز ، سويسرا، وتوصل إلى تدشين مبادئ نظام اقتصادي واجتماعي جامع للأطراف ذات الصلة، كطريقة لمواجهة أكبر تحديات العالم، من الانقسامات الناتجة عن عدم المساواة في الدخل والاستقطاب السياسي إلى تحدي المناخ الذي نواجهه اليوم.

وتطرق الاجتماع السنوي إلى مجموعة من القضايا المهمة في عصرنا، بما في ذلك الضرائب، وعدم التسامح مع الفساد، والأجور، واحترام حقوق الإنسان، وكشفت نتائج الاجتماع السنوي عن فرص جديدة لبناء مجتمعات مستدامة وشاملة.

وفي ندوة بعنوان "نظرة استراتيجية: اقتصادات الشرق الأوسط" خلال الاجتماع السنوي، تحدثت د.رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، إلى جانب رئيس وزراء دولة فلسطين محمد اشتية، ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المملكة العربية السعودية عبدالله السواحة، والرئيس التنفيذي لمجموعة ماجد الفطيم آلدن بجاني، والرئيس التنفيذي لشركة نفط الهلال ماجد جعفر، حيث ركزت الجلسة على اقتصادات منطقة الشرق الأوسط المتنامية والإصلاحات، وكيف يحتاج صانعو السياسات إلى الاستجابة للشباب، والتحديات الجيوسياسية في المنطقة، والثورة الصناعية الرابعة، ومشاركة المرأة في القوى العاملة.

وقالت وزيرة التعاون الدولي، إن جمهورية مصر العربية، تسعى، لتنفيذ مرحلة ثانية من الإصلاحات من خلال تنفيذ إصلاحات هيكلية على المستويات القطاعية، والتي تسارعت اليوم بسبب جائحة كورونا.

وشددت المشاط على أهمية استخدام إمكانيات الثورة الصناعية الرابعة، التي تعزز النمو الاقتصادي، وتدفع نحو زيادة الناتج المحلي الإجمالي لمصر، واحتضان التقدم التكنولوجي لأنه يتيح النمو الاقتصادي ويدفع الحدود نحو زيادة الناتج المحلي الإجمالي. في مصر.

"التباين الشديد في منطقة الشرق الأوسط يخلق منظورًا مختلفًا للتحديات التي نواجهها والفرص التي يجب أن نستغلها".

الدكتورة رانيا المشاط

ومن المقرر أن تتحول ٤٨٪ من الأنشطة في مصر للعمل اوتوماتكياً، مما يتطلب من صانعي السياسات وقادة الأعمال إشراك وتمكين والاستفادة من مرونة و سرعة الشباب في التكيف مع الثورة الصناعية الرابعة.

وفي لقاء آخر خلال المؤتمر، انضمت د.رانيا المشاط إلى الرئيس التنفيذي لشركة Crescent Enterprises والأستاذ ستيفن توب، نائب رئيس جامعة كامبريدج في جلسة بعنوان "دور العمل الخيري في الاقتصادات الناشئة"، حيث يؤدي إطلاق العنان لرأس المال الخيري إلى إحداث تغيير حقيقي ويمكن استخدامه لتحقيق تأثير اجتماعي طويل الأجل، وفقًا لوزيرة التعاون الدولي، التي قالت إن القطاع الحكومي يلعب دورًا محفزًا في تعبئة الموارد لبناء نظام داعم للجيل القادم من فاعلي الخير لضمان التنفيذ الفعال للمنفعة العامة.

الجائحة تدفع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو مزيد من المرونة

إن جائحة كورونا لا تعترف بالحدود، حيث امتد تأثيرها ليس فقط للجوانب الصحية، ولكن للجوانب الاقتصادية في كافة دول العالم، طالت الإنتاج والاستهلاك، وما ترتب على ذلك من تباطؤ في النشاط الاقتصادي، وعندما يتعلق الأمر بالمرونة التي يجب أن تتسم بها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن الحاجة تصبح ملحة لتفكير مختلف، وتبني رؤية ولغة مشتركة من جانب الأطراف ذات الصلة بالمنطقة، من قادة القطاع الحكومي والخاص والمجتمع المدني والأكاديمي، أحد الركائز الأساسية لهذا الفهم الجديد للتعاون يدور حول دور ومسؤولية الشركات في المجتمع - المتجسد في مبادئ وممارسات النظام الاقتصادي والاجتماعي الجامع للأطراف ذات الصلة.

في مقال رأي، شاركت في كتابته د. رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، مع ميريك دوشك نائب رئيس مركز الشؤون الجيوسياسية والإقليمية وعضو اللجنة التنفيذية للمنتدى الاقتصادي العالمي وآلان بيجاني الرئيس التنفيذي ماجد الفطيم، تم نشر دعوة للعمل تحدد ٤ طرق يمكن أن يبني بها التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص، المرونة:

١. **التعجيل** بالاقتصاد الشامل والمجتمعات

٢. **تشكيل رؤية** جديدة للتكامل الاقتصادي

٣. **تسخير** الثورة الصناعية الرابعة

٤. **تعزيز** الإشراف البيئي

رابط الفيديو:
https://aawsat.com/node/2343516

تقترح مبادئ النظام الاقتصادي والاجتماعي الجامع للأطراف ذات الصلة بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، أن تراعي الشركة ليس فقط مصالح العملاء والموردين والموظفين والمساهمين، ولكن أيضًا اهتمامات المجتمع الأوسع والبيئة والمجتمع ككل، كما أنها تركز على مسؤولية الشركات فيما يتعلق بالشرائح الأكثر ضعفًا من السكان.

وبسبب جائحة كورونا، هذه المبادئ اكتسبت أهمية خاصة في ظل جائحة كورونا، وأصبحت مجموعة العمل الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، جزءًا من مبادرة "Great Reset"، إعادة تدشين استراتيجيات البناء، للوصول لعالم أكثر استدامة ودمجًا.

ويرى أعضاء مجموعة العمل الإقليمية للمنتدى الاقتصادي العالمي أن مبادئ وممارسات النظام الاقتصادي والاجتماعي الجامع للأطراف ذات الصلة، توفر الخطوط العريضة لرؤية مشتركة لبناء أنظمة اجتماعية واقتصادية أكثر مرونة ودمجًا واستدامة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

هذه المبادئ السبعة هي كما يلي:

١. صياغة سياسات اقتصادية شاملة وعقد اجتماعي جديد

يجب أن تكون السياسات الاقتصادية، سواء كانت مالية أو نقدية أو ضمن التجارة والاستثمارات العامة، احتوائية بحيث يستفيد منها كافة فئات المجتمع، وأن يتم تصميمها بطريقة تخدم احتياجات ومصالح جميع الجهات الفاعلة في المجتمع، بما في ذلك النساء الفئات الأكثر احتياجًا. علاوة على ذلك، ينبغي أن تستند إلى عدد من العوامل الهامة منها توفير شبكات الحماية الاجتماعية للأكثر احتياجًا، والنظر في عدم المساواة الاقتصادية، ومحاولة ضم الاقتصاد غير الرسمي. أخيرًا، مع انتقال المنطقة بعيدًا عن النماذج الاقتصادية القائمة على الريع إلى نماذج اقتصادية أكثر تنوعًا، يجب أن تستهدف السياسات مجالات تأثير ملموسة مثل إدارة سلاسل التوريد والتوزيع العادل للدخل.

٢. تحفيز التكامل الاقتصادي

يتطلب تحفيز التنمية الاقتصادية الشاملة والقدرة التنافسية الإقليمية مستويات أعلى من التجارة والاستثمار داخل المنطقة، والذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تسهيل التعاون الفعال عبر الحدود بين الاقتصادات المختلفة. غالبًا ما تتأخر الجهود التنموية في جميع أنحاء المنطقة بسبب عدم تحقيق التكامل الإقليمي، مما يؤدي إلى عدم الاستفادة من العوائد التي يمكن أن تولدها الاقتصادات الأكثر تكاملًا، بما في ذلك مجالات الاقتصاد الرقمي أو السياحة أو الحواجز غير الجمركية. علاوة على ذلك، يجب أن يتم من خلال التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص اعتماد سياسات أكثر مرونة، بالإضافة إلى آليات مؤسسية وبيئات تنظيمية أوسع وداعمة لبعضها البعض.

٣. إعادة تشكيل نظم التعليم

يحتاج تنفيذ إصلاحات سوق العمل الفعالة إلى استكماله بمناهج تعليمية حديثة بمكن أن تنتج خريجين مستعدين لدخول سوق العمل في القرن الحادي والعشرين. وفي ضوء المنافسة المتزايدة على مستوى العالم، وبالنظر إلى تحديات الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي، يجب أن تكون أنظمة التعليم موجهة نحو تعزيز المهارات الكلية مثل التفكير النقدي والإبداع وريادة الأعمال والعمل الجماعي؛ علاوة على ذلك، فإن حتمية توفير فرص التعليم للجميع تحث الأطراف ذات الصلة على تصميم أنظمة تعليمية تتبنى سرعة التقدم التكنولوجي والتعلم المستمر .

٤. تسخير الثورة الصناعية الرابعة

في ضوء التطور التكنولوجي غير المسبوق، الذي تسارع الآن بسبب جائحة كوفيد-١٩، يجب على الأطراف ذات الصلة والمعنيين، تشكيل بيئات العمل بشكل يحقق التوازن بين ضرورات الخصوصية والكفاءة. ويجب الاستفادة من الظروف والموارد الحالية في المنطقة، مثل المعدلات العالية لانتشار الإنترنت وتوافر الشباب الموهوبين في مجال التكنولوجيا، كأساس للتكامل على المستوى الإقليمي للبنى التحتية الرقمية والأسواق المحلية، بما في ذلكW توفير مجموعة متنوعة من الخدمات الاجتماعية والمالية.

وتحتاج هذه الجهود إلى أن تكون مدعومة بإنشاء نظم متكاملة للتكنولوجيا على المستوى المحلي، فضلًا عن هيكل حوكمة شامل على المستوى الإقليمي. أخيرًا، يجب أن تكون الحلول التكنولوجية موجهة نحو سد الفجوة الرقمية مع التركيز على الفرد باعتباره العامل الرئيسي والمستفيد من التقدم التكنولوجي.

٥. تعزيز الاستدامة البيئية

في منطقة تواجه مخاطر بيئية حادة، مثل تلك المتعلقة بالتصحر وندرة المياه وموجات الحرارة بسبب تغير المناخ، ينبغي تصميم السياسات الاجتماعية والاقتصادية بطريقة تخفف من الاضطرابات المناخية المحتملة في المستقبل. تحتاج مثل هذه السياسات إلى مراعاة مبادئ الاستدامة البيئية بشكل خاص والاستثمار في المشروعات المبتكرة مثل المشروعات المتعلقة بالاقتصاد الدائري.

علاوة على ذلك، يجب تحفيز الشركات لإعادة تصميم نماذج أعمالها من أجل الاستدامة، وبالتالي إعادة تشكيل نظم العمل من أجل توليد القيمة وتقليل التكاليف للأعمال والبيئة. أخيرًا، يجب أن تعزز السياسات البيئية معايير خفض انبعاثات الكربون، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٦. التخفيف من المخاطر الصحية العالمية

كما اتضح من تجربة جائحة كورونا، فإن الأوبئة يمكن أن تسبب اضطرابات شديدة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. في ظل هذا الأمر، يتعين على الحكومات والجهات الفاعلة في القطاع الخاص التعاون على المستوى الإقليمي من أجل التخفيف من تأثير المخاطر الصحية العالمية على البشر، والتعاون في مجالات مثل البحث والتطوير، والصحة الرقمية، وتطوير اللقاحات والتوزيع العادل لها.

٧. الالتزام بالحوكمة الرشيدة والمرنة

يجب على الأطراف ذات الصلة، من مختلف أطياف المجتمع، بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص، وكذلك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية العلمية، العمل معًا من أجل تعزيز الحكم الرشيد، ومكافحة الفساد، وضمان سيادة القانون وتمكين المواطنين للتمتع بالعدالة والازدهار والكرامة. يجب عليهم أيضًا أن يسعوا بشكل مشترك لزيادة مرونة القواعد واللوائح الحكومية للاستجابة بفعالية للمخاطر والفرص المترابطة في هذا العصر الجديد.

الرابط: https://weforum.ent.box.com/s/fznq51ebveawatv8ns51ugep3ivtoe75

الرابط: http://www3.weforum.org/docs/WEF_Principles_Stakeholder_Capitalism_MENA_Endorsements_Arabic_2020.pdf

إعادة تشكيل مهارات العمل

عقب جائحة كورونا، يجب أن يتم تشكيل اقتصاديات ومجتمعات وبيئات عمل أكثر دمجًا واستدامة، وللقيام بذلك يجب تحقيق الاستغلال الأمثل للقدرات البشرية ووضع سياسات مبتكرة، لخدمة الرؤية الكبرى «إعادة تدشين استراتيجيات البناء».

شاركت د.رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، في قمة إعادة تشكيل مهارات العمل التي نظمها المنتدى الاقتصادي العالمي في أكتوبر ٢٠٢٠، لمناقشة التغيرات المتسارعة في سوق العمل، حيث أكدت أنه رغم تسبب الوباء في ارتفاع معدلات البطالة على مستوى العالم وفقد نحو ١٩٥ مليون شخص وظائفهم وفقًا لمنظمة العمل الدولي، فإنه مثل فرصة لإعادة صقل مهارات العاملين بشكل يعزز الاستدامة والدمج.

وشاركت وزيرة التعاون الدولي، في هذا الحدث الافتراضي، إلى جانب قادة من قطاع الأعمال والحكومة والمجتمع المدني والإعلام والجمهور، بمشاركة رئيس المنتدى الاقتصادي العالمي، بورج برانديّ، الرئيس التنفيذي لشركة Unilever Alan Jope ومؤسس Bridgewater Associates Ray Dalio.

"يكمن التحدي الحقيقي للوباء في فقدان أكثر من ١٩٥ مليون وظيفة على مستوى العالم ،حيث تقدر بيانات المنتدى الاقتصادى العالمى أن ٥٤% من هؤلاء الذين فقدوا وظائفهم يحتاجون لإعادة التدريب وصقل المهارات؛ لذلك فإن تعداد سكان مصر من الشباب والذي يشكل ٦٠% يمثل فرصة كبيرة يجب استغلالها".

الدكتورة رانيا المشاط

وتطرقت وزيرة التعاون الدولي للحديث حول تطور نظم التعليم في مصر لتصبح أكثر اعتمادًا على التكنولوجيا، وكيف أن مستقبل الوظائف يتطلب أشخاصًا متمرسين في مجال التكنولوجيا، مشيرة إلى بعض المشروعات الحالية مثل مبادرة «تمكين الشباب من أجل العمل الريادي»، والتي تهدف إلى تدريب ٢٠ ألف شاب على مستوى البلاد على مهارات العمل الحر من خلال المنصات الإلكترونية. يتم تحقيق ذلك بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة، من خلال المراكز المجتمعية المتكاملة التي طورتها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ويشكل الأشخاص ذوو الإعاقة ١٠٪ من المتدربين.

ولقد سبقت مصر جائحة كورونا ببدء تنفيذ برنامج تطوير قطاع التعليم بالتعاون بين وزارة التعاون الدولي ووزارة التربية والتعليم والبنك الدولي، وهو ما مكنها من المضي قدمًا بشكل سريع في هذا الأمر أثناء الجائحة، واستطاع الطلاب استكمال العام الدراسي من خلال الإنترنت؛ كما طبقت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العديد من المبادرات المتعلقة بإعادة تأهيل الشباب وتزويدهم بالتطورات التكنولوجية. كما توفر المدن الجديدة في مصر، مثل العاصمة الإدارية الجديدة ، مساحة للشركات الأجنبية والقطاع الخاص لتوظيف الشباب.

الشراكات

شراكات فعالة لتعزيز جهود التنمية المستدامة

شراكات شاملة و مبتكرة

لا يمكن تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلا من خلال شراكات تنموية وتعاون متعدد الأطراف، لذلك فإن خطة التنمية الناجحة تتطلب شراكات شاملة، على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، يكون أساسها المبادئ والقيم والرؤية والأهداف المشتركة، التي تهدف لتحسين حياة البشر.

"لقد أصبح التعاون متعدد الأطراف، أكثر أهمية من أي وقت مضى؛ مصر ملتزمة بالتعاون والتكامل مع شركاء التنمية، لتسريع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة، وبناء مستقبل مرن لنا جميعًا".

الدكتورة رانيا المشاط

في أعقاب جائحة كوفيد-١٩، رأينا أن تعزيز التعاون متعدد الأطراف أكثر أهمية من أي وقت مضى إذا أردنا حل مشاكل العالم. حيث يتم تنسيق الجهود الدولية وتكاملها نحو تحقيق تقدم سريع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإعادة البناء بشكل أفضل .

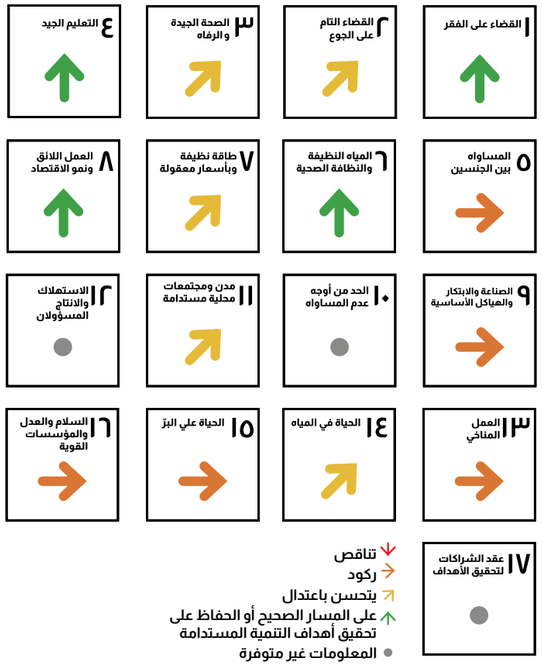

وفقًا لتقرير الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٢٠، تحتل **مصر** المرتبة **٨٣** من **١٦٦ دولة**، وتمضي قدمًا نحو **تحقيق** هذه الأهداف بما يتسق مع أجندة التنمية الوطنية .

الاقتصاد الدائري جزء لا يتجزأ من خطة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

اكتسب الاقتصاد الدائري أهمية متزايدة كأداة تقدم حلولاً لبعض تحديات التنمية المستدامة الأكثر إلحاحًا في العالم.

إن مفهوم الاقتصاد الدائري؛ هو نظام اقتصادي يهدف إلى القضاء على الهدر والاستخدام المستمر للموارد، تستخدم الأنظمة الدائرية إعادة الاستخدام والمشاركة والإصلاح والتجديد وإعادة التصنيع وإعادة التدوير لإنشاء نظام حلقة مغلقة، مما يقلل استخدام مدخلات الموارد إلى الحد الأدنى ويخفّض انبعاثات النفايات والتلوث وانبعاثات الكربون. وبالتالي تسريع وتيرة تنفيذ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

وتم تصنيف مصر على أنها "بلد نامية" في تقرير فجوة الاقتصاد الدائري لعام ٢٠٢٠ إلى جانب الصين والبرازيل وفيتنام، وهي المجموعة الوحيدة التي تتمتع بميزان تجاري إيجابي شامل، مما يسرع من التحول إلى الاقتصاد الدائري.

تعاون متعدد الأطراف من أجل تعافي مرن

الإطار الاستراتيجي للشراكة مع الأمم المتحدة

يمثل الإطار الاستراتيجي للشراكة مع الأمم المتحدة، الذي تم إطلاقه في عام ٢٠٠٦ مع وزارة التعاون الدولي ، إطار تعاون الأمم المتحدة مع الحكومة المصرية؛ ويسعى هذا الإطار لدعم الجهود نحو تحقيق أهداف التنمية، آخذًا في الاعتبار ما حققته مصر من تقدم، ومستفيدًا من الدروس السابقة.

تمت صياغة الإطار الاستراتيجي للشراكة مع الأمم المتحدة ٢٠١٨-٢٠٢٢ بالتنسيق مع الحكومة المصرية، بما يتماشى إطار مع أولويات التنمية الوطنية، ورؤية مصر ٢٠٣٠ وكذلك الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، ويستند إلى عدد من الأولويات الرئيسية.

يتكون الإطار الاستراتيجي للشراكة مع الأمم المتحدة من أربع ركائز: ١) التنمية الاقتصادية الشاملة، ٢) العدالة الاجتماعية، ٣) الاستدامة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية و ٤) تمكين المرأة.

وتهدف الركيزة الأولى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال توفير فرص العمل وبناء القدرات وزيادة الوصول إلى التكنولوجيا في المجتمعات المحلية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة،

بينما تهدف الركيزة الثانية إلى دعم الوصول إلى الخدمات العامة، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية في مجالات الصحة والتغذية والتعليم، وتعزيز الجهود للسيطرة على النمو السكاني.

الركيزة الثالثة: الاستدامة البيئية تهدف إلى التخفيف من المخاطر البيئية بما في ذلك تغير المناخ وتعزيز الإسكان المستدام وإدارة موارد المياه والطاقة، و**الركيزة الرابعة** لتمكين المرأة تهدف إلى بناء قدرات المرأة وتعزيز مشاركتها في المناصب القيادية وسوق العمل، وكذلك تمكينها على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

عقدت وزارة التعاون الدولي بصفتها المنسق الوطني للإطار الاستراتيجي للشراكة مع الأمم المتحدة، والرئيس المشارك مع المنسق المقيم للأمم المتحدة في مصر، الاجتماع الدوري للجنة التوجيهية الخاصة بالإطار في نوفمبر ٢٠٢٠ مع المشاركين من جميع الجهات الحكومية والأمم المتحدة والوكالات التابعة لها، ومجموعات العمل الأربعة لرسم المسار الجديد للتعاون خلال ٢٠٢٠/٢٠٢١.

شارك في الاجتماع أكثر من ٤٠ ممثلًا من جميع وكالات الأمم المتحدة في مصر، بالإضافة إلى ممثلين من وزارات الخارجية والعدل والتعليم والتنمية المحلية والزراعة والقوى العاملة والتجارة والصناعة والبيئة والتضامن الاجتماعي والتخطيط والصحة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وكذلك المجلس القومي للمرأة.

وفي إطار الشراكة الاستراتيجية مع الأمم المتحدة، تدعم الأمم المتحدة جهود الحكومة المصرية للتخفيف من الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كورونا.

https://www.circularity-gap.world/2020

٢١٠,٩ مليون دولار حجم استراتيجية التعاون بين مصر و UNICEF ضمن الإطار الاستراتيجي للشراكة مع الأمم المتحدة ٢٠١٨-٢٠٢٢

إطار سرد المشاركات الدولية

٣٣مليون
شخص تلقوا رسائل توعية من خلال منصة اليونيسيف الرقمية

١,٣ مليون
شخص حصلوا على المطهرات

٢٥٠ ألف
امرأة وطفل تلقوا خدمات الرعاية الصحية

٥٠ ألف
كتاب تعليمي تم توفيرهم للأطفال

المواطن محور الاهتمام

- دعم صحة الأطفال خلال أول ١٠٠٠ يوم
- دعم صحة الأمهات
- تحسين الوضع الغذائي للأطفال
- توفير فرص التعليم
- دعم سياسة حماية الأطفال من العنف
- مكافحة الممارسات الخاطئة ضد الأطفال

المشروعات الجارية

- مشروعات دعم صحة الأطفال وتطوير قدراتهم
- مشروع الإدماج الاجتماعي
- مشروع التعليم والحماية

الهدف هو القوة الدافعة

"شراكة مصر مع الأمم المتحدة ضرورية ولا غنى عنها."

الدكتورة رانيا المشاط

وخلال الاجتماع، قدم رؤساء مجموعات العمل الأربع تقارير عن الجهود المبذولة خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ وما تم تحقيقه خلال الجائحة، وكذلك أهداف إطار تطوير الشراكة خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١، و أعلنو أنه سيتم توفير ميزانية تقدر بـ

٨٠ مليون دولار
للتنمية الاقتصادية،

٣٤٦ مليون دولار
للعدالة الاجتماعية،

٥٨ مليون دولار
للاستدامة البيئية

٤٨ مليون دولار
لتمكين المرأة.

من جانبه أشاد السيد ريتشارد ديكتوس، المنسق المقيم للأمم المتحدة في مصر، بدور وزارة التعاون الدولي في تعزيز التعاون المشترك والتنسيق الدائم مع الجهات الحكومية، مؤكداً التزام الأمم المتحدة بدعم مصر في البناء على نجاحات برنامج الإصلاح الاقتصادي.

شراكة راسخة مع الاتحاد الأوروبي

تمتد العلاقة الاستراتيجية بين مصر والاتحاد الأوروبي ، منذ عام ١٩٧٧ لتشمل العديد من القطاعات الحيوية، مما يساهم بشكل إيجابي في التنمية الاقتصادية. وتبلغ محفظة التعاون بين الجانبين حاليا

١,٦ مليار دولار
هذا العام ، دعم الاتحاد الأوروبي حكومة مصر لمكافحة كوفيد-١٩ من خلال إعادة تخصيص

١٠٦,٥ مليون دولار
في إطار البرنامج الثاني لدعم سياسة قطاع الصحة.

بالإضافة إلى ذلك، فقد ساهم الاتحاد الأوروبي، في ترميم قلعة شالي في واحة سيوة لتحفيز تدفق الزوار المسافرين إلى سيوة الذين جذبهم تراثها الثقافي وثقافتها المحلية ، وتم افتتاح القلعة المرممة في نوفمبر ٢٠٢٠.

والجدير بالذكر أنه تم تصميم المشروع وتنفيذه من قبل جمعية الجودة البيئية الدولية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (EQI-SME) في إطار "برنامج تعزيز النمو الاقتصادي الشامل في مصر".

وفي إطار "برنامج التعاون عبر الحدود لمنطقة البحر الأبيض المتوسط: فاز ١٣ مشروع لـ ٨ مؤسسات مصرية خلال عام ٢٠٢٠، بمنح قيمتها ٨.٤ مليون دولار على مستوى قطاعات مختلفة بما في ذلك الدمج الاجتماعي ونقل التكنولوجيا ودعم الشركات الناشئة والاستدامة البيئية والتخفيف من تغير المناخ.

١,٦ مليار دولار حجم محفظة التعاون الجارية بين جمهورية مصر العربية والاتحاد الأوروبي

إطار سرد المشاركات الدولية

المواطن محور الاهتمام

- تحسين خدمات الصرف الصحي والمياه
- تطوير الصرف الصحي
- التخلص من العشوائيات
- دعم الاستراتيجية الوطنية للسكان
- توفير فرص التعليم للأطفال
- تعزيز إصلاحات قطاعي المياه والطاقة المتجددة
- إمداد المنازل بالغاز الطبيعي
- برنامج التنمية الريفية
- تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- مشروع توصيل الغاز الطبيعي
- خفض التلوث
- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

المشروعات الجارية

- برامج في مجال التعليم
- برنامج تطوير العشوائيات
- تطهير مصرف كتشنر

الهدف هو القوة الدافعة

البرنامج المصري الإيطالي لمبادلة الديون من أجل التنمية

تبلغ قيمة محفظة التعاون بين مصر وإيطاليا في إطار برنامج مبادلة الديون

٣٥٠ مليون دولار

منها

١٤٩,٩ مليون دولار

للمرحلة الأولى،

١٠٠ مليون دولار

للمرحلة الثانية، والتي تم من خلالها تمويل نحو

٨٨ مشروعًا

وترأست د. رانيا المشاط والسفير الإيطالي بالقاهرة، جيامباولو كانتيني، اجتماع لجنة إدارة البرنامج المصري الإيطالي لمبادلة الديون من أجل التنمية لاستعراض المرحلة الثالثة من البرنامج. وقد بدأت المناقشات لبدء المرحلة الرابعة من برنامج مبادلة الديون لتخفيف عبء الدين الخارجي وتوفير التمويل الكافي لمشروعات التنمية.

شهد عام ٢٠٢٠ توقيع اتفاقيتين ضمن المرحلة الثالثة من برنامج مبادلة الديون المصرية الإيطالية للتنمية، بما في ذلك اتفاقية مشروع تنمية الرعاية الاجتماعية بالأقصر بقيمة ٢.٦٨ مليون دولار، والتي يتم تنفيذها بالشراكة مع برنامج الغذاء العالمي لتقديم حزمة تنموية متكاملة لدعم الأسر الأكثر ضعفاً في الأقصر.

والاتفاقية الثانية كانت أيضا لتوسيع مشروعات المدارس التكنولوجية التطبيقية، وتعزيز مهارات المعلمين بإجمالي ٢.٦ مليون دولار، والتي تستخدم لتطوير التعليم الفني، ودعم قدرات الخريجين، وإنشاء شبكة تضم مجموعة كبيرة من عدد المدارس التطبيقية التي تدار من خلال وحدة إدارة مدارس التكنولوجيا التطبيقية بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

التعاون المصري الإيطالي ضمن برنامج مبادلة الديون من أجل التنمية

إطار سرد المشاركات الدولية

قيمة المرحلة الثالثة من البرنامج

١٠٠ مليون دولار

٣٥٠مليون دولار

قيمة المراحل الثلاثة لبرنامج مبادلة الديون المصري الإيطالي

٨٨

مشروع تنموي تم تنفيذهم في إطار المرحلتين الأولى والثانية من البرنامج

المواطن محور الاهتمام

- تعزيز الأمن الغذائي
- تطوير التعليم الفني
- إنشاء ١٠ صوامع رأسية حقلية
- تنمية الثروة السمكية
- خفض الملوثات وإدارة المخلفات
- تنمية الاستزراع السمكي البحري
- تطوير التعليم وتنمية مهارات المعلمين
- تطوير المناطق الأثرية
- إنشاء مدارس تكنولوجيا تطبيقية

المشروعات الجارية

- مجمع أبوغالب للتعليم المتكامل
- مشروع إدارة المخلفات الصلبة بالمنيا
- مشروع الرعاية الاجتماعية بالأقصر

الهدف هو القوة الدافعة

الإطار الاستراتيجي للشراكة بين مصر والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ٢٠٢١/٢٠٢٥

بدأت وزارة التعاون الدولي مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مناقشات حول توسيع استراتيجية التعاون الاقتصادي بين مصر والولايات المتحدة خلال السنوات الخمس القادمة (٢٠٢١-٢٠٢٥).

يستهدف الإطار الاستراتيجي الجديد بشكل أساسي التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال دعم الإصلاحات الهيكلية في قطاعات التنمية المختلفة ودعم التطوير المؤسسي للوزارات والهيئات الحكومية، فضلًا عن المساهمة في تحسين جودة التعليم الأساسي وتحسين خدمات الرعاية الصحية وتنفيذ مشروعات البنية التحتية، في القطاعات ذات الأولوية، بالإضافة إلى التعاون في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة تحت مظلة "محفز سد الفجوة بين الجنسين".

جاء الاتفاق خلال اجتماع بين وزيرة التعاون الدولي، د. رانيا المشاط، وسفير الولايات المتحدة في مصر السفير جوناثون كوهين، ورئيس الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية جون بارسا، ومدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مصر، ليزلي ريد، وسارة ماكين، كبير مستشاري مجلس الأمن القومي الأمريكي.

اللجنة المصرية العراقية العليا المشتركة

عُقدت فعاليات اللجنة العليا المشتركة المصرية العراقية في بغداد لأول مرة منذ ٣٠ عاما، برئاسة السيد رئيس الوزراء، الدكتور مصطفى مدبولي، وتم تنظيم عدد من الفعاليات في إطار تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البلدين .

وتم التوقيع على ١٥ اتفاقية ومذكرة تفاهم في مجالات مثل التنمية الاستراتيجية، والاستثمار، والنقل، والبنية التحتية، والزراعة، والبيئة، والصحة، وحقوق العملاء، والأنظمة القانونية، والإنتاج الصناعي.

المضي قدمًا نحو تنمية الشراكات

وقد بدأت المناقشات الاستراتيجية بشأن إطار التعاون مع شركاء ثنائيين ومتعددي الأطراف لتحديد الطريق إلى الأمام؛ بما في ذلك البنك الدولي والبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية وبنك الاستثمار الأوروبي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبنك التنمية الأفريقي وألمانيا واليابان.

* المزيد من المفاوضات جارية.

الدفع بالتعاون متعدد الأطراف

مواجهة مصر لجائحة كورونا وآداء الاقتصاد محل إشادة من المؤسسات الدولية

لقد كانت قصة مرونة الاقتصاد المصري وأداءه خلال جائحة كورونا، حاضرة بقوة في المحافل الدولية خلال ٢٠٢٠، حيث كانت محل إشادة من العديد من المؤسسات الدولية؛ فرغم تفشي فيروس كورونا وتأثيره السلبي على المستوى الاقتصادي، إلا أن الاقتصاد المصري – مدفوعًا بالخيارات السياسية السليمة والشراكات التنموية القوية – أدى بشكل أذهل العالم وجعله من أكثر الاقتصاديات نموًا خلال العام الجاري.

في تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي الصادر عن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في أكتوبر ٢٠٢٠، توقع البنك أن يحقق الاقتصاد نموًا بنسبة ٢٫٢٪ خلال العام الجاري، و٥٪ خلال العام المقبل، لتصبح مصر دولة العمليات الوحيدة ضمن محفظة البنك التي تحقق تحقق نموًا إيجابيًا؛ في ذات الوقت تجاوز مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص المصري ٥٠ نقطة وهو ما جعلها واحدة لتصبح مصر واحدة من أكبر ثلاثة اقتصادات في العالم العربي .

وفي وقت تشتد حاجة المجتمع الدولي فيه للتعاون متعدد الأطراف؛ قامت وزارة التعاون الدولي، بتعزيز العلاقات الاقتصادية بين مصر وشركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، كما سعت لعرض قصة مصر التي تتسم بالاستدامة والمرونة في المحافل الدولية، نحو السعي لإعادة البناء بشكل أفضل .

"الإصلاحات الاقتصادية مكنت جمهورية مصر العربية من امتصاص صدمة كورونا، وتمهد لتعافي مرن".

الدكتورة رانيا المشاط

مشاركات دولية من أجل إعادة البناء: الاجتماعات السنوية لمجلس محافظي البنك الدولي لعام ٢٠٢٠

شاركت جمهورية مصر العربية، ممثلة في وزارة التعاون الدولي، في العديد من المناقشات الاستراتيجية خلال الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تحت شعار «التعافي المرن»، بما في ذلك اجتماعات وزراء مجموعة الأربعة والعشرين والمحافظين العرب لدى صندوق النقد والبنك الدوليين ولجنة التنمية، ومناقشة الانتقال لسعر فائدة بديل عن الليبور، والاستثمار في رأس المال البشري، والآفاق الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أمريكيا والتجمع الأفريقي المشترك بين مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ؛ وتمويل البنية التحتية للمستقبل، بالإضافة إلى اجتماعات العديد من لجان مؤسسة التمويل الدولية بما في ذلك سد الفجوات بين الجنسين وغيرها.

وشهد الاجتماع الوزاري للاستثمار في رأس المال البشري، وزراء من دول منظمة الصحة العالمية الـ ٧٨ لتبادل الخبرات ودفع العمل بشأن تعبئة الموارد والحفاظ عليها لحماية البشر والاستثمار فيهم في ظل الوباء، واعتماد حلول مُبتكرة لتحقيق نتائج أفضل وأكثر إنصافاً لرأس المال البشري.

وافتتح رئيس مجموعة البنك الدولي ديفيد مالباس الجلسة وأشاد بالجهود التي تبذلها مصر في قطاع الصحة لمكافحة جائحة كوفيد-١٩، مشيراً إلى أن الدولة المصرية خصصت ١٠٠ مليار جنيه لتعزيز قطاع الصحة وتمويل خطة انتعاش اقتصادي شاملة لتعويض الانعكاسات التي ستنجم عن الإجراءات الاحترازية المتخذة.

وصرحت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، في كلمتها، أن مصر جعلت الاستثمار في رأس المال البشري أولوية قصوى، كما يتضح من مناهجها ثلاثية المحاور: زيادة المخصصات للإنفاق الصحي والاجتماعي، وضمان استمرار توفير الحماية الاجتماعية، والقيام بمراجعة الإنفاق الاجتماعي لتقييم الكفاءة والتطوير المستمر.

وفي جلسة أخرى نظمتها مجموعة البنك الدولي، أشارت وزيرة التعاون الدولي، إلى أهمية الإصلاحات الهيكلية وكيف ساعدت في تحقيق تعافي اقتصادي يتسم بالمرونة والاستدامة، وتمكين الاقتصاد المصري من امتصاص صدمات جائحة كورونا. تضمن الاجتماع الافتراضي أربع جلسات ضمت متحدثين من جامعة جونز هوبكنز ، والرابطة الدولية للإحصاءات الرسمية ، ومؤسسة فورد ، ومجموعة البنك الدولي ، بالإضافة إلى حلقة نقاش حول السياسات مع وزراء مثل وزير التخطيط والتعاون الدولي الأردني ، وسام الريضي ، وكذلك وزير الاقتصاد والمالية الجيبوتي إلياس موسى.

وخلال مشاركتها في جلسة «ما بعد الليبور.. هل نحن مستعدون؟» دعت وزيرة التعاون الدولي، المجتمع الدولي وكبار المسؤولين وصانعي القرار في القطاع المالي العالمي، للاتفاق على بديل سعر فائدة مرجعي بديل لليبور، قبل إلغائه التدريجي بحلول نهاية عام ٢٠٢١ لتلافي أي اضطراب في الأسواق العالمية، لاسيما وأنه ينعين على جميع الدول الأعضاء، على غرار المشاركين الآخرين في السوق، دراسة ما إذا كانت استراتيجيات التحوط بحاجة إلى التغيير لإدارة المخاطر المالية للتحول عن سعر الليبور في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وكيفية ذلك.

وتابعت: تعد إدارة المخاطر وتخفيفها أولوية قصوى للتأكد من أن التحول عن العمل بسعر الفائدة المرجعي "الليبور" يتم بسلاسة . وذكرت الوزيرة أنه يتعين على الدول الأعضاء تقييم الكيفية التي ستحتاج بها أنظمة إدارة الديون الحالية إلى إعادة تشكيلها لاستيعاب حسابات أسعار الفائدة وتوقعات الديون مع التحول إلى المعدلات المرجعية الجديدة.

ولإدارة أزمة الديون والتوفيق بين الاحتياجات التمويلية للاقتصادات النامية، دعت المشاط، إلى تبسيط وتنسيق الجهود من أجل دعم البلدان النامية في سعيها لبناء تعافي اقتصادي مستدام خلال اجتماع وزراء ومحافظي مجموعة الأربعة والعشرين.

كما استعرضت المشاط نجاح مصر في تنفيذ المشروعات القومية الكبرى، وخاصة في قطاع البنية التحتية، والتي تم دعمها من خلال طرق تمويل مبتكرة، بما في ذلك التمويل المختلط، والتي ساعدت مصر على تحقيق نمو إيجابي في وقت تنكمش فيه جميع الاقتصادات. ودعت المشاط بنوك التنمية متعددة الأطراف للابتكار في التمويل، لتعزيز التمويلات التنموية الموجهة للدول المختلفة، لدعم أهداف التنمية المستدامة.

وأقر البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية استراتيجيته الجديدة للفترة من ٢٠٢١-٢٠٢٥ خلال اجتماعاته السنوية التي عقدت في أكتوبر بعد تأجيلها من مايو الماضي، بسبب جائحة كورونا، يستهدف البنك في استراتيجيته الجديدة التحول لبنك صديق للبيئة و داعم للاقتصاد الأخضر، وهو ما يتماشى مع أولويات الحكومة المصرية والجهود المبذولة لتحقيق نمو اقتصادي أخضر وخفض انبعاثات الكربون، وتعزيز تكافؤ الفرص وتسريع التحول الرقمي ، وتعزيز مستقبل مستدام وشامل وذكي للجميع.

كما شاركت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، في جلسة افتراضية بعنوان «بناء مستقبل أفضل» التي استضافها مركز البنية التحتية العالمية التابع للبنك الأوروبي للتنمية وإعادة الاعمار، ونظمتها الجمعية الدولية لتمويل المشروعات بالتعاون مع البنك الدولي، حيث أشارت إلى أن مصر شهدت تحولا في البنية التحتية على مدى السنوات القليلة الماضية، من خلال تنفيذ المشروعات القومية، في مختلف المجالات.

وفي مقال مشترك بعنوان "دور التعاون متعدد الأطراف في تحقيق الاستدامة والمرونة"، شاركت في كتابته وزيرة التعاون الدولي، مع هايك هارمجارت، المدير العام للبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية لمنطقة جنوب وشرق المتوسط ، أكدت على أن تسخير إمكانات القطاع الخاص والمجتمع المدني هو السبيل لتحقيق الأهداف الوطنية. وتناول المقال أربعة أقسام فرعية رئيسية، الشراكات لتحقيق الأهداف، والمساواة بين الجنسين، والطاقة النظيفة وبأسعار معقولة، ودفع حدود الدبلوماسية الاقتصادية.

الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة

احتفلت الأمم المتحدة هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيسها في وقت يتسم بالتحدي الكبير، لكن الاحتفال كانت بمثابة تذكير بالحاجة إلى التعاون عبر الحدود والقطاعات والأجيال، في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

منتدى أعمال أهداف التنمية المستدامة

احتفالًا بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة «تغيير العالم من خلال التنمية المستدامة»، ساهمت وزيرة التعاون الدولي، إلى جانب السيد/ وانغ يي، وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية، في منتدى الأعمال العالمي الموحد للأمم المتحدة خلال أسبوع الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلسة بعنوان "الشراكات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في عصر كوفيد-١٩ ".

وقالت المشاط، إن التعاون متعدد الأطراف، هو السبيل الوحيد نحو توحيد وتنسيق جهود القطاع الحكومي والخاص والمجتمع المدني معًا، لتحقيق النتائج المرجوة، والوصول للمستقبل المأمول.

"من خلال الأهداف المشتركة، يمكننا مساعدة الفئات الضعيفة، وحماية الكوكب، وتعزيز الاستقرار والتقدم المشترك. بالعزم والأفكار غير التقليدية والوحدة والتفاؤل، يمكننا التعافي بشكل أفضل وبناء عالم أكثر مرونة".

الدكتورة رانيا المشاط

المنتدى الاقتصادي العالمي: قمة التأثير المستدام ٢٠٢٠

في قمة التأثير المستدام للمنتدى الاقتصادي العالمي، شاركت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، في جلستين بعنوان «إعادة النظر في المخاطر المستقبلية» و«إعادة تدشين أطر التعاون متعدد الأطراف»، لعرض قصة مصر المتسمة بالمرونة و أهمية التعددية لإعادة البناء بشكل أفضل.

"إن التعاون متعدد الأطراف هو السمة الأساسية التي تميز عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١".

الدكتورة رانيا المشاط

خلال هذه القمة أكدت وزيرة التعاون الدولي، أن مصر أعطت الأولوية لبناء مجتمعات مرنة وتعزيز استدامة الاقتصاد، للمضي قدمًا في الجهود التنموية، بالتوازي مع تعزيز الابتكار والمرونة، موضحًا أن الوقت الحالي يمثل فرصة للعالم للتعاون متعدد الأطراف لضمان دمج الجميع في الخطط التنموية.

محادثات المتوسط (MED)

في الجمعية البرلمانية للمتوسط (PAM) حول التعافي الاقتصادي بعد كوفيد- ١٩ ، ناقشت المشاط، إلى جانب برلمانيين من المنطقة الأورومتوسطية ، ما يجب أن تكون عليه الإجراءات الحكومية و التشريعية من أجل دعم القطاعات في التعافي الاقتصادي.

في الندوة الإفتراضية تبادل المشاركون آراءهم حول أكثر السياسات والأساليب فعالية وكيفية مواجهة تحديات التعافي الاقتصادي. وتطرقت المشاط، إلى دور الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص في التعافي الاقتصادي وكيف يسعى البلدان لتكون أكثر استدامة وتطبق معايير الاقتصاد الأخضر، لتمضي قدمًا نحو أهداف التنمية المستدامة .

وشاركت وزيرة التعاون الدولي، في نوفمبر ٢٠٢٠ في حلقة نقاش بعنوان "تحويل الأزمة إلى فرصة: تعزيز التعافي المستدام من أجل المستقبل"، وهي جزء من النسخة السادسة من حوارات روما المتوسطية ٢٠٢٠ تحت شعار "إعادة التفكير في الازدهار".

استضافت حلقة النقاش كلّ من إيمي كلوج من فوكس نيوز، و كريم العيناوي رئيس مركز سياسات الجنوب الجديد بالمغرب، و حمد بن سليمان البازعي نائب وزير المالية السعودي، و غاي رايدر المدير العام لمنظمة العمل الدولية، وجيفري شلايجنهاوف نائب الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، حيث دارت المناقشة حول الوباء و السياسات والتدابير الناجحة المتخذة للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية على البلدان.

"لقد كان الوباء أكبر تدريب على كيفية امتصاص الصدمات المفاجئة، لذلك فإن مفتاح التعافي يكمن في المرونة، وسرعة اتخاذ القرارات من قبل صانعي السياسات، والقطاع الخاص والأفراد، والسعي نحو التأقلم مع الوضع الجديد والابتكار".

الدكتورة رانيا المشاط

القيادة في أوقات الأزمات

وشاركت وزيرة التعاون الدولي، في عدة ندوات افتراضية عبر الإنترنت خلال الجائحة، تناولت موضوع "القيادة" ومنها الاجتماع السنوي الاستثنائي Horasis بعنوان "رعاية القيادة الشاملة"، ومنصة Linkedin "سلسلة تمكين المرأة: القيادة في ٢٠٢٠، كما شاركت في يوم القيادة العالمى لـ AIESEC بعنوان "تحويل القيادة: تمكين الشباب" وكلية هارفارد للأعمال بعنوان "تحديات القيادة والفرص."

"ليس هناك وقت للتشاؤم أو التفاؤل،هناك فقط وقت للعمل".

الدكتورة رانيا المشاط

صعود الاقتصاديات الجديدة بمنطقة الشرق الأوسط

في نوفمبر ٢٠٢٠، سلطت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، الضوء على فرص المضي قدماً مع مجموعة ثرية من مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص الجارية في مصر، و ذلك خلال الجلسة العامة لمنتدى بلومبرج للاقتصاد الجديد لعام ٢٠٢٠، بعنوان"صعود الأسواق الإقليمية الجديدة: البحث عن المرونة" .

وشاركت المشاط، في المنتدى إلى جانب الدكتور سلطان الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة الإمارات،ي والرئيس التنفيذي لشركة Adnoc، و بروس فلات الرئيس التنفيذي لشركة Brookfield Asset ، و تم إدارة حلقة النقاش الإفتراضية من قبل مانوس كراني مذيع تلفزيون بلومبيرج. وأكدت المشاط خلال كلمتها أن عام ٢٠٢١ هو "عام حاسم" للاقتصاديات الإقليمية لدعم النمو الأخضر والمستدام والشامل.

وأوضحت وزيرة التعاون الدولي، نجاح مصر في خلق بيئة سياسية تمكينية ساعدت على ضمان استقرار الاقتصاد الكلي، حيث دخلت مصر الأزمة بمصدات قوية أبقتها محمية نسبياً من التداعيات الاقتصادية ، ويرجع الفضل في ذلك في المقام الأول إلى برنامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من صندوق النقد الدولي والذي مكّن من شفافية السياسة والقدرة على التنبؤ وهو أمر حاسم و محورى للمستثمرين الأجانب.

وقالت إن الموافقة على قرض احتياطي بقيمة

٥,٢ مليار دولار

من صندوق النقد الدولي خلال الأزمة هو إشارة للمستثمرين بأن صانعي السياسات لم يغفلوا عن هدف الإصلاح طويل الأجل، مضيفة أن الاستثمارات في التعليم والبنية التحتية الرقمية مكنت البلاد من التأقلم مع فترة الإغلاق.

"الشيء المهم هو أن يكون لديك سياسة يمكن التنبؤ بها".

الدكتورة رانيا المشاط

وواصلت مصر التوسع في الإصلاحات، سواء كانت مالية أو نقدية، الأمر الذي خلق بيئة مواتية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتمويلات التنموية. تؤيد الحكومة المصرية مبادئ "نظام اقتصادي واجتماعي جامع الأطراف ذات الصلة، وهي خارطة الطريق لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل في المنطقة و التي تشمل: صياغة سياسات اقتصادية شاملة وعقد اجتماعي جديد، وتحفيز التكامل الاقتصادي ، وإعادة تشكيل أنظمة التعليم ، وتسخير الثورة الصناعية الرابعة. ، وتعزيز الاستدامة البيئية ، وتخفيف المخاطر الصحية العالمية ، والالتزام بالحوكمة الرشيدة والمرنة.

الترويج للقصص التنموية في مصر بوسائل الإعلام العالمية

الإعلام العالمي شريك في استراتيجية سرد المشاركات الدولية

وحرصت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، على الترويج للقصص التنموية في مصر، من خلال إجراء المقابلات التي أجرتها قنوات إعلامية دولية رائدة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر CNN و Bloomberg و CNBC و Al Arabiya .

وخلال هذه اللقاءات عرضت وزيرة التعاون الدولي، استراتيجية مصر للاستجابة وإعادة البناء، وعرضت مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية للوزارة، ودفعت قصة التنمية في مصر إلى الأمام من خلال سرد الشراكات الدولية(المواطن ،المشروعات،الهدف).

يقولون أنه يمكن لتغريدة أن تقطع مليون ميل ...

دعت معالى الدكتورة/ رانيا المشاط خامس أغنى ملياردير و رائد أعمال في مجال التكنولوجيا ومخترع Tesla و SpaceX، ايلون ماسك لزيارة مصر، بعد أن نشر تغريدة عبر تويتر يشكك في أصل رواية بناء الأهرامات، حيث وصلت التغريدة الأصلية والإجابة إلى كل منشور عالمي رفيع المستوى، جعل مصر حديث منصات التواصل الاجتماعي. و لا شك أن مع تزايد الاستهلاك الرقمي، تحول العالم إلى قصص أكثر واقعية وتفاعلية للرسائل التي تركز على الأمة.

"إن جوهر الشخصية هي المحرك الأساسي لتطور الأمم، وفي مصر تمثل شخصية المواطن المصري والتزامها وانضباطها وتعاونها، دافعًا نحو تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام".

الدكتورة رانيا المشاط

المشاركة النشطة في الإعلام الدولي

المشاركة النشطة في الإعلام الدولي

World Economic Forum Davos 2020: Strategic Outlook: Middle East Economies (January 2020)
https://www.youtube.com/watch?v=Rmx-PZIGI4k&t=2815s

Al Arabiya News Channel's Nadine Hani, World Economic Forum, Davos (January 2020)
https://www.youtube.com/watch?v=N890BquYxSw

CNBC's Hadley Gamble & Dan Murphy on Gender Equality in the Middle East (February 2020)
https://www.youtube.com/watch?v=t8tjwn8NUWk&t=44s

We-Fi Summit Dubai (February 2020)
https://www.youtube.com/watch?v=22ImzrrKuxE&t=297s
https://www.youtube.com/watch?v=sjY-umiTrLw&t=52s

Google 'She Can' Series (March 2020)

https://www.linkedin.com/posts/rania-a-al-mashat-a00899182_tech-egypt-ramadankareem-activity-6659167028307345408-DLn0

The Middle East Institute's Virtual Webinar "Pandemics and Public Shutdowns: Challenges for MENA Economies" (April 2020)
https://www.mei.edu/events/pandemics-and-public-shutdowns-challenges-mena-economies

IFAD "Government Responses and Possible Venues for Coordinated Actions" (April 2020)
https://www.youtube.com/watch?v=9DEUwABXvQ0

AmCham Egypt 1st Pre-Annual General Meeting Webinar "COVID-19 Pandemic: An Imminent Opportunity for Multilateralism" (April 2020)
https://www.youtube.com/watch?v=pfwkDoosyLE

CNBC's Hadley Gamble: Egypt's Response & Rebuild strategy during COVID-19 (May 2020)
https://www.youtube.com/watch?v=pinAW2Svj-k&feature=youtu.be

Resilient World: An African Call for a New World Order (May 2020)
https://www.youtube.com/watch?v=4DabUD8pqsE&feature=emb_logo

Sharjah Research, Technology and Innovation Park "Horizons of Scientific Research and Knowledge Economy in the Arab World" (May 2020)
https://www.youtube.com/watch?v=WQobaw-K9QY

European Academy of Young Diplomats "Pandemics: Reviving Multilateralism & Strengthened Cooperation" (May 2020)
https://www.youtube.com/watch?v=KIg-Sdrw1zE

Bloomberg Manus Cranny and Yousef Gamal El-Din (June 2020)
https://www.youtube.com/watch?v=xgU9a2h3pcU

Harvard Business School Club of Egypt (June 2020)
https://www.linkedin.com/posts/rania-a-al-mashat-a00899182_egypt-leadership-activity-6681930295345725440-xJRI

Al Arabiya News Channel's Nadine Hani: "Great Reset" for the MENA region (July 2020)
https://www.linkedin.com/posts/rania-a-al-mashat-a00899182_egypt-activity-6683795842731675648-ODLE

Euromoney Live Webinar: Egypt Post Pandemic - People, Projects & Purpose (July 2020)
https://www.youtube.com/watch?v=ZuGBCoI16Zo

Enterprise Podcast (July 2020)
https://enterprise.press/podcast/#103847

CNBC Steve Sedgwick and Karen Tso (July 2020)
https://www.youtube.com/watch?v=hArfUjLK8qM

Beirut Institute Summit e-Policy Circle (July 2020)
https://www.youtube.com/watch?v=kQvByHy92Ho&feature=youtu.be&fbclid=IwAR22P06f9L5L34d1D_Ifd7CK80pxsNUI0V57PHcevJiyG1yT8mPhHxq3Eoc

CNN Quest Means Business with Richard Quest (July 2020)
https://www.youtube.com/watch?v=fbl8G5FQIA4

LinkedIn Women Empowerment Series: Leadership in 2020: A conversation with H.E. Dr. Rania A. Al-Mashat (August 2020)
https://www.linkedin.com/video/live/urn:li:ugcPost:6698558533295722496/

Meridian Virtual Convening with Dr. Rania Al-Mashat (September 2020)
https://www.youtube.com/watch?v=trHebzNPcYE

World Economic Forum: Sustainable Development Impact Summit 2020 "Risk Reset" (September 2020)
https://www.youtube.com/watch?v=6MCIjLTKjcQ&feature=youtu.be

World Economic Forum: Sustainable Development Impact Summit 2020 "Global Closing Moment on Resetting Cooperation" (September 2020)
https://www.youtube.com/watch?v=rTY8em14F38&feature=youtu.be

Global Infrastructure Hub "Building A Better Future" (October 2020)
https://www.ipfa.org/documents/gi-forum-webinar-od-building-a-better-future/

Sky News Arabia with Gisele Khouri (October 2020)
https://www.youtube.com/watch?v=LkyevZUdn9M&feature=youtu.be

Horasis Extraordinary Annual Meeting "Nurturing Inclusive Leadership" (October 2020)
https://www.youtube.com/watch?v=dPCXUQp3ve0&feature=youtu.be

OECD - OCDE Roundtable on Investment and Sustainable Development 2020 (October 2020)
https://www.youtube.com/watch?v=bt_WbITjrGo

World Economic Forum: Jobs Reset summit "Building a New Economy and Society (October 2020)
https://www.youtube.com/watch?v=eK2gXwCjNM0

https://www.weforum.org/events/the-jobs-reset-summit-2020/sessions/the-jobs-reset-reimagining-our-social-and-economic-systems

Egypt Week: The Egyptian British Business Association (BEBA) and the Egyptian-British Chamber of Commerce (EBCC): Shifting Mindsets Through Economic Diplomacy (November 2020)
https://www.youtube.com/watch?v=siZ6ieOJnoM

Bloomberg New Economy Forum "The Rise of Regional Champions: The Search for Resilience" (November 2020)
https://www.bloomberg.com/news/videos/2020-11-17/what-makes-a-resilient-21st-century-economy-video?sref=mmeFTDW1

International Monetary Fund, the Policy Center for the New South and The National News: Mitigating the long-lasting impacts from COVID-19 in the Middle East and North Africa (November 2020)
https://www.youtube.com/watch?v=yFkUzHVvv3M&feature=youtu.be

التعاون متعدد الأطراف من خلال المنصات الرقمية

التعاون متعدد الأطراف
من خلال المنصات الرقمية

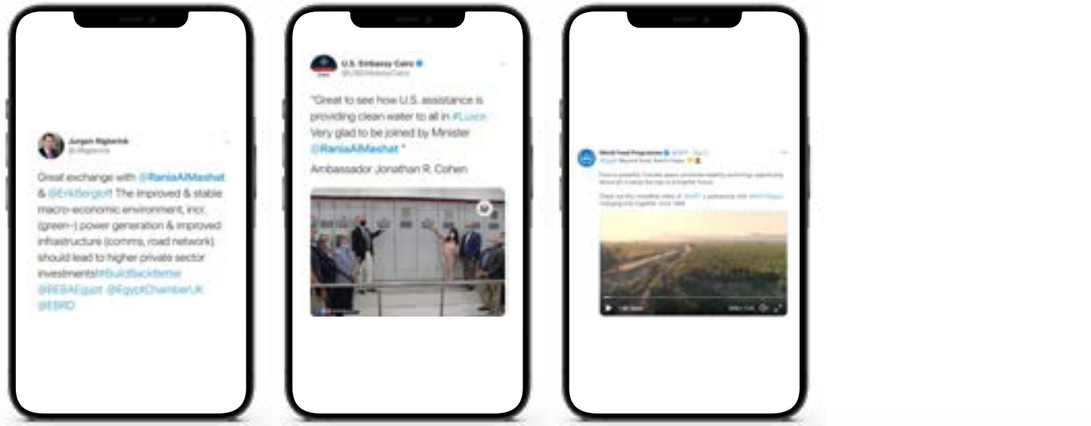

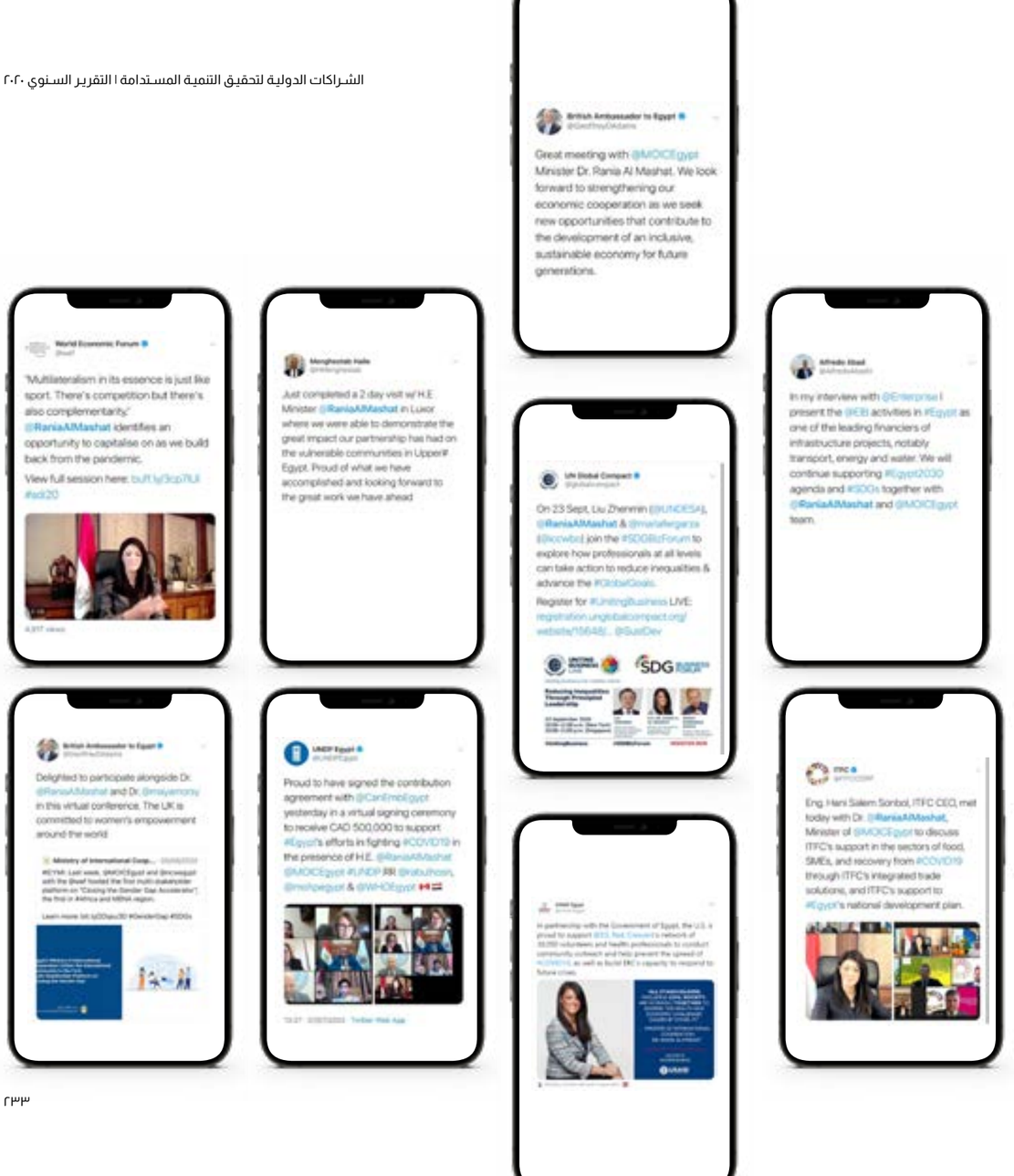
British Ambassador to Egypt
Great meeting with @MOICEgypt Minister Dr. Rania Al Mashat. We look forward to strengthening our economic cooperation as we seek new opportunities that contribute to the development of an inclusive, sustainable economy for future generations.
World Economic Forum
"Multilateralism in its essence is just like sport. There's competition but there's also complementarity." @RaniaAlMashat identifies an opportunity to capitalise on as we build back from the pandemic.
View full session here: buff.ly/3cp7lUI #sdi20
Just completed a 2 day visit w/ H.E Minister @RaniaAlMashat in Luxor where we were able to demonstrate the great impact our partnership has had on the vulnerable communities in Upper# Egypt. Proud of what we have accomplished and looking forward to the great work we have ahead
UN Global Compact
On 23 Sept, Liu Zhenmin (@UNDESA), @RaniaAlMashat & @mariafergarza (@iccwbo) join the #SDGBizForum to explore how professionals at all levels can take action to reduce inequalities & advance the #GlobalGoals.
Register for #UnitingBusiness LIVE: registration.unglobalcompact.org/website/15648/... @SustDev
SDG
Alfredo Abad
In my interview with @Enterprise I present the @EIB activities in #Egypt as one of the leading financiers of infrastructure projects, notably transport, energy and water. We will continue supporting #Egypt2030 agenda and #SDGs together with @RaniaAlMashat and @MOICEgypt team.
British Ambassador to Egypt
Delighted to participate alongside Dr. @RaniaAlMashat and Dr. @mayamorsy in this virtual conference. The UK is committed to women's empowerment around the world
UNDP Egypt
Proud to have signed the contribution agreement with @CanEmbEgypt yesterday in a virtual signing ceremony to receive CAD 500,000 to support #Egypt's efforts in fighting #COVID19 in the presence of H.E. @RaniaAlMashat @MOICEgypt #UNDP @rabuthosn, @mohpegypt & @WHOEgypt
ITFC
Eng. Hani Salem Sonbol, ITFC CEO, met today with Dr. @RaniaAlMashat, Minister of @MOICEgypt to discuss ITFC's support in the sectors of food, SMEs, and recovery from #COVID19 through ITFC's integrated trade solutions, and ITFC's support to #Egypt's national development plan.

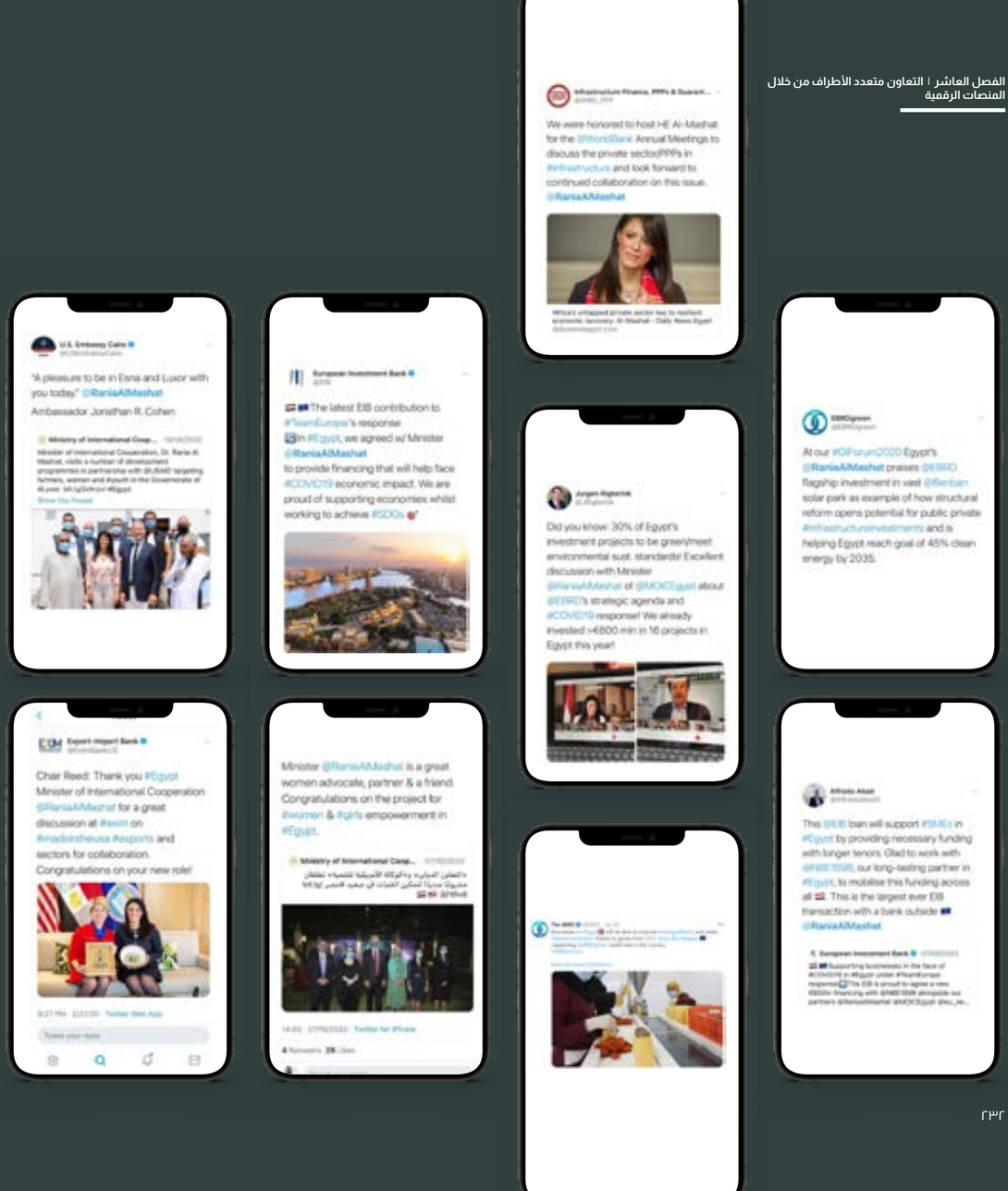
U.S. Embassy Cairo
"A pleasure to be in Esna and Luxor with you today" @RaniaAlMashat
Ambassador Jonathan R. Cohen
European Investment Bank
The latest EIB contribution to #TeamEurope's response in #Egypt, we agreed w/ Minister @RaniaAlMashat to provide financing that will help face #COVID19 economic impact. We are proud of supporting economies whilst working to achieve #SDGs
Export-Import Bank
Chair Reed: Thank you #Egypt Minister of International Cooperation @RaniaAlMashat for a great discussion at #exim on #madeintheusa #exports and sectors for collaboration. Congratulations on your new role!
Ministry of International Coop...
Minister @RaniaAlMashat is a great women advocate, partner & a friend. Congratulations on the project for #women & #girls empowerment in #Egypt.
Infrastructure Finance, PPPs & Guarant...
We were honored to host HE Al-Mashat for the @WorldBank Annual Meetings to discuss the private sector/PPPs in #infrastructure and look forward to continued collaboration on this issue. @RaniaAlMashat
Jurgen Rigterink
Did you know: 30% of Egypt's investment projects to be green/meet environmental sust. standards! Excellent discussion with Minister @RaniaAlMashat of @MOICEgypt about @EBRD's strategic agenda and #COVID19 response! We already invested >€800 mln in 16 projects in Egypt this year!
EBRDgreen
At our #GIForum2020 Egypt's @RaniaAlMashat praises @EBRD flagship investment in vast @Benban solar park as example of how structural reform opens potential for public private #infrastructureinvestments and is helping Egypt reach goal of 45% clean energy by 2035.
Alfredo Abad
This @EIB loan will support #SMEs in #Egypt by providing necessary funding with longer tenors. Glad to work with @NBE1898, our long-lasting partner in #Egypt, to mobilise this funding across all. This is the largest ever EIB transaction with a bank outside @RaniaAlMashat
European Investment Bank

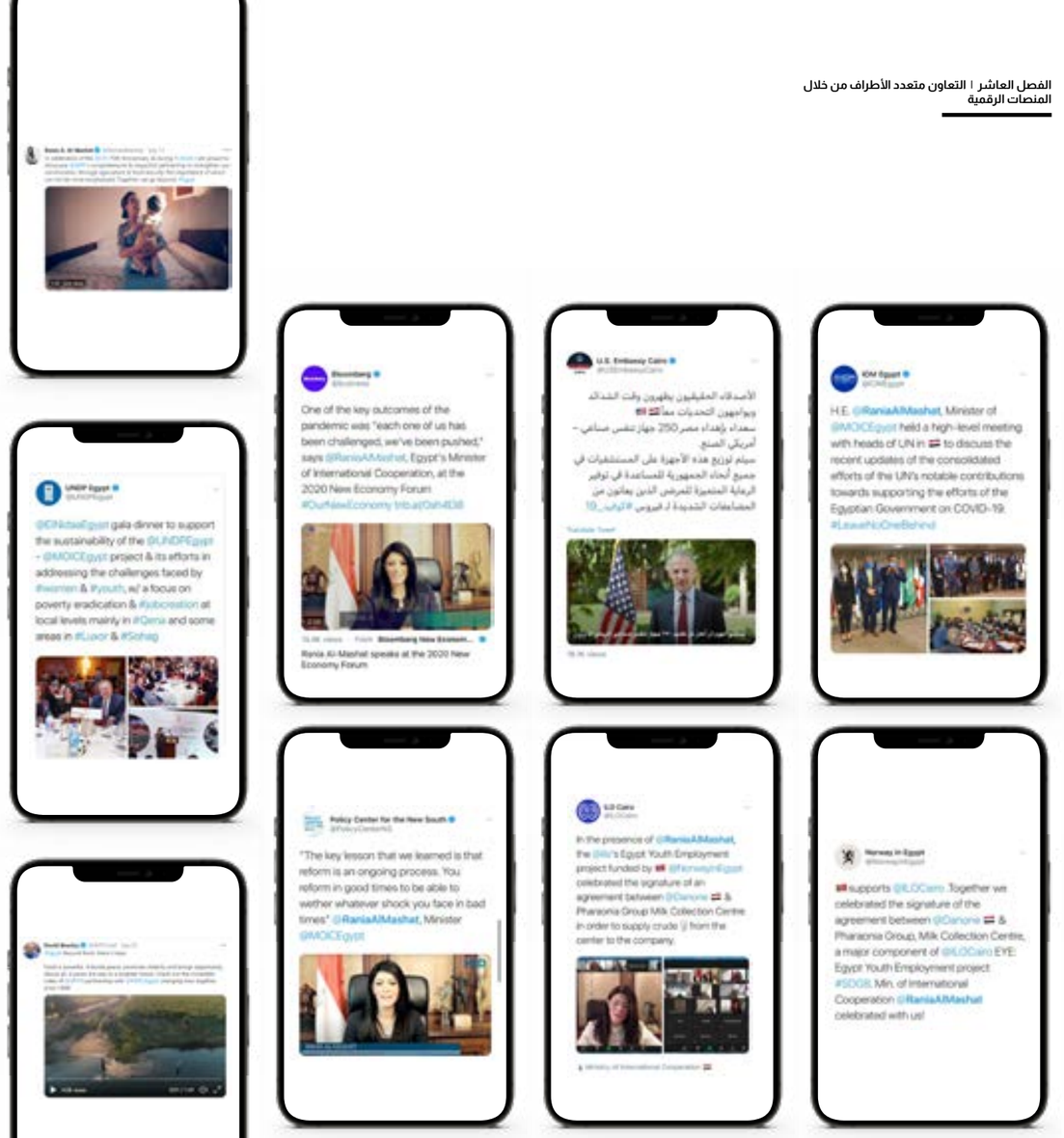

Bloomberg
One of the key outcomes of the pandemic was "each one of us has been challenged, we've been pushed," says @RaniaAlMashat, Egypt's Minister of International Cooperation, at the 2020 New Economy Forum #OurNewEconomy trib.at/0xh4D8
Rania Al-Mashat speaks at the 2020 New Economy Forum
U.S. Embassy Cairo
الأصدقاء الحقيقيون يظهرون وقت الشدائد ويواجهون التحديات معاً
سعداء بإهداء مصر 250 جهاز تنفس صناعي - أمريكي الصنع
سيتم توزيع هذه الأجهزة على المستشفيات في جميع أنحاء الجمهورية للمساعدة في توفير الرعاية المتميزة للمرضى الذين يعانون من المضاعفات الشديدة لـ فيروس #كوفيد_19
IOM Egypt
H.E. @RaniaAlMashat, Minister of @MOICEgypt held a high-level meeting with heads of UN in to discuss the recent updates of the consolidated efforts of the UN's notable contributions towards supporting the efforts of the Egyptian Government on COVID-19. #LeaveNoOneBehind
UNDP Egypt
@EINotaeEgypt gala dinner to support the sustainability of the @UNDPEgypt - @MOICEgypt project & its efforts in addressing the challenges faced by #women & #youth, w/ a focus on poverty eradication & #jobcreation at local levels mainly in #Qena and some areas in #Luxor & #Sohag
Policy Center for the New South
"The key lesson that we learned is that reform is an ongoing process. You reform in good times to be able to wether whatever shock you face in bad times" @RaniaAlMashat, Minister @MOICEgypt
LO Cairo
In the presence of @RaniaAlMashat, the @ILO's Egypt Youth Employment project funded by @NorwayInEgypt celebrated the signature of an agreement between @Danone & Pharaonia Group Milk Collection Centre in order to supply crude from the center to the company.
Norway in Egypt
supports @ILOCairo. Together we celebrated the signature of the agreement between @Danone & Pharaonia Group, Milk Collection Centre, a major component of @ILOCairo EYE: Egypt Youth Employment project #SDG8. Min. of International Cooperation @RaniaAlMashat celebrated with us!

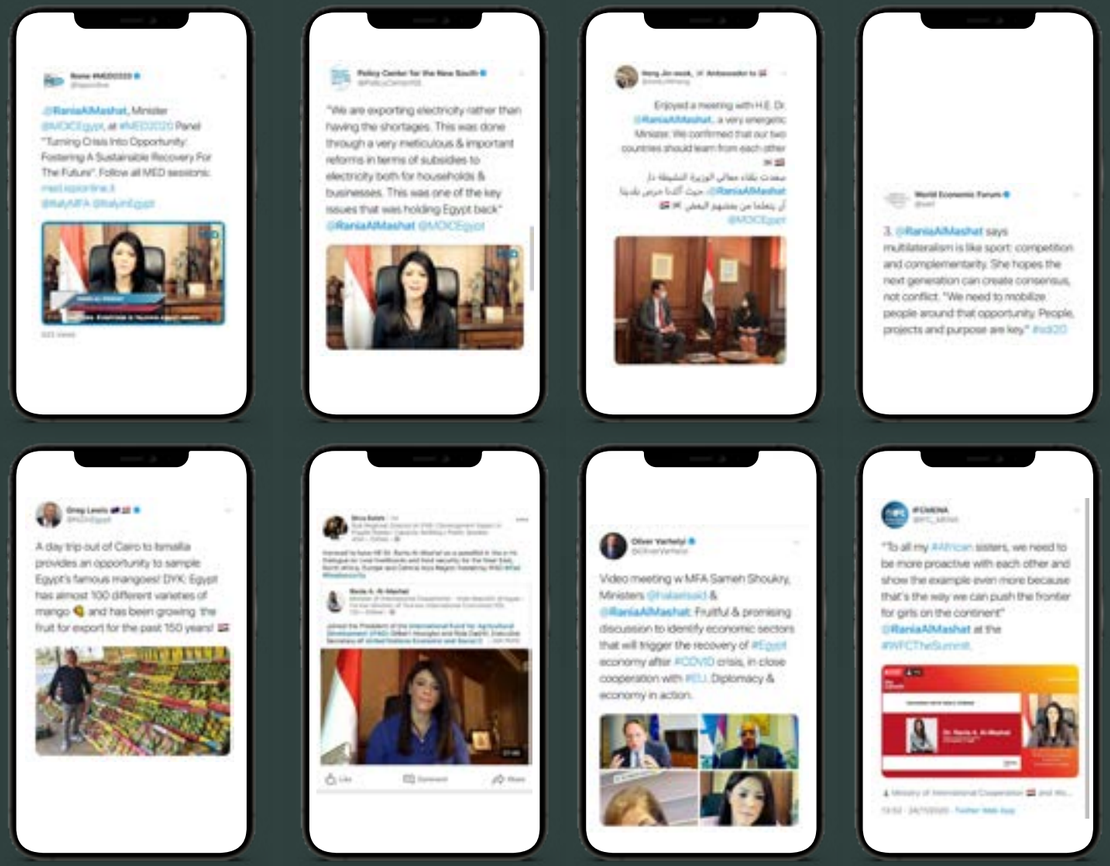

@RaniaAlMashat, Minister @MOICEgypt, at #MED2020 Panel "Turning Crisis Into Opportunity: Fostering A Sustainable Recovery For The Future". Follow all MED sessions: med.sportlink.it @ItalyMFA @ItalyInEgypt
Policy Center for the New South
"We are exporting electricity rather than having the shortages. This was done through a very meticulous & important reforms in terms of subsidies to electricity both for households & businesses. This was one of the key issues that was holding Egypt back" @RaniaAlMashat @MOICEgypt
Hong Jin-wook, Ambassador to
Enjoyed a meeting with H.E. Dr. @RaniaAlMashat, a very energetic Minister. We confirmed that our two countries should learn from each other
@MOICEgypt
World Economic Forum
3. @RaniaAlMashat says multilateralism is like sport: competition and complementarity. She hopes the next generation can create consensus, not conflict. "We need to mobilize people around that opportunity. People, projects and purpose are key." #id20
Greg Lewis
A day trip out of Cairo to Ismailia provides an opportunity to sample Egypt's famous mangoes! DYK: Egypt has almost 100 different varieties of mango and has been growing the fruit for export for the past 150 years!
Oliver Varhelyi
Video meeting w MFA Sameh Shoukry, Ministers @halamsaid & @RaniaAlMashat. Fruitful & promising discussion to identify economic sectors that will trigger the recovery of #Egypt economy after #COVID crisis, in close cooperation with #EU. Diplomacy & economy in action.
#CIMENA
"To all my #African sisters, we need to be more proactive with each other and show the example even more because that's the way we can push the frontier for girls on the continent" @RaniaAlMashat at the #WFCTheSummit.

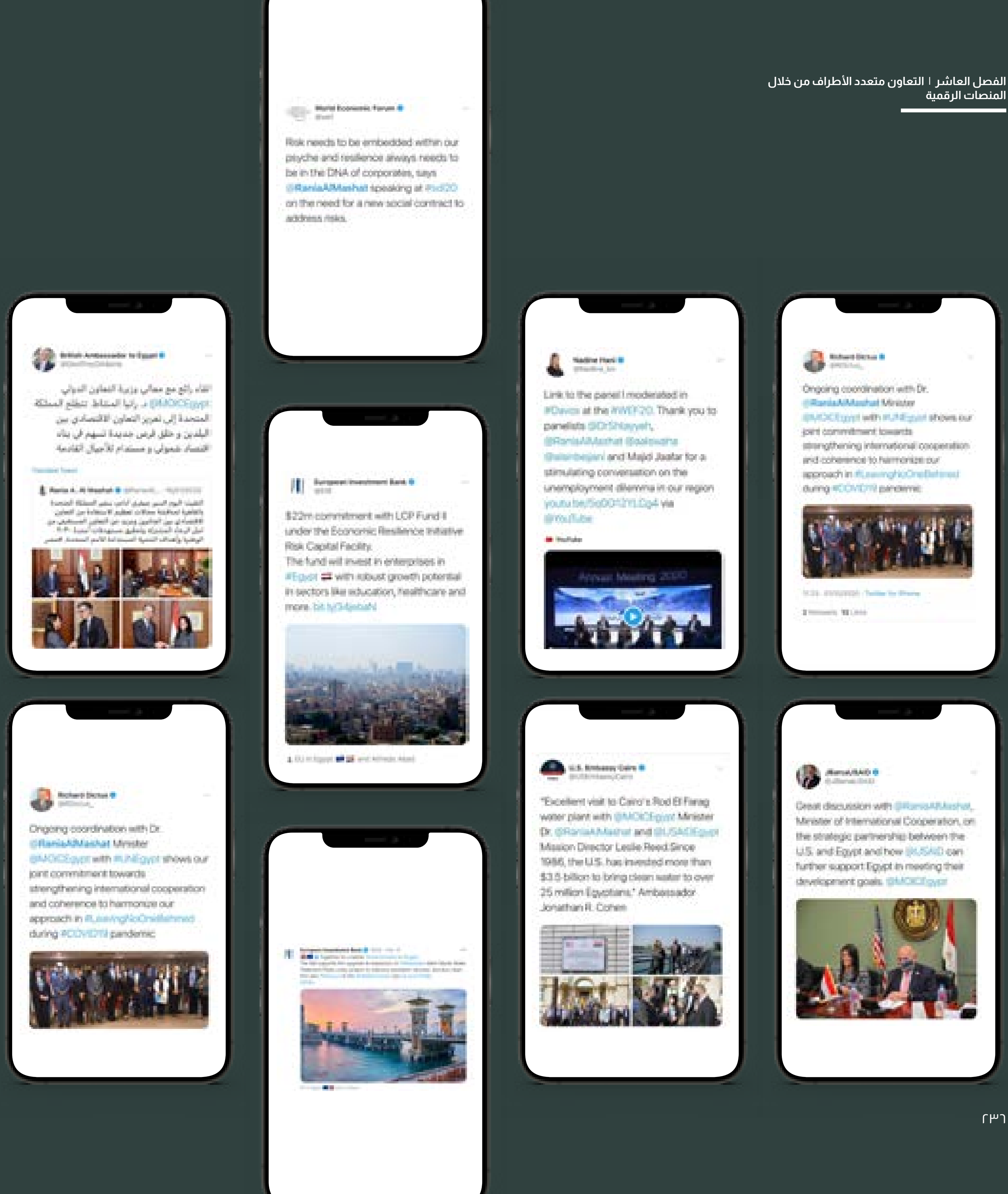
Risk needs to be embedded within our psyche and resilience always needs to be in the DNA of corporates, says @RaniaAlMashat speaking at #sdi20 on the need for a new social contract to address risks.
$22m commitment with LCP Fund II under the Economic Resilience Initiative Risk Capital Facility. The fund will invest in enterprises in #Egypt with robust growth potential in sectors like education, healthcare and more. bit.ly/34jebaN
Link to the panel I moderated in #Davos at the #WEF20. Thank you to panelists @DrShlayyeh, @RaniaAlMashat @aalswaha @alenbejani and Majid Jaafar for a stimulating conversation on the unemployment dilemma in our region youtu.be/5s0O121LQg4 via @YouTube
Ongoing coordination with Dr. @RaniaAlMashat Minister @MOICEgypt with #UNEgypt shows our joint commitment towards strengthening international cooperation and coherence to harmonize our approach in #LeavingNoOneBehind during #COVID19 pandemic
“Excellent visit to Cairo's Rod El Farag water plant with @MOICEgypt Minister Dr. @RaniaAlMashat and @USAIDEgypt Mission Director Leslie Reed.Since 1986, the U.S. has invested more than $3.5 billion to bring clean water to over 25 million Egyptians.” Ambassador Jonathan R. Cohen
Great discussion with @RaniaAlMashat, Minister of International Cooperation, on the strategic partnership between the U.S. and Egypt and how @USAID can further support Egypt in meeting their development goals. @MOICEgypt

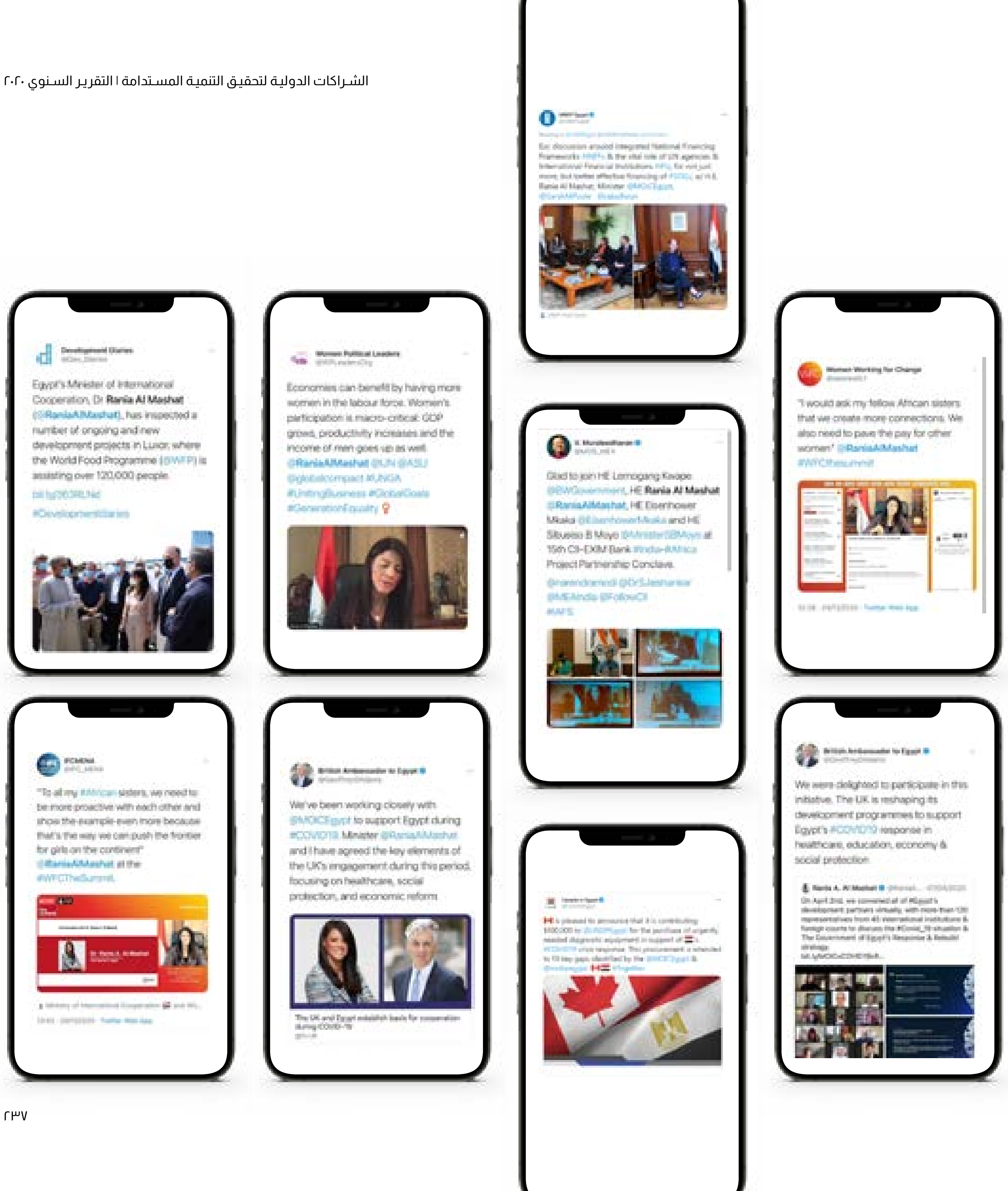
Egypt's Minister of International Cooperation, Dr. Rania Al Mashat (@RaniaAlMashat), has inspected a number of ongoing and new development projects in Luxor, where the World Food Programme (@WFP) is assisting over 120,000 people. bit.ly/363RLNd #DevelopmentDiaries
Economies can benefit by having more women in the labour force. Women's participation is macro-critical: GDP grows, productivity increases and the income of men goes up as well. @RaniaAlMashat @UN @ASU @globalcompact #UNGA #UnitingBusiness #GlobalGoals #GenerationEquality
Glad to join HE Lemogang Kwape @BWGovernment, HE Rania Al Mashat @RaniaAlMashat, HE Eisenhower Mkaka @EisenhowerMkaka and HE Sibusiso B Moyo @MinisterSBMoyo at 15th CII-EXIM Bank #India-#Africa Project Partnership Conclave.
“I would ask my fellow African sisters that we create more connections. We also need to pave the way for other women” @RaniaAlMashat #WFCthesummit
“To all my #African sisters, we need to be more proactive with each other and show the example even more because that's the way we can push the frontier for girls on the continent” @RaniaAlMashat at the #WFCTheSummit.
We've been working closely with @MOICEgypt to support Egypt during #COVID19. Minister @RaniaAlMashat and I have agreed the key elements of the UK's engagement during this period, focusing on healthcare, social protection, and economic reform
We were delighted to participate in this initiative. The UK is reshaping its development programmes to support Egypt's #COVID19 response in healthcare, education, economy & social protection

الملحق

اتفاقية تمويل
التنمية الإجمالية لعام ٢٠٢٠

إجمالي اتفاقيات التمويل التنموي
للقطاعين الحكومي والخاص خلال ٢٠٢٠

القطاع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)
إجمالي اتفاقيات التمويل التنموي للقطاع الحكومي	٦٧٠٠
إجمالي اتفاقيات التمويل التنموي للقطاع الخاص	٣١٩١
الإجمالي	٩٨٩١

حزم التمويل التنموي للقطاع الحكومي
من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين

القطاع	القيمة (بالمليون دولار)	شركاء التنمية
دعم الموازنة	٦٣٨	صندوق النقد العربي
إسكان اجتماعي وشبكات المياه والصرف الصحي	١٤١٧	الصندوق العربي . البنك الدولي . الصندوق الكويتي . بنك التنمية الإفريقي . المانيا . البنك الاوروبى
النقل والمواصلات	١٧٩٤	الوكالة الفرنسية . بنك الاستثمار الأوروبي . البنك الأوروبي . الصين . الصندوق الكويتى
الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة والبترول	٦٧٧	الوكالة الفرنسية . بنك التنمية الإفريقي . البنك الاوروبى
المشروعات الصغيرة والمتوسطة	٤٥٧	صندوق الأوبك . الصندوق العربي . البنك الدولى . المانيا . بنك التنمية الافريقى
المرأة	٧	أسبانيا . كندا
التجارة والصناعة	١١	ايطاليا . المانيا
الحوكمة	٦٨	الولايات المتحدة . أسبانيا . البنك الدولى . الصين
التعليم والتعليم العالي	٢٥٢	الولايات المتحدة . الصندوق السعودي . كوريا . ايطاليا . المانيا
التضامن	٥٠٥	البنك الدولى . المانيا . ايطاليا
الصحة	٤٧٧	البنك الدولي . الصندوق العربي . الولايات المتحدة . اليابان . كندا . بنك التنمية الإفريقي
التنمية المحلية	٨٩,٩	البنك الاوروبى لاعادة الاعمار والتنمية
الزراعة و التموين و الري	١٠٠	الوكالة الفرنسية للتنمية. البنك الاوروبى لاعادة الاعمار والتنمية. الولايات المتحدة الامريكية. صندوق الاوبك للتنمية الدولية. المانيا
البيئة	٢٠٨	البنك الدولي . المانيا
الإجمالي	٦٧٠٠	

حزم التمويل التنموي للقطاع الخاص
من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين

شريك التنمية	القيمة (بالمليون دولار)
بنك الاستثمار الاوروبى	١٩٠٠
بنك التنمية الافريقى	١٢
البنك الاوروبى لاعادة الاعمار والتنمية	٦٤١
مؤسسة التمويل الدولية	٤٢١
الوكالة الفرنسية للتنمية	١٦٧
الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى (الحساب الخاص)	٥٠
الإجمالي	٣١٩١

تفاصيل التمويلات التنموية الموجهة للقطاعات الحكومية من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين

القطاع	القيمة (بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
دعم الموازنة	٦٣٨		
مشروع تسهيل التصحيح الهيكلي لقطاع مالية الحكومة	٦٣٨	قرض	صندوق النقد العربي
إسكان اجتماعي وشبكات المياه والصرف الصحي	١٤١٧		
مشروع استكمال تمويل مشروع انشاء منظومة مياه بحر البقر	٢٤٤.١٦	قرض	الصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي
مشروع تمويل الاضافي للبرنامج الشامل لتمويل الاسكان الاجتماعي	٥٠٠	قرض	البنك الدولي
مشروع إنشاء محطتي تحلية مياه البحر في مدينة رفح الجديدة و مدينة بئر العبد الجديدة	١٨	قرض	الصندوق الكويتي
مشروع تمويل انشاء منظومة مياه مصرف بحر البقر	١٨٣	قرض	الصندوق الكويتي
برنامج الصرف الصحي المتكامل ببعض للمناطق الريفية في صعيد مصر	١٢٠	قرض	بنك التنمية الأفريقي
برنامج الصرف الصحي المتكامل ببعض للمناطق الريفية في صعيد مصر	١	قرض	بنك التنمية الأفريقي
مشروع توسيع وتطوير محطة معالجة الصرف الصحي الغربية بالإسكندرية	١٣٤	قرض	بنك الاستثمار الاوروبي
مشروع بناء القدرات من خلال تطوير البنية التحتية في المناطق الحضرية	٢,٧٦	منحة	المانيا
مشروع إصلاح ادارة المياه والصرف الصحي	٥,٥٣	منحة	المانيا
مشروع معالجة الصرف الصحي بالفيوم	٢٠٨,٠٦	قرض	البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية

القطاع	القيمة (بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
النقل والمواصلات	١٧٩٤		
دعم المرحلة الأولى لأعمال مشروع تطوير الخط الأول لمترو الأنفاق	٢٤٠.٠١	قرض	البنك الاوروبى لاعادة الاعمار والتنمية
مشروع تطوير وتجديد الخط الأول للمترو بالقاهرة	٥٥.٧٩	قرض	الوكالة الفرنسية للتنمية
مشروع دراسة جدوى لاعادة تأهيل ورفع كفاءة الخط الثانى للمترو	١.٣٢	منحة	بنك الاستثمار الاوروبى
مشروع الدراسات التكميلية لتحديث خط السكة الحديد طنطا والمنصورة ودمياط	١.٦٦	منحة	بنك الاستثمار الاوروبى
مشروع تحديث الخط الأول لمترو القاهرة	٣.٥٦	منحة	البنك الاوروبى لاعادة الاعمار والتنمية
مشروع تطوير ترام الرمل ومترو أبو قير وخط المترو الثانى	١٢٧٠	قرض	بنك الاستثمار الاوروبى
مشروع اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني للحصول على قرض بدون فائدة (مشروع القطار الكهربائي)	٥٢.٢١	قرض	الصين
مشروع استكمال طريق النفق - شرم الشيخ	٨٥.٩٢	قرض	الصندوق الكويتى للتنمية
مشروع استكمال طريق عرضى ٤	٨٢.٥١	قرض	الصندوق الكويتى للتنمية
مشروع دعم إنشاء شركة لنقل البضائع	١.٠٤	منحة	البنك الاوروبى لاعادة الاعمار والتنمية

القطاع	القيمة (بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة والبترول	٦٧٧		
مشروع تعزيز شبكات كهرباء مصر	٢٠٢.٠٣	قرض	البنك الاوروبى لاعادة الاعمار والتنمية
برنامج تحسين كفاءة استخدام الطاقة لشركة السويس لتصنيع البترول	٥٠	قرض	البنك الاوروبى لاعادة الاعمار والتنمية
برنامج دعم موازنة قطاع الطاقة	١.١٣	منحة	الوكالة الفرنسية للتنمية
برنامج دعم موازنة قطاع الطاقة	١٦٩.٦٤	قرض	الوكالة الفرنسية للتنمية
برنامج دعم الكهرباء والنمو الاخضر	٢٥٤.٠٩	قرض	بنك التنمية الافريقى

القطاع	القيمة (بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
المشروعات الصغيرة والمتوسطة	٤٥٧		
مشروع خط ائتمان للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر (المرحلة الثالثة)	٩٥	قرض	صندوق الاوبك للتنمية الدولية
دعم أنشطة جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر	٥٠	قرض	الحساب الخاص الذى يديره الصندوق العربى
دعم رواد الاعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة	٢٠٠	قرض	البنك الدولى
برنامج كفاءة الطاقة ـ ٢	٩.٩٧	قرض	المانيا
برنامج كفاءة الطاقة ـ ٢	٣٨.٧٤	قرض	المانيا
دعــم القــطاع الخاص والابتكار " تمويل مشاريع صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر" المرحلة الثالثة	٣٣.٢٠	قرض	المانيا
تعزيز المنظومة البيئية لريادة الأعمال	٠.٥٤	منحة	بنك التنمية الافريقى
برنامج كفاءة الطاقة ـ ٢مساهمة مالية من المبادرة الالمانية للتكنولوجيا والمناخ ٢٠١٨	٥.٥٣	منحة	المانيا
برنامج كفاءة الطاقة ـ ٢	٣.٣٢	منحة	المانيا
دعــم القــطاع الخاص والابتكار " تمويل مشاريع صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر" المرحلة الثالثة	٣.٣٢	منحة	المانيا
دعم الابتكار بالقطاع الخاص	٦.٦٤	منحة	المانيا
برنامج تشجيع الدخول لسوق العمل	٦.٦٤	منحة	المانيا
دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحصول على الخدمات المالية	٢.٢١	منحة	المانيا
المركز المصري الألماني للوظائف والهجرة واعادة الادماج	٢.٢١	منحة	المانيا

القطاع	القيمة (بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
المرآة	٧		
برنامج المساهمة في خلق فرص عمل للمرأة في صعيد مصر	٠,٢	منحة	اسبانيا
برنامج التمكين الاقتصادي للمرأة من أجل النمو الشامل والمستدام في مصر	٦,٤	منحة	كندا

القطاع	القيمة (بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
التجارة والصناعة	١١		
مشروع مدينة الروبيكى للجلود	٦.٩٩	منحة	ايطاليا
مشروع تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة	٤.٤٢	منحة	المانيا

القطاع	القيمة (بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
الحوكمة	٦٨		١٦ ١٧
برنامج الحكومة الاقتصادية الشاملة	٢٢.٣٠	منحة	الولايات المتحدة الامريكية
مشروع خلق فرص عمل للشباب من خلال التدريب من أجل التوظيف وإنشاء الشركات	٠.١٦	منحة	اسبانيا
مشروعات التعاون مع الصين	٢٤.٦	منحة	الصين
التمويل الإضافي لمشروع إتاحة وتيسير بيئة استثمارية متكافئة وتحسين سياسات الاستثمار والاطار القانوني والمؤسسي	١.٧٠	منحة	صندوق التحول لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا
مشروع بناء القدرات الإحصائية لدعم الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاحصائيات	٠.١٥	منحة	البنك الدولى

القطاع	القيمة (بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
التعليم والتعليم العالي	٢٥٢		
برنامج التعليم الأساسي - المرحلة الثانية	١٥	منحة	الولايات المتحدة الامريكية
مشروع توسيع المدارس التكنولوجية التطبيقية وتعزيز مهارات المعلمين بقيمة ٤٠,٨ مليون جنيه	٢.٥	منحة	ايطاليا
مشروع استكمال مشروع جامعة الملك سلمان بن عبد العزيز لتنمية شبه جزيرة سيناء	١٤٠.٨	قرض	الصندوق السعودي للتنمية
مبادرة التعليم العالي المصرية الامريكية	٣٠	منحة	الولايات المتحدة الامريكية
مشروع التعاون المصري الأمريكي للعلوم والتكنولوجيا	٤	منحة	الولايات المتحدة الامريكية
مشروع تطوير نظام ميكنة الملكية الفكرية	٢.٩	منحة	كوريا
مشروع تحفيز التجارة والاستثمار في مصر (تايب)	٢٦.٥	منحة	الولايات المتحدة الامريكية
مشروع إعادة تأهيل المدارس المهنية	١٣.٨	منحة	المانيا
مشروع دعم نظام التعليم المزدوج في مصر	٥.٤	منحة	المانيا
مشروع تشجيع التوظيف	٤.٤	منحة	المانيا
مشروع تشجيع التوظيف	٦.٦	منحة	المانيا

القطاع	القيمة (بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
التضامن	٥٠٥		
برنامج تكافؤ الفرص والتنمية الاجتماعية	٢.٢	منحة	المانيا
المرحلة الثانية لمشروع دعم شبكات الأمان الاجتماعي (تكافل وكرامة)	٥٠٠	قرض	البنك الدولي
اتفاقية مبادلة ديون للرعاية الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية ويتم تنفيذه من خلال برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة	٢.٧	منحة	ايطاليا

القطاع	القيمة (بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
الصحة	٤٧٧		
مشروع الاستجابة الطارئة لمكافحة كوفيد ١٩	٥٠	قرض	البنك الدولي
مشروع دعم جهود القطاع الصحي في مكافحة فيروس كورونا	٣.١٢	منحة	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي
مشروع تحسين النتائج الصحية للمجموعات المستهدفة	١٠	منحة	الولايات المتحدة الامريكية
مشروع دعم قطاع الصحة في مواجهة فيروس كورونا	٩.٤٧	منحة	اليابان
مشروع معالجة الفجوات في الصحة والحقوق الانجابية في مصر	٣.٥٩	منحة	كندا
مشروع توفير الإمدادات الغذائية اللازمة للفئات الأكثر احتياجاً خاصاً العمالة المؤقتة في ظل أزمة كوفيد-١٩	٠.٥٠	منحة	بنك التنمية الأفريقي
مشروع دعم منظومة التامين الصحي الشامل	٤٠٠	قرض	البنك الدولي

القطاع	القيمة (بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
التنمية المحلية	٨٩,٩		
مشروع تمويل إدارة النفايات الصلبة، في مصرف كتشنر	٨٩,٩	قرض	البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية

القطاع	القيمة (بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
الزراعة والتموين والري	١٠٠		
مشروع تطوير تجارة الجملة بأسواق المواد الغذائية فى مصر	٠.٧٨	منحة	الوكالة الفرنسية للتنمية
مشروع دعم الاعمال الزراعية للتنمية الريفية وزيادة الدخول	٤.٤٢	منحة	الولايات المتحدة الامريكية
مشروع إنشاء عدد ٢ مخزن أفقي لتخزين القمح برصيف عباس بميناء غرب بورسعيد	١٤	قرض	صندوق الاوبك للتنمية الدولية
برنامج ضمان الجودة في مجال الإنتاج الزراعي	٢.٢١	منحة	المانيا
مشروع إعادة تأهيل البنية التحتية في البرنامج المتكامل لإزالة التلوث في مصرف كتشنر	٧٨.٥٤	قرض	البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية

القطاع	القيمة (بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
البيئة	٢٠٨		
مشروع القضاء على تلوث الهواء وتغيير المناخ في القاهرة الكبرى	٢٠٠	قرض	البنك الدولى
برنامج التمويل الإضافي لمشروع الادارة المستدامة للملوثات العضوية	٠.٧٥	منحة	البنك الدولى
البرنامج الوطني لإدارة المخلفات الصلبة	٦.٦	قرض	المانيا

moic.gov.eg

وزارة التعـاون الدولـي
Ministry of International Cooperation

“RIGHT WE WRITE”

@RaniaAlMashat

moic.gov.eg

وزارة التعاون الدولي - جمهورية مصر العربية ©